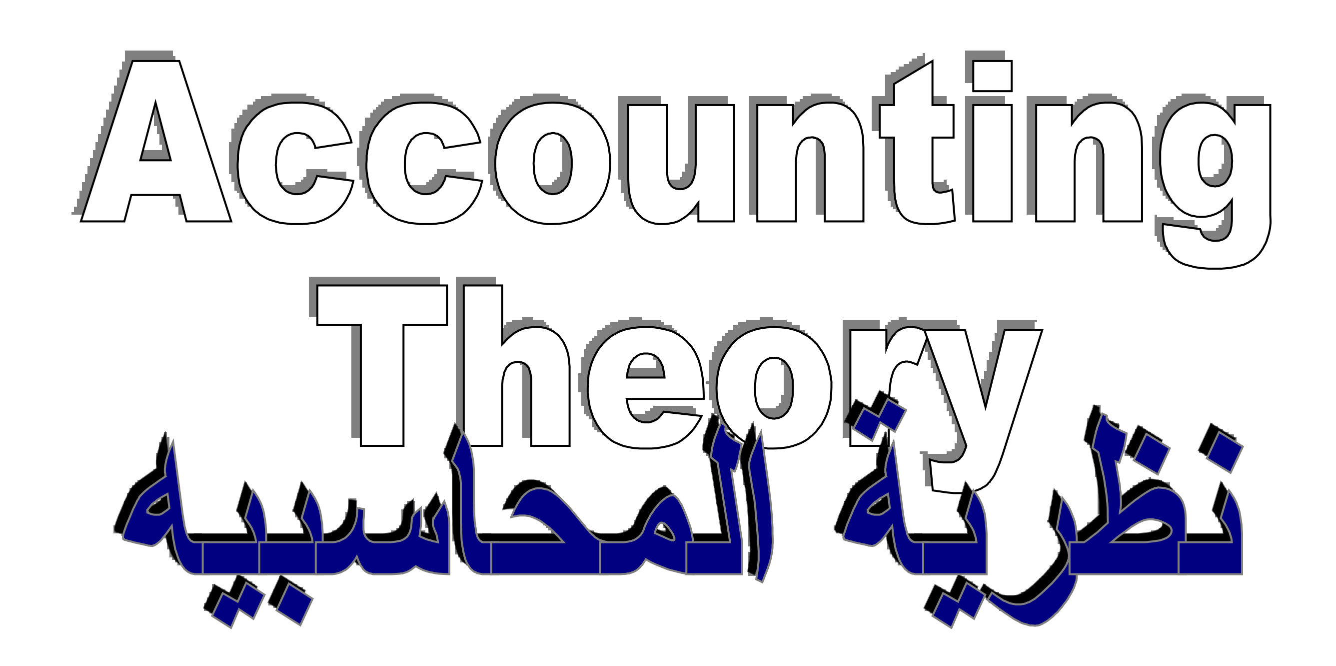


Accounting Master Program

2007

By: Isam Rimawi
irimawi@hotmail.com
http://www.geocities.com/irimawi/

نظرية المحاسبه   للدكتور نظام حسين

الخطه الدراسيه :

Accounting Theory Definition	**تعريف نظرية المحاسبه**
Structure of Accounting Theory	**1) بناء النظريه المحاسبيه**
Essential Elements of Accounting Theory	أ) العناصر الاساسيه للنظريه المحاسبيه

Objectives of Financial Statements	1) أهداف القوائم الماليه
Accounting Assumptions	2) الفرضيات المحاسبيه
Theoretical Concepts of Accounting	3) المفاهيم المحاسبيه
Principles of Accounting	4) المبادئ المحاسبيه
Accounting Techniques (Applying Standards)	5) تطبيق المعايير المحاسبيه
Types of Accounting Theory	**ب) أنواع النظريات المحاسبيه**
Positive (Descriptive) Theory	1) النظريه الوضعيه (الايجابيه)
Normative Theory	2) النظريه المعياريه
Agency Theory	3) نظرية الوكاله
Research Methodology & Theory of Accounting	**2) طرق البحث عن النظريه المحاسبيه**
Theorizing and Theory	**A.التنظير و النظريه**
Introduction to research Methodology	**B.طرق البحث / المدخل**
Deductive Approach	1.المدخل الاستنباطي
Inductive Approach	2.المدخل الاستقرائي
Pragmatic approach	3.المدخل العملي
Scientific Method	4.الطريقه العلميه
Ethical Method	5.المدخل الاخلاقي
Supportive Approaches	6.مداخل أخرى مسانده
○ Ethical approach	▪ المدخل الاخلاقي
○ Sociological approach	▪ المدخل الاجتماعي
○ Economic approach	▪ المدخل الاقتصادي
○ Event approach	▪ مدخل الحدث
○ Predictive approach	▪ المدخل التبوئي
Conceptual Framework underlying Financial Accounting in USA	**3) الاطار المفاهيمي للمحاسبه الماليه في الولايات المتحده الامريكيه**
Goals & Purposes of Accounting – The " Why "	**A. أهداف و أغراض المحاسبه**
Implementation – The " How "	**B. التطبيق**
Recognition & Measurement Concepts Assumptions	* مفاهيم الاعتراف و القياس
Assumptions	1) الفرضيات :
	الوحده الاقتصاديه , الاستمراريه , الوحده النقديه, فترة المحاسبه (التقارير)
Principles	2) المبادئ :
	التكلفه التاريخيه , الاعتراف بالايراد , المقابله , الافصاح التام
Constraints	3) المحددات
	التكلفه و المنفعه , الاهميه , التطبيق الصناعي , الحيطة و الحذر .
Qualitative Characteristic of Accounting Information	**C. الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبيه**
Relevance	1) الملائمه
Reliability	2) الموثوقيه
Comparability	3) المقارنه
Consistency	4)الثبات

Assets, Liabilities, Equity, Comprehensive Income, Revenues, Expenses, Gain and Losses	**.D الاصول و الالتزامات و حقوق الملكيه و الدخل الشامل والايرادات و المصاريف و المكاسب و الخسائر**
Conceptual Framework of International Financial Reporting Standards	**4) الاطار المفاهيمي للمحاسبه الماليه وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدوليه**
Current Value Accounting	**5) محاسبة القيمه الحاليه**
	.A **مفاهيم حماية رأس المال :**
Money Maintenance	1) حماية رأس المال الاسمي (النقود)
Purchasing Power Money Maintenance	2) حماية القوه الشرائيه للنقود
Productive Capacity Maintenance	3) حماية الطاقه الانتاجيه
Purchasing Power, Productive Capacity Maintenance	4) حماية القوة الشرائيه للطاقه الانتاجيه
	.B **مفاهيم القيمه الحاليه:**
City Maintenance	1) القيمه الحاليه للتدفقات النقديه
Value-in-Use or Capitalization	2) التكلفه الاستبداليه أو سعر الشراء الحالي
Net Realizable Value, or Exit Price	3) صافي القيمه المتحققه أو سعر البيع
Value to the business, or Current Cost	4) التكلفه الحاليه
	Comprehensive Example مثال شامل
Current Purchasing Power Accounting (CPP)	**6) محاسبة القوة الشرائيه**
General Price Index	**.A المؤشر العام للاسعار**
Monetary, Non-monetary Item	**.B العناصر الماليه و العناصر غير الماليه**
Restatement of Historical cost	**.C تعديل الكلفه التاريخيه**
	Comprehensive Example مثال شامل

المراجع

1) Balkaouii Ahmad : Accounting Theory 2001

2) Schroeder , Clark and Kathy : Accounting Theory 2001

3) حلوة حنان رضوان , النموذج المحاسبي المعاصر : دراسة في النظرية المحاسبيه 2003

Accounting Theory	نظرية المحاسبه

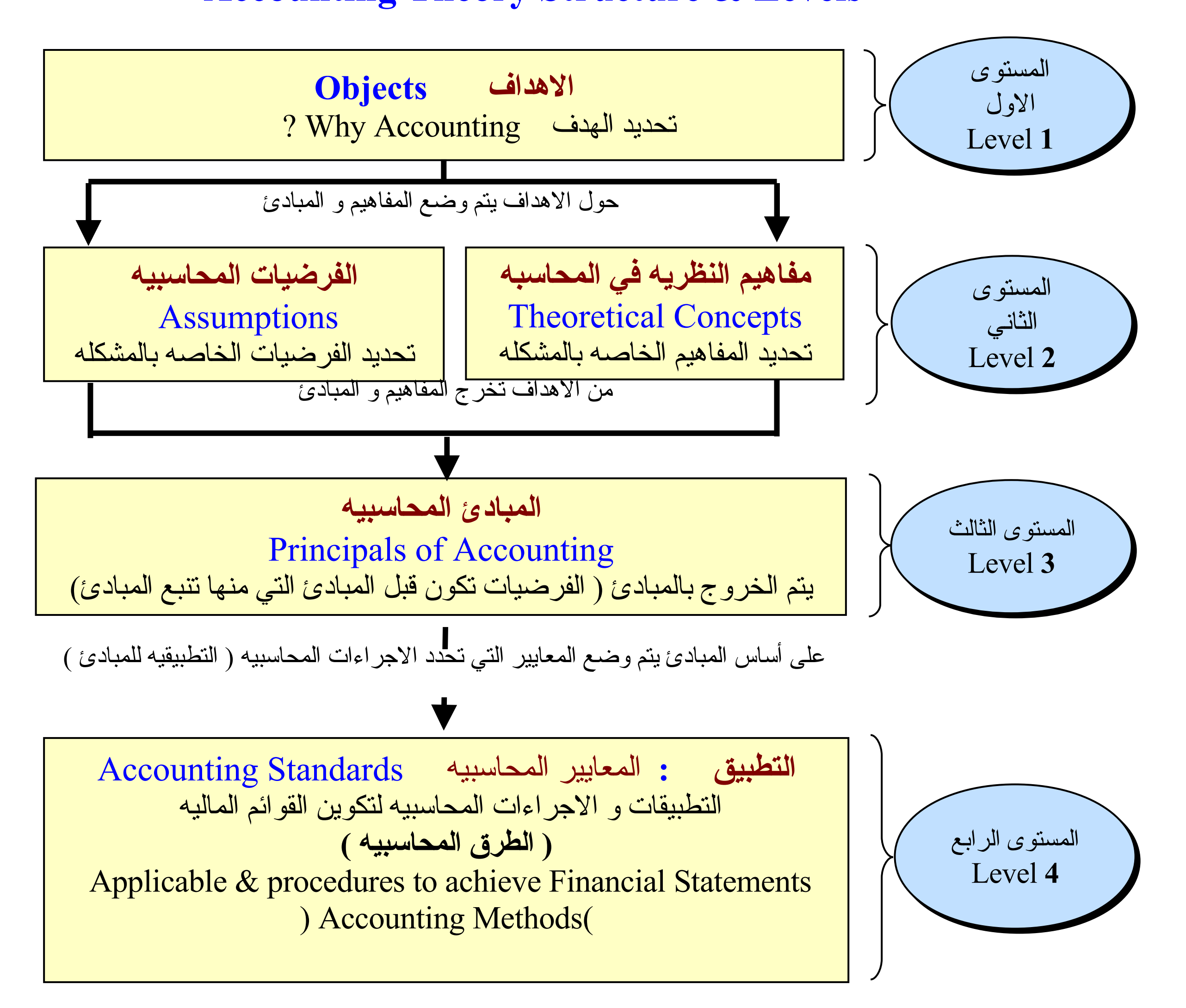
as **AAA** *American Accounting Association* التعريف حسب المجمع المحاسبي الامريكي

Is a set of concepts and assumptions and their related principles that explain and guide the accountants actions in identifying, measuring and communicating economic information .about companies to interested parties	**هي مجموعه من المفاهيم و الفرضيات و المبادئ المتعلقه بها التي توضح و توجه الاجراءات المحاسبيه المتعلقه بالتحديد** (تحديد العمليات التي تدرج ضمن النظام المحاسبي من العمليات التي لا تدرج) **و القياس** (تقييم العمليات بوحدات النقد) **و توصيل المعلومات الاقتصاديه عن الشركه الى الجهات المهتمه و ذات الشأن.**

النظريه المحاسبيه يقصد بها المحاسبه الماليه المتعلقه بالقوائم الماليه

هيكل النظريه المحاسبيه و مستوياتها

Accounting Theory Structure & Levels

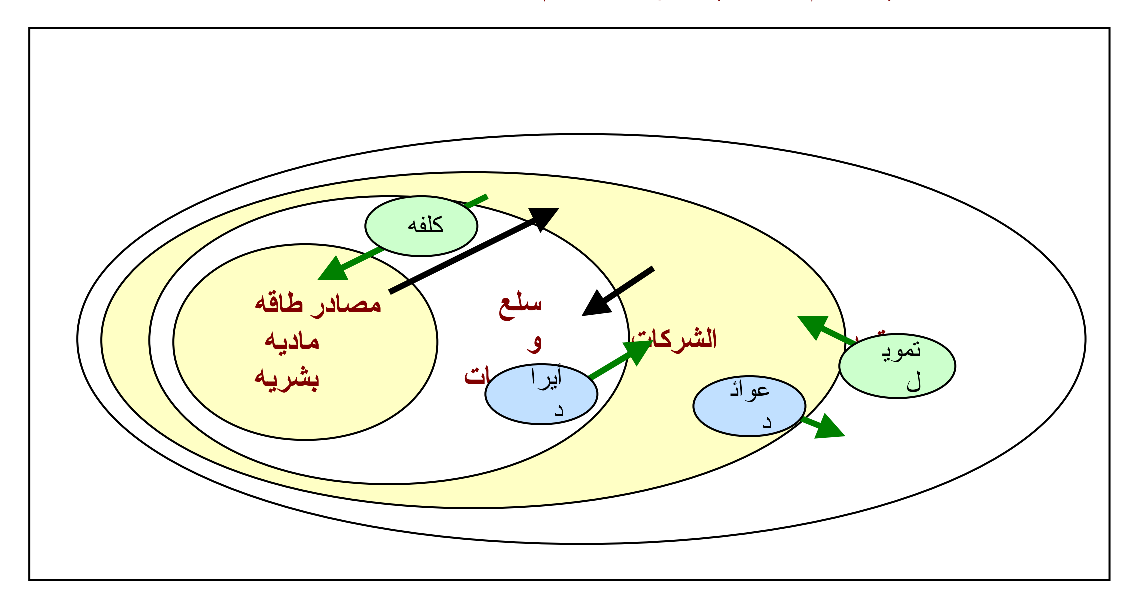


الاهداف – أهداف المحاسبه ? Why Accounting

تقديم معلومات مفيده في قرارات الاستثمار و الائتمان و تقدير التدفقات النقديه المستقبليه وعن موارد المنشأه و الحقوق عليها و التغيرات التي تمت عليها لمستخدمي المعلومات

Provide Information Useful In investment & credit decisions Useful in assessing future cash flows about enterprise resources, claims to resources, and changes in them

أهمية المعلومات المحاسبيه (القوائم الماليه) على الاستخدام الامثل لمصادر الطاقه



❖هنالك مصادر طاقه " ماديه و بشريه محدوده " يتم أستخدامها من قبل الشركات لتحويلها الى سلع و خدمات و على الشركات أستخدام هذه المصادر بأحسن ما يمكن (الاستخدام الامثل للموارد) لأنتاج السلع و الخدمات بأقل كلفه ممكنه

❖ الشركات بحاجه الى موارد ماليه تحصل عليها من أسواق راس المال (مستثمرون و مقرضون حملة الاسهم و السندات) و الشركه عليها تقديم معلومات محاسبيه (قوائم ماليه) عن الشركه للسوق المالي
- o الشركات تقدم معلومات محاسبيه (تعكس نتائج أستخدامها لمصادر الطاقه)
- o سوق المال يقدم راس المال (بناءا على المعلومات المقدمه اليه)
- o الشركات تستخدم راس المال لتقديم السلع و الخدمات (للحصول على الايرادات)

❖ و عليه فأن نوعية المعلومات التي تقدمها الشركات تساعد المستثمرين و المقرضين في أتخاذ قراراتهم بخصوص التمويل للشركات. و هذا يعني أنه على الشركات تحسين نوعية المعلومات (أن لا تكون مضلله) لتعكس الحقائق الاقتصاديه لنتائج الاعمال و المركز المالي الحقيقي للشركه لتساعد المستثمرون و المقرضون في توجيه قراراتهم الاستثماريه في الشركات الناجحه و حجب أستثماراتهم عن الشركات الغير ناجحه. و الذي بدوره يحقق الاستغلال الامثل لمصادر الطاقه

أهتمامات مستخدمي القوائم الماليه : (تركز على حصولهم على النقد Cash)

❖**مستثمرون** (حاليون و منتظرون) بحاجه لمعلومات مفيده تساعده في الاجابه عن التساؤلات التاليه :
1. كم سيكون العائد على استثماراته ؟
   - توزيع الارباح (النقد الذي يحصل عليه فعلا)
   - زيادة القيمه السوقيه لاستثماراته (النقد الممكن أن يحصل عليه في حالة بيع الاسهم)

و عليه فأن أهم مؤشر يعتمد عليه المستثمر في أتخاذ قراراته هو :

معدل العائد على الاستثمار = [النقد من الارباح الموزعه + الزياده في قيمة الاسهم في السوق] ÷ النقد المستثمر

2. متى سيأتي العائد على أستثماراته ؟ (تاريخ الحصول على العائد للاستثمار)

❖**مقرضون (حاليون و منتظرون)** هم الذين يعطون المنشأه أموالا مقابل الفوائد و الذين بحاجه الى الاجابه عن التساؤلات التاليه :
1. ما هي أمكانية المنشأه على السداد لالتزاماتهم بالتسديد ؟ (ضمان حصوله على النقد بتواريخ أستحقاقها)

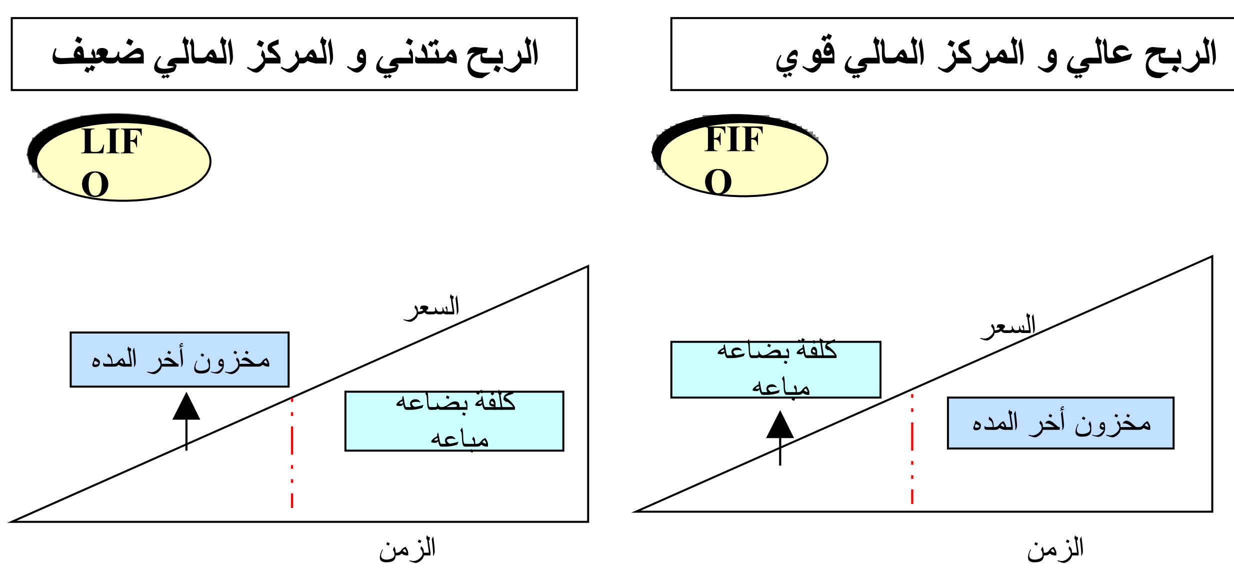
هذا المفهوم للاهداف و المستخدمين يمثل الاجابه عن السؤال :

ما هو غرض المحاسبه ؟؟؟؟ Why Accounting ????

أثر البيئه التي تعمل بها المحاسبه على الاهداف المحاسبيه

1) تختلف الاهداف المحاسبييه بحسب أختلاف البيئه التي تعمل بها المحاسبه ففي حين نجد أن الالمان يركزون على خدمة المقرض أكثر من المستثمر في المعالجات المحاسبيه من خلال التوسع في أستخدام مبدأ الحيطه و الحذر نجد أن الامريكان يركزون على المستثمر من خلال التخفيف من حدة تطبيق مبدأ الحيطه و الحذر. حيث أن التشدد في تطبيق مبدأ الحيطه و الحذر يؤدي الى تقليل ظاهري لكل من الربح و قوة المركز المالي للشركه في قوائمها الماليه

- قيما يلي توضيح أثر أختلاف طرق المعالجه المحاسبيه على الارباح و المركز المالي للقوائم الماليه



تقييم كلفة بضاعه مباعه أقل => ربح عالي
تقييم مخزون أخر مده أعلى => مركز مالي أقوى

تقييم كلفه بضاعه مباعه أعلى => ربح متدني
تقييم مخزون أخر مده أقل => مركز مالي ضعيف

تتماشى مع ميول المستثمر
التخفيف من تطبيق مبدأ الحيطه و الحذر

تتماشى مع ميول المقرض
التوسع في تطبيق مبدأ الحيطه و الحذر

ملاحظه : أن التغير في الربح و المركز المالي الناتج عن أختلاف الطرق المحاسبيه يؤثر على الحقيقه التي عكستها القوائم الماليه و لا يؤثر على الارباح و المركز المالي الحقيقي للشركه

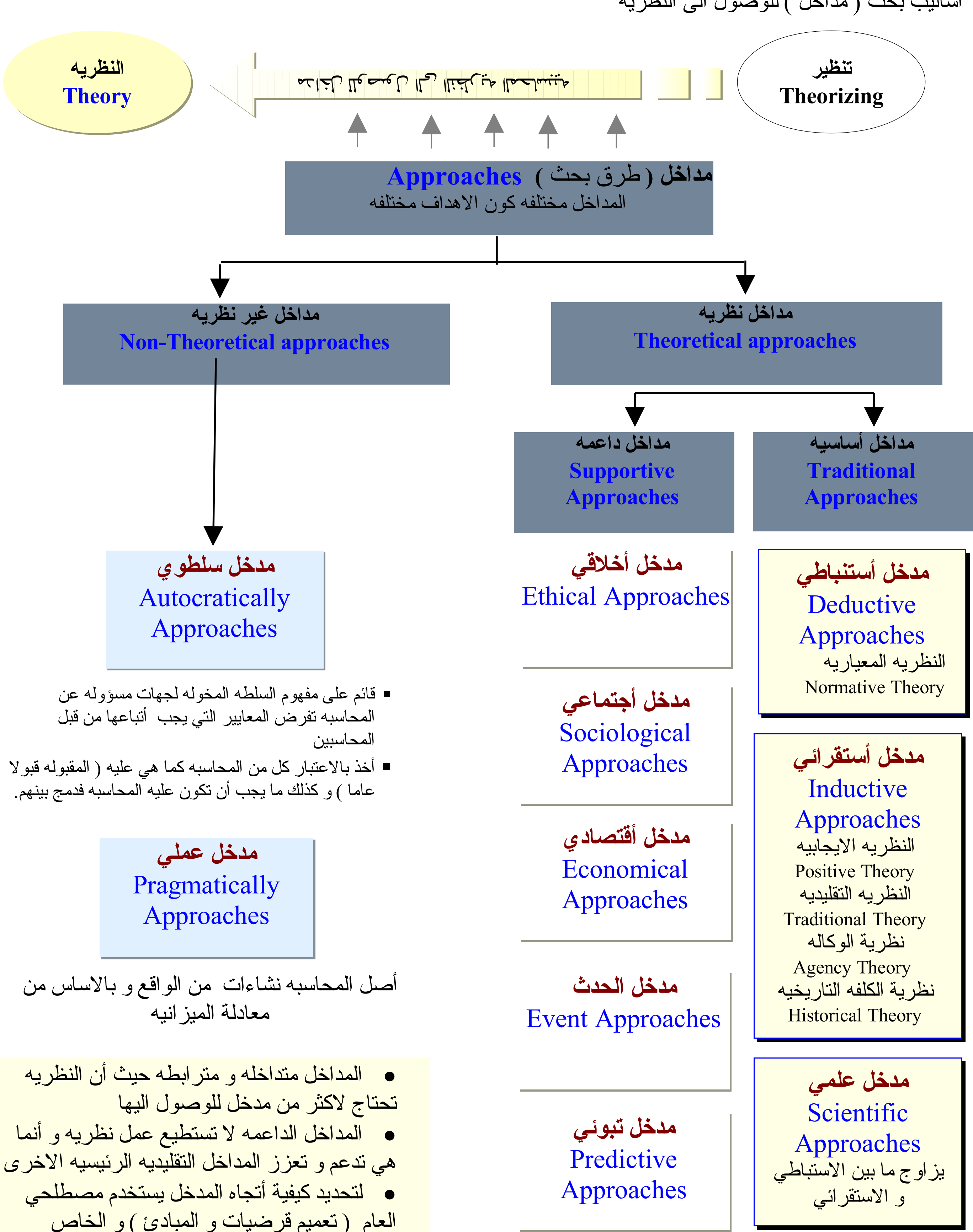
2) أن نوعية الملكيه تؤثر في نوعية المعلومات أيضا ففي الصين مثلا " دوله أشتراكيه " لا يوجد هنالك أسهم و سندات حيث أن الملكيه تعود للدوله و عليه فأن المعلومات المحاسبيه المطلوبه ستختلف و التي غالبا ما تكون ذات طابع رقابي أكثر من كونه لمساعدة المستثمرين و الممولين.

الشروط المطلوب توفرها في النظريه المحاسبيه :-

1) مراعاتها للبئات المختلفه التي تعمل بها المحاسبه
2) أن تلقى قبولا عاما

طرق البحث (مداخل النظريه) Theory Approach

لا توجد نظرية محاسبيه مقبوله قبولا عاما لغاية تاريخه و الان ما زالت الامور في مرحلة المناظره التي تستخدم فيها أساليب بحث (مداخل) للوصول الى النظريه





1 مداخل نظريه Theoretical Approaches

A مداخل تقليديه/ أساسيه Traditional Approaches

مدخل أستنباطي	**Deductive Approach**
النظريه المعياريه	Normative Theory
مدخل أستقرائي	**Inductive Approach**
النظريه الايجابيه	Positive Theory
النظريه التقليديه	Traditional Theory
نظرية الوكاله	Agency Theory
نظرية الكلفه التاريخيه	Historical Theory
مدخل علمي	**Scientific Approach**

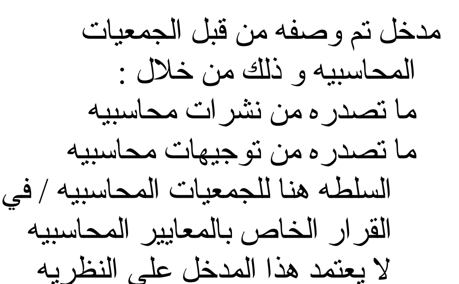
يزاوج ما بين الاستباطي و الاستقرائي

B مداخل داعمه Supportive Approaches

مدخل أخلاقي	**Ethical Approach**
مدخل أجتماعي	**Social Approach**
مدخل أقتصادي	**Economical Approach**
مدخل الحدث	**Events Approach**
مدخل تنبؤي	**Predictive Approach**

2 مداخل غيرنظريه Non-Theoretical Approaches

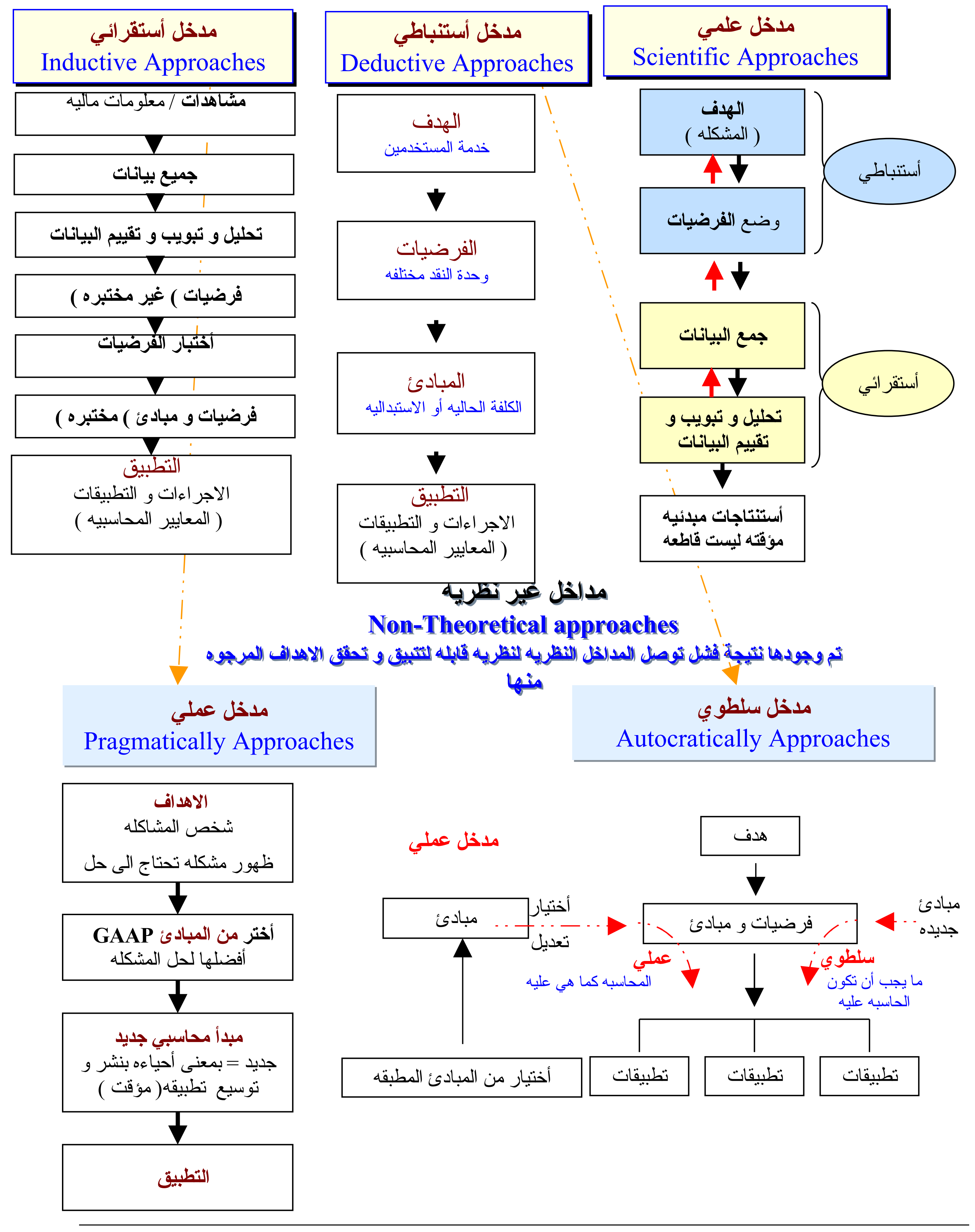
A مدخل سلطوي Autocratically Approaches


مدخل تم وصفه من قبل الجمعيات المحاسبيه و ذلك من خلال :
ما تصدره من نشرات محاسبيه
ما تصدره من توجيهات محاسبيه
السلطه هنا للجمعيات المحاسبيه / في القرار الخاص بالمعايير المحاسبيه
لا يعتمد هذا المدخل على النظريه
أخذ من المدخل الاستباطي

B مدخل عملي Pragmatically Approaches

ظهر هذا المدخل من الواقع المحاسبي و ليس نتيجة لفرضيات أو مبادئ محاسبيه
يعتبر أن أصل المحاسبه نشاء من الواقع و بالاساس من معادلة الميزانيه و التي وضعها عالم أيطالي
و نتيجة معادلة الميزانيه ظهر T – Account حيث نشأت منها المحاسبه
يعتبر أن GAAP جاءت من الواقع
أخذ من المدخل الاستقرائي

- المداخل متداخله و مترابطه حيث أن النظريه تحتاج لاكثر من مدخل للوصول اليها
- المداخل الداعمه لا تستطيع عمل نظريه و أنما هي تدعم و تعزز المداخل التقليديه الرئيسيه الاخرى
- لتحديد كيفية أتجاه المدخل يستخدم مصطلحي العام (تعميم فرضيات و مبادئ) و الخاص (الزام الشركه بالتطبيق و أو أخذ المشاهدات من الشركات)


المداخل ألاساسيه
Traditional Approaches
مدخل أستقرائي
Inductive Approaches
مدخل أستنباطي
Deductive Approaches
مدخل علمي
Scientific Approaches
مشاهدات / معلومات ماليه
جميع بيانات
تحليل و تبويب و تقييم البيانات
فرضيات (غير مختبره)
أختبار الفرضيات
فرضيات و مبادئ (مختبره)
التطبيق
الاجراءات و التطبيقات
(المعايير المحاسبيه)
الهدف
خدمة المستخدمين
الفرضيات
وحدة النقد مختلفه
المبادئ
الكلفة الحالية أو الاستبدالية
التطبيق
الاجراءات و التطبيقات
(المعايير المحاسبيه)
الهدف
(المشكله)
وضع الفرضيات
أستنباطي
جمع البيانات
تحليل و تبويب و
تقييم البيانات
أستقرائي
أستنتاجات مبدئيه
مؤقته ليست قاطعة
مداخل غير نظريه
Non-Theoretical approaches
تم وجودها نتيجة فشل توصل المداخل النظريه لنظريه قابله لتتبيق و تحقق الاهداف المرجوه
منها
مدخل عملي
Pragmatically Approaches
مدخل سلطوي
Autocratically Approaches
الاهداف
شخص المشاكله
ظهور مشكله تحتاج الى حل
أختر من المبادئ GAAP
أفضلها لحل المشكله
مبدأ محاسبي جديد
جديد = بمعنى أحياءه بنشر و
توسيع تطبيقه(مؤقت)
التطبيق
مدخل عملي
هدف
مبادئ
أختيار
تعديل
فرضيات و مبادئ
مبادئ
جديده
عملي
المحاسبه كما هي عليه
سلطوي
ما يجب أن تكون
الحاسبه عليه
أختيار من المبادئ المطبقه
تطبيقات
تطبيقات
تطبيقات

الهدف
خدمة المستخدمين



الفرضيات
وحدة النقد مختلفه



المبادئ
الكلفة الحاليه أو الاستبداليه



التطبيق
الاجراءات و التطبيقات
(المعايير المحاسبيه)

المدخل الاستنباطي Deductive Approach (مدخل نظري / أساسي)

(1 **الفكره** :أعترض هذا المدخل على أن المحاسبه على ما هي عليه What accounting Is معتبرا ذلك غير صحيح و أن المحاسبه يجب أن تكون كما يجب أن تكون عليه what accounting should be

من أمثلة هذا المدخل

(2 **التطبيق** (النظريه المعياريه Normative Theory)

الهدف / المشكله (القيمه التاريخيه لا تخدم المستخدم للقوائم الماليه / المستثمر)

المحاسبه على ما هي عليه => ترى الاصول بالتكلفة التاريخيه- وهذا غير صحيح

وما يجب أن تكون عليه => قيمة الاصول عليها أن تعكس القيمه الاقتصاديه و هي الحاليه

الفرضيه (الفرضيه التي تؤدي الى القيمه الحاليه)

إن وحدة النقد مختلفه من فتره لاخرى و خاصه في حالة وجود التضخم

المبادئ

مبدأ الكلفه الحاليه الكلفه الحاليه أو الاستبداليه FAC 7

التطبيق

معيار تطبيق الكلفه الحاليه أو الشرائيه المعيار رقم SFAC 7

(3 **الاتجاه** : هذا المدخل يقوم على أساس التدرج من العام الى الخاص

- العـــام = > أي أنه يقوم بوضع الفرضيات و المبادئ (تعميم)
- الخاص => أي أنه على الشركه التطبيق

(4 **النظريه** :- عباره عن مجموعة جمل فيها فرضيات و هذه الفرضيه أما أن تعطي :

a. أستدلال منطقي و الدليل عليه متوفر و بديهي و يتم التوصل الى نتيجه دون فحص (الاستباطي صح)
b. أستدلال منطقي و الدليل عليه غير متوفر بديهي و يتم التوصل الى نتيجه بفحص الفرضيه (الاستنباطي خطأ) حيث أن الاستنباط لا يلجاء الى الاختبار

مثال : جون و الحصان

جون له رجلتان و الحصان له أربعة أرجل

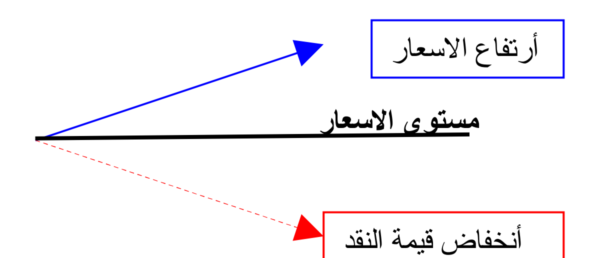
نستنتج أن جون ليس حصان " أستنتاج أستباطي " و لا نحتاج الى فحص و لكن لو كان الحصان له رجلتان عندها يكون من الممكن أن نستنتج أن جون ليس حصان و لكن علينا أجراء الفحص للوصول الى النتيجه بأن جون ليس حصان و الفحص هنا يكون بمشاهدة جون و الحصان

(5 **عيوب و مزايا** :

- أن هذا المدخل يقوم على العقل و التفكير المنطقي ولا يرى حاجه للرجوع الى البيانات أو أجراء الفحوص و الاختبارات و بالتالي يفتقد للدليل الحسي و هذا ما يعيب هذا المدخل. حيث أن الوصول الى أستنتاجات بدون فحص قد يؤدي الى الفشل فتطبيق الكلفه الجاريه لتقييم الاصول دون أختبارات سابقه تم طرحها لاول مره و مستخدميها لا يعلمون تطبيقها ... و لهذا يطرح السؤال التالي .... هل نجحت هذه الطريقه و ساعدت المستخدمين في أتخاذ القرارات ؟؟؟؟
- ليس كل ما يتم أستناطه بالمنطق يعتبر صحيح عمليا (في التطبيق)
- أن هذا المدخل يحقق طموح التطوير المحاسبي
- القيمه التاريخيه : مبداء الكلفه التاريخيه منبثق من فرضية الاستمراريه التي تعتبر أن الاصل الثابت قد تم شراءه لاستخدامه و ليس لبيعه و عليه فلا داعي لاعادة تقييمه بالقيمه العادله السوقيه و يتم أستهلاكه و هنا يجب أن نميز بين الاصول الثابتة و المتداوله
- الاعتراض على الكلفه التاريخيه : أن القوائم الماليه بالقيم التاريخيه التي لا تعكس فرضية عدم ثبات قيمة النقد تعتبر مضلله حيث أنه :

1. في حالة التضخم (أنخفاض قيمة النقد) مما يظهر مركز مالي أقل مما هي عليه (الاصول أقل)
2. في حالة الانكماش (أرتفاع قيمة النقد) مما يظهر مركز مالي أكثر مما هي عليه (الاصول أكثر)
3. في حالة ثبات الاسعار (ثبات قيمة النقد) تكون القوائم الماليه عادله (الاصول تمثل اللقيم الحاليه لها)

- أن حالة التضخم هي السائده



علاقة التضخم (زيادة الاسعار) بالقيمه الفعليه لوحدة النقد

ثبات الاسعار <= ثبات قيمة النقد

التضخم <= أنخفاض قيمة النقد

الانكماش <= أرتفاع قيمة النقد

العلاقه عكسيه

مثال : الارض

حالة التضخم :

أشترت الشركه دونم أرض عام 1990 بقيمة 10.000 دينار . و عام 2006 أشترت دونم أرض أخر بجانب الدونم الاول بقيمة 50.000 دينار و عليه فأن القوائم الماليه ستظهر قيمة الاراضي بقيمة 60.000 دينار على النحو التالي :-

ح/ الاراضي

1990 شراء دونم	10.000	60.000	رصيد
2006 شراء دونم	50.000		
	60.000	60.000	

- علما بأن قيمة الاراضي الفعليه المملوكه هي 2 × 50.000 = 100.000 دينار
- أي أن الاصول ظهرت بأقل من قيمتها الحقيقيه و هذا يعني ظهور مركز مالي أضعف للشركه

حالة الانكماش :

لو أفترضنا المثال السابق الا أن الشركه أشترت الدونم الاول عام 1990 بمبلغ 50.000 و الدونم الثاني عام 2006 بمبلغ 10.000 دينار فان حساب القوائم الماليه للاراضي سيعطي نفس النتيجه السابقه مبلغ 60.000 دينار أما فعليا فأن قيمة الاراضي تكون

2 × 10.000 = 20.000 دينار

- أي أن الاصول ظهرت بأكثر من قيمتها الحقيقيه و هذا يعني ظهور مركز مالي أقوى للشركه

حالة ثبات الاسعار

يكون عندما يتساوى سعر الشراء عام 1990 مع الاسعار عام 2006 و عليه تكون القوائم الماليه تمثل حقيقة الواقع للاصول و المركز المالي .

- **مفاهيم القيمه لرأ س المال**

- راس المال الاسمي
- رأس المال حسب القوة الشرائيه للدينار
- رأس المال حسب القوه الاقتصاديه (الطاقه الانتاجيه لرأس المال)

مثال :

أذا كان :- صافي الاصول (رأس المال) لاحدى الشركات في بداية و في نهاية العام كالتالي :-

في 1 / 1 /2000   10 وحدات + صفر دينار

في 31 / 12 /2000   7 وحدات + 50 دينار

فما هو وضع الشركه هل حافظت على رأس مالها ؟؟ هل حققت الشركه ربح أم خساره ؟؟

الجواب :- هنالك طريقتين محاسبيتين لمعالجة التضخم هما :

1.طريقة محاسبة القوه الشرائيه النقديه لرأس المال) Constant Purchasing Power و التي هي كما يلي

- أن الشركه بدأت ب 10 وحدات (طاقه أنتاجيه) و أنتهت بملكيتها ل 7 وحدات + 50 دينار
- فأذا كان ال 50 دينار يستطيعوا أن يشتروا 3 وحدات فأنه يكون قد تم المحافظه على رأس المال
- ما زاد من ال 50 دينار بعد خصم قيمة شراء ال 3 وحدات فأنه يكون ربحا

- ما نقص من ال 50 دينار لشراء 3 وحدات فأنه يكون خساره

2. طريقة محاسبة القيم الحاليه Current Cost و التي تستخدم القيم الحاليه للاصول

مشاهدات / معلومات ماليه
Observations

جميع بيانات
Data Collection

تحليل و تبويب و تقييم البيانات
Data Evaluation& Analysis

فرضيات (غير مختبره)
Assumptions

أختبار الفرضيات
Assumption Test

فرضيات و مبادئ (مختبره)
Hypothesis

التطبيق
الاجراءات و التطبيقات
(المعايير المحاسبه)

المدخل الاستقرائي Inductive Approach (مدخل نظري / أساسي)

النظريات الخاصه بهذا المدخل

- النظريه الايجابيه Positive Theory
- النظريه التقليديه Traditional Theory
- نظرية الوكاله Agency Theory
- نظرية الكلفه التاريخيه Historical Theory

- **الفكره**:يعني هذا المدخل بالمحاسبه على ما هي عليه What accounting Is حيث يقوم بأستقراء واقع الحال من خلال المشاهدات للبيئات المختلفه التي يتم تجميع البيانات عنها لتأكيد واقعة أو فرضيه معينه و تحليلها و تبويبها و تقيمها للخروج بأستنتاجات (فرضيات) و بعد الفحص و الاختبارات للفرضيات (تكون الاختبارات للفرضيات بالاجابه على السؤال التالي : هل هذه الفرضيه و المبداء تحظى بالقبول العام ؟) و بعد نجاح الاختبارات يتم التطبيق للاستنتاج. بروفسور ميلر Miller : لا يوجد محاسبه من الواقع النظري و النظريه المحاسبيه يجب أن تخرج من الواقع العملي لا توجد نظريه محاسبيه أذا لم يكن لها تطبيق أو أمكانيه للتطبيق

1) **التطبيق** :

2) **الاتجاه** : يبدأ من الخاص الى العام

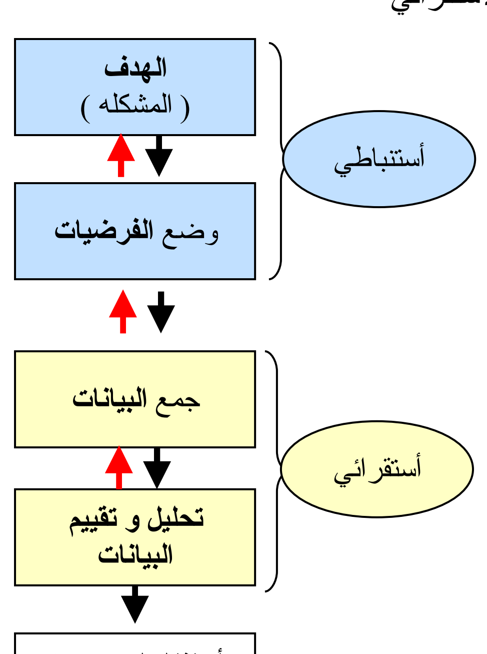
- الخاص = الواقع العملي المشاهدات
- العام = تعميم المبادئ

3) **النظريه** = **جمله** فيها فرضيه يستخدم المدخل الاستنباطي أو الاستقرائي للوصول اليها و نلاحظ أن الاستقراء أكثر تميز و أكثر تكلفه مقارنه مع الاستنباط وقد يكون فيه تحيز

4) **عيوب و مزايا**:

- المدخل يتأثر بوجهة نظر الباحث (وجود تحيز) و ذلك بعكس المدخل الاستنباطي الذي لا يتأثر بالحكم الشخصي و بالتالي فأن المدخل الاستنباطي أكثر موضوعيه من المدخل الاستقرائي
- لايمكن تطوير المحاسبه بالاعتماد على الواقع العملي فقط في ظل التغيرات في البيئه التي تعمل أن المدخل الاستقرائي بأجراءه للاختبارات فأته يتحدى المنطق الا أنه لا يقدم البديل

5) **البحث الايجابي** Positive Research : أي أن العمل المحاسبي المقبول يجب أن يدعم بالبحوث و نحاول أن نؤكد العمل المحاسبي من خلال التدعيم بالبحوث و هذا يدعم المدخل الاستقرائي



المدخل العلمي Scientific Approach (مدخل نظري أساسي)

1) **الفكره** :

- المدخل العلمي هو مدخل للعلوم الطبيعيه و التطبيقيه التي تعتمد على الاستدلال المنطقي المعتمد على الاستدلال الاستنباطي و الاستقرائي و الذي حاول المحاسبون الاعتماد عليه على أعتبار أن المحاسبه فن و علم أجتماعي

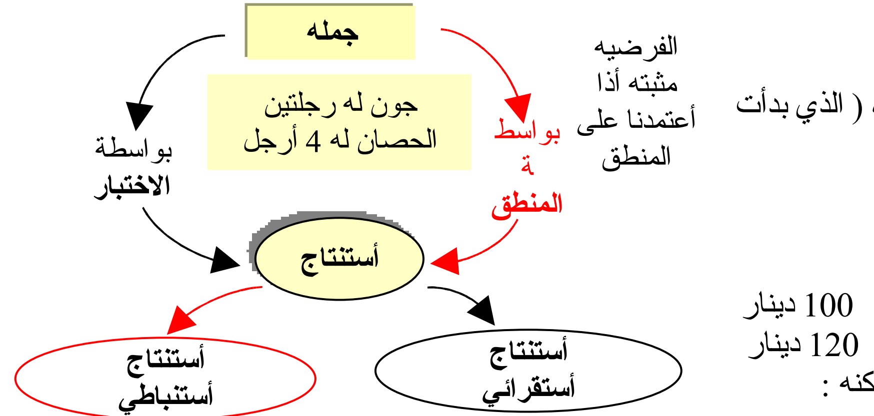
حسب بعض المنظرين مثل البروفسور ستارلنج Stearling يقولون أن المحاسبه لو كانت علم لتوصلنا الى نتيجه واحده و لكن المحاسبه تتبع طرق مختلفه و بالتالي النتائج و خاصه بالربح مختلفه مما يدل على أن المحاسبه معرفه و فهم و ليست علم

- المدخل العلمي يرى أن المداخل متداخله مع بعضها البعض فمن الصعوبه بمكان وجود مدخل أستنباطي كامل أو أستقرائي كامل لنظرية المحاسبه و عليه يقوم بالمزاوجة و الجمع بين المدخلين فهو يبدأ بالمدخل الاستنباطي و أعطاء النتائج المؤقته و مع بداية

أخضـاعها للاختبـار (خمـع البيانـات و التحليـل) يبـدأ بـالتحول الـى الاستقراء للوصول الى النتائج النهائيه فالمدخل العلمـي يمكـن الوصـول اليه بالمنطق و الاختبار و تحدي المنطق هو الاختبار

2) **الاتجاه** : هو يعمل في الاتجاهين و أن كان يعمل بالاتجاه من العام الى الخاص أكثر

3) **الجمله** المدخل العلمي يقول أن النظريه عباره عن جمل تحوي فرضيات نحصل منها على أستنتاجات و عليه فأن الجمله يجب أن يكون بها فرضيه حتى يكون لها معنى لنستطيع أن نستخرج منها أستنتاج . و الفرضيه شئ نريد أثباته و من ثم أستنتاجه منطقيا أو بالاختيار فأما أن يكون صح أو خطاء . لان جمع البيانات و البحث و الاختيار يمكن أن يكون غير كافي و بالتالي الاستنتاج يكون مؤقت لانه يمكن نقضه.



مثال :

جمله

ما يزيد عن رأس المال أول المده (الذي بدأت به) فهو **ربح**

فرضيه : نستنتجها

أذا كان رأس المال أول المده = 100 دينار
و في نهاية المده = 120 دينار
نلاحظ هنا أنه يوجد 3 أستنتاجات ممكنه :

1. رأس مال أسمي (عدد الدنانير)
2. رأس مال حقيقي (القوه الشرائيه) .. لحماية رأس المال
3. رأس مال فيزيائي (القوه الانتاجيه)

..... و في المثال هنا يكون الاستنتاج " بأن الربح هو ما يزيد عن رأس المال النقدي الاسمي الذي بدأت به " هو أستنتاج مؤقت حيث أنها غير قاطعه لحين ظهور تجارب تبين لأستنتاجات غير ذلك

4) **عيوب و مزايا** :

- المدخل العلمي يصل الى أستنتاجات بدون أختبار و عليه تكون أستنتاجات مبدئيه مؤقته و غير قاطعه مما يعني أنها قابله للتغيير
- جمع البيانات (المشاهدات) لدعم الفرضيات تاتي من البيئه و قد تكون هذه البيانات غير كافيه فيتم الرجوع الى الفرضيات و الاهداف للتعديل عليها و هو ما يسمى Forth and back
- كون الاستنتاجات غير نهائيه و قابله للتغيير يدعم تطوير المحاسبه عن طريق الابحاث فهو يعترف بالحاجه لتطوير المحاسبه تمشيا مع التغيرات البيئيه التي تعمل بها المحاسبه

المدخل العملي (البراغمتي) Pragmatic Approach (مدخل غيرنظري)

1) **الفكره و التاريخ**

- يقوم على فكره حل الموضوع بشكل عملي بناءا على مـا هـو مطبـق (الممارسـه العمليـه) مـن خلال البحـث بالمبادئ المتوفره أصلا GAAP و أختيار أفضلها كحل مؤقت للمشكله لحين صدور ما هو جديد
- جاء هذا المدخل من واقـع حـال المحاسـب (أي مـن الحيـاه العمليـه). حيـث أن الانجليـز هـم مـن أوجـد علـم المحاسبه و أبان الثوره الصناعيه كـانت الحـاجه الملحـه لتنظيـم و ضـبط و تحسـن المحاسـبه لتهيئة الحسـابات بأتباع ما يلي :

1. معادلة الميزانيه => الاصول = الالتزامات و حقوق الملكيه (و يتم أخراج الميزانيه)
2. نظرية القيد المزدوج => أوجدها عالم أيطالي
3. T account <= ظهر من معادلة الميزانيه
4. الحسابات المدينه = الحسابات الدائنة
5. أصول + مصاريف = أيرادات + حقوق ملكيه + التزامات
6. جاءت الثوره الصناعيه بالانتاج الغزير الذي أدى الى هبوط الاسعار الذي بدوره عمل على ظهور مفهوم التكلفه أو السوق أيهما أقل (جاء من واقع عملي) لعدم أظهار الشركه لاصولها و أرباحها بأعلى من القيمه اللازمه و هذا نابع من مبدأ الحيطه و الحذر الذي يخدم الدائنون قبل المستثمرون

مثال: تم شراء بضاعه بمبلغ 100 دينارو في نهاية السنه قدرت البضاعه بسعر السوق بقيمة 90 دينار 10 من ح/ خسارة هبوط (الى فائمة الدخل – خساره)

10 الى ح/ مخصص هبوط أسعار (الميزانيه - تخفيض البضاعه)

- خساره مرحله لقائمة الدخل بقيمة 10 دنانير
- تخفيض للمخزون في الميزانيه بقيمة 10 دنانير

- هذا المدخل يستند الى أن GAAP جاءت من الواقع العملي حيث أنها مطبقه منذ أن عرفت المحاسبه
- عام 1920 باتن حاول أن يأخذ الواقع العملي المطبق للمحاسبه لمحاولة الوصول الى النظريه. معتمدا على محاولة تبرير ما يقوم به المحاسب. منطلقا من مبدأ أن أي نظريه بدون تطبيق هي نظريه سيئه.

2) **التطبيق** المدخل العملي يقضي بأنه أذا ظهرت مشكله تحتاج الى حل فانه

- الهدف – يتم تشخيص المشكله مثل معالجة الشهره مثلا
- المبادئ – ما هو المعيار المناسب لكي تتبعه الشركات لمعالجة الشهره .. ما هي المبادئ التي طبقت سابقا عليها ....هل أعتبره أصل أو مصروف .. أذا أعتبر أصل كيف يستهلك ؟؟؟؟؟ (معيار دولي على 20 سنه و المعيار الامريكي 40 سنه و هذا يؤثر على الاصل و الربح
- نتيجه مؤقته – ظهر المعيار الدولي للاصول غير الملموسه IAS 29 القاضي بأن الاصول غير الملموسه لا تطفاء و لا يعاد تقييمها و في حالة تعرض الشركه لخساره و عدم قدرتها على تحقيق الايرادات يتم تهبيط الشهره من ح/ خسارة شهره

الى ح/ الشهره

الاهداف
شخص المشاكله
ظهور مشكله تحتاج الى حل

↓

أختر من المبادئ GAAP
أفضلها لحل المشكله

↓

مبدأ محاسبي مقبول جديد
جديد = بمعنى أحياءه بنشر و توسيع تطبيقه

↓

التطبيق (مؤقت)

3) **الاتجاه :** من الخاص الى العام : الخاص = (التطبيقات أو المشاهدات) و العام = تطبيق المبادئ

4) **مزايا و عيوب**

- هذا المدخل يعتمد على عقلنة المحاسبه في توفر التطابق في الحسابات من خلال التأكيد على أن كل ما يسجل يؤدي الى أن المدين = الدائن الا أن ذلك غير كافي لعكس واقع المشروع و أضفاء التطور النوعي على المعلومات المحاسبيه المقدمه لمتخذي القرارات.
- كل المبادئ المحاسبيه GAAP خرجت من المدخل العملي و نظرية المحاسبه التي تخرج من المدخل العملي هي نظريه غير متطوره
- نتائج هذا المدخل هي معيار مؤقت يتم تطبيقه الى أن يأتي معيار أخر أفضل منه
- المدخل العملي لا يعترف بنظريه غير قابله للتطبيق أو غير مطبقه أصلا حيث أنها تختار من المبادئ المتاحه

التطبيقات للمدخل العملي ضروريه و لا ينكر أهميتها كما ان عقلنة المحاسبه تؤكد أن كل ما يسجل يؤدي الى أن المدين = الدائن الا أنها لا تضفي شئ على نوعية المعلومات المحاسبيه لمتخذي القرارات رغم أن كل نظريه لا تطبق عمليا لا فائده منها .. و لكن كيف سيتم تطوير المحاسبه أذا أوخذت كما هي عليه ؟؟

مباديء

↑ ↑ ↑

تطبيقات تطبيقات تطبيقات

5) **أمثله** على المشاكل التي يمكن أن تكون الهدف لمدخل البحث العلمي :

- كيفية أحتساب الشهره و أطفائها
- كيفية أحتساب الاصول غير الملموسه
  - براءة الاختراع => أما يتم تطويرها داخليا أو يتم شرائها
  - الشهره => شراء الاصول بأكثر من القيمه العادله لها
- كيف نحدد نسبة مصاريف الديون المعدومه
- كيف نحدد و نحسب الديون المعدومه
- كيف نحسب نسبة الاستهلاك

لحل أي من هذه المشاكل نتوجه الى المعايير و المبادئ المحاسبيه الامريكيه و الدوليه الموجوده و نختار أفضلها بالنسبه للمشكله موضوع البحث
و فيما يلي سنتناول المواضيع (المشاكل) التاليه بالتفصيل :

1. **أطفاء الشهره** (المعيار الدولي رقم 3) IFRS 03
الشهره : هنالك أختلاف في معالجة الشهره ففي حين هنالك من يطلب أطفاء الشهره الا أن هنالك قسم أخر يطلب عدم أطفاء الشهره
وجهة النظر لعدم الاطفاء هي أن الشهره لا يوجد لها عمر أنتاجي مثلها مثل الارض. و يستدلون على ذلك من تفاوت عمر الاطفاء للشهره ففي حين أن العمر الانتاجي للشهره في المعايير الامريكيه هي 40 سنه نجدها في الدوليه 20 سنه مما يدل على أن العمر الانتاجي للشهره غير واقعي.

- الاتجاه اليوم هو تعظيم الارباح و عليه تم أعتماد عدم أطفاء الشهره حيث أن الاطفاء للشهره يقلل الارباح و يضعف المركز المالي للشركه
- يلاحظ أن القوى تتصارع للضغط على مصادر المعايير المحاسبيه لاعتماد معايير محاسبيه تتمشى و تحقق أهداف هذه القوى.
- المعايير المحاسبيه الدوليه تصدر عن (14) عضو في IASB International Standard Board بالاغلبيه البسيطه أي (7 + 1 = 8 أعضاء) و عليه قد يصدر المعيار الدولي رغم وجود (6) أعضاء غير موافقين عليه و هذا يوضح عدم نزاهة المعايير و تعرضها للانتقادات في بعض الاحيان.
- المعايير الامريكيه و الصادره عن FASB Financial Accounting Standard Board تختلف عن المعايير الدوليه الصادره عن IASB International Standard Board من هذه الاختلافات أن المعايير الامريكيه تخفض قيمة الاصول بقيمة الشهره السالبه و ذلك خلافا للمعايير الدوليه .

مثال 1 : أذا تم الاستثمار بشراء شركه بمبلغ 120 دينار و كانت قيمتها الدفتريه 100 دينار
فأن :الشهره موجبه بمبلغ (20) دينار و كانت تعالج كالتالي :

100 من ح/ الاصول
20 ح/ الشهره
120 الى ح/ النقديه

على فرض أنه قد تم شراء هذه الشركه بمبلغ 90 دينار
فأن الشهره سالبه بقيمة (90) دينار و كانت تعالج كالتالي : (المعالجه السابقه لغاية 1 / 1 / 2005)

100 الاصول
10 - شهرة سالبه
90 صافي الاصول

الشهره السالبه دائنه و أطفائها مدين مقابل الايرادات :-

10 من ح/ الشهره السالبه
10 الى ح/ الايرادات

المعالجه الحديثه: يتم الاعتراف بالشهره السالبه كربح و يسجل القيد المحاسبي كالتالي :

100 من ح/ الاصول
90 الى ح/ النقديه
10 ح/ أيرادات الشهره السالبه

- من التطبيق أوجدنا مبادئ جديده أو نعديل لما هو موجود أو متاح من المبادئ و المعايير
- يجب توسيط الشهره السالبه بأسم (شهره سالبه) و أغلاقها في حساب الايرادات في قائمة الدخل بنفس سنة الشراء مباشره . و ذلك تمشيا مع مبداء الافصاح.

2. **المنح و الهبات غير النقديه**
رأس المال الممنوح (هبات حكوميه) .... كيف تعالج محاسبيا ؟ جواب :- هذه الهبات تعالج كأيرادات
ماذا لو أن هذه الهبات جاءت على شكل أصول (أجهزة كمبيوتر) مثلا ؟

مثال 2 :

تسلمت الشركه هبات حكوميه أجهزة كمبيوتر لدعم الشركات بتطوير أعمالها و كانت قيمة الاجهزه 10.000 دينار

الطريقه التقليديه للمعالجه المحاسبيه :-

10000 من ح/ الاصول (أجهزة كمبيوتر)
10000 الى ح/ رأس المال الممنوح Contributed Capital (ضمن حقوق الملكيه)
و عليه يتم أستهلاك الاجهزه و يبقى رأس المال الممنوح

المشكله (الاعتراض على هذه الطريقه) :
رأس المال الممنوح ليس حقا من حقوق المالكين للشركه (حيث أنهم لم يدفعوا لزيادة رأس المال و لم يتم تحقيق أرباح وحجزها ليتم زيادة حقوقهم.
الاعتراض جعل هذه المعالجه غير مقبوله لدى البعض و عليه لا بد من وجود حل يجد قبولا عاما
و **الحل** جاء بالقيد التالي : من ح/ الاصول (أجهزة كمبيوتر)
الى ح/ أيرادات غير متحققه (التزامات)
و تم الخروج بمبداء جديد (قديم) و تطبيقه و لقي قبولا عاما.
و أصبحت المعالجه المحاسبيه لهذه الاصول كأيرادات غير متحققه يتم تحققها بمرور الزمن باستهلاك هذه الاجهزه كالتالي :-

عند أستلام الاجهزه 10000 من ح/ الاصول (أجهزة كمبيوتر)
10000 الى ح/ أيرادات غير متحققه (التزامات)

و تظهر في الميزانيه كالتالي :

الاصول	أجهزة كمبيوتر	10000
	- أيرادات غير متحققه	10000
		00000

في نهاية السنه الاولى : 2000 من ح/ الايرادات غير المتحققه
2000 الى ح/ الايرادات
تحقق الايراد بنسبة الاستهلاك

2000 من ح/ مصروف الاستهلاك
2000 الى ح/ مجمع أستهلاك أجهزة الكمبيتر
أثبات الاستهلاك على الاجهزه على فرض الاستهلاك يتم على 5 سنوات

و تظهر في الميزانيه كالتالي :

الاصول

أجهزة كمبيوتر	10000
- مجمع أستهلاك	2000
- أيرادات غير متحققه	8000
	0000

- نلاحظ من طريقة المعالجه أنها ربطت بتوافقها مع المدخل الاخلاقي من حيث أنها وفرت العداله في العرض و العداله في الاحتساب و صادقه في عكس الواقع (التداخل بين المداخل)
- نلاحظ أن الاصول و الدخل لا يتأثران بتلك الطريقه حيث يتم تحقيق أيراد مساوي للاستهلاك مما لا يؤثر على قائمة الدخل و كذلك ما يتم تخفيضه من قيمة الايرادات غير المتحققه يتم أضافته الى مجمع الاستهلاك مما يحافظ على صافي قيمة الاجهزه (الاصول) في الميزانيه صفر و عليه لا تتأثر قائمة المركز المالي .
- وجهة النظر تقول أن الشركه نتيجة أستخدامها أجهزة الحاسوب (تطوير أساليب العمل) فأن ذلك سيعكس في زيادة أرباحها العاديه نتيجة زيادة الايرادات أو تخفيض المصروفات أو الاثنان معا نتيجة أستخدام هذه الاصول الممنوحه للشركه كهبات.

المدخل السلطوي Authoritarian Approach (مدخل غير نظري)

1) الفكره و التاريخ جاء مكملا للمدخل العملي نتيجة عجز المدخل العملي عن حل مشكلة التقييم للاصول

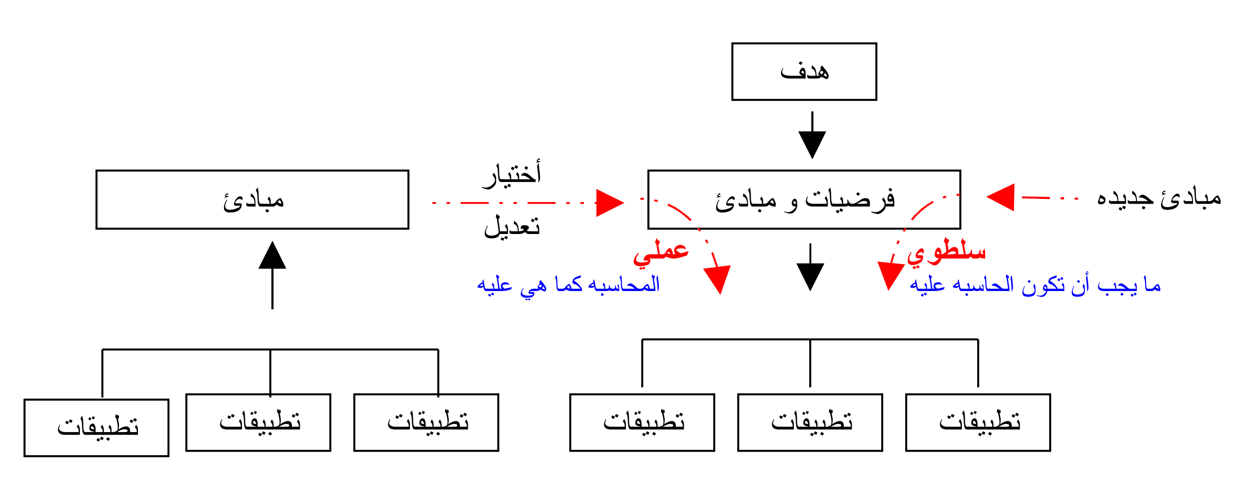
- هذا المدخل ظهر في أمريكا عن طريق تكليف FASB و دوليا عن IASB بدراسة المبادئ الموجوده من خلال التطبيق و وضع ما يجب أن يستجد من مبادئ لتطوير المحاسبه. و عليه فأن هذا المدخل قائم على مفهوم السلطه المخوله لجهات مسؤوله عن المحاسبه تفرض المعايير التي يجب أتباعها من قبل المحاسبين و الامثله على هذه الجهات المسؤوله عن المحاسبه :

  في الاردن = جمعية مدققين الحسابات (المحاسبين القانونيين)
  معايير أمريكيه أمريكا = Financial Accounting Standard Board FASB
  معايير دوليه = International Standards Board IASB

- أن المداخل اللانظريه جاءت من المداخل النظريه :
  - المدخل السلطوي جاء من المدخل الاستنباطي
  - المدخل العملـــي جاء من المدخل الاستقرائي
- سابقا لم يكن هنالك معايير محاسبيه و أنما كان هنالك مبادئ محاسبيه GAAP. الا أنه بسبب مشاكل الشركات الكبرى و الافلاسات التي حصلت في السبعينات و أثارها السلبيه على الاقتصاد أدت الى تدخل الدول لوضع معايير محاسبه وطنيه لكل بلد و التي لم يكن بالضروره أن تكون من المعايير الموجوده بالمعايير الدوليه أو الامريكيه مما يمكن من تطبيق هذه المعايير في بلدانها.
- معايير المحاسبه أنطلقت من دراسة الاطار المفاهيمي المحاسبي و ما هي القواعد و المبادئ و الفرضيات التي تستند اليها المعايير

2) المزايا : المدخل السلطوي أخذ بالاعتبار كل من المحاسبه كما هي عليه (المقبوله قبولا عاما) و كذلك ما يجب أن تكون عليه المحاسبه فدمج بينهم. حيث قامت الهيئات المسؤوله عن المحاسبه بدراسة التطبيقات ورأوا ما يجب أن تكون عليه المحاسبه و من خلال سلطتهم أصبح كل ما أستجد على ما هو مطبق مقبولا قبولا عاما.

المدخل السلطوي



3) المحاسبه كما يجب أن تكون أمثله ومثال على ذلك : **المحاسبه كما هي عليه ـ مدخل عملي**

مبادئ مأخوذه من المدخل العملي

من التطبيق تم التوصل الى الكلفه التاريخيه (أخذت من التطبيق / مدخل عملي) أبقى المدخل السلطوي عليه.

مبادئ أستخدمت المدخل السلطوي

الهدف : هو عكس الواقعه الاقتصاديه في المعايير المحاسبيه (التضخم)

المبادئ : التكلفه الحاليه

التطبيق : معيار التضخم الذي يقوم على مبدأ التكلفة الحاليه (أعطى الحق للشركات في أعادة تقييم أصولها بالقيم العادله و لكن لم يجبرها على ذلك)

مثال :

هنالك معيار أمريكي رقم 19 الخاص بشركات التنقيب عن النفط الذي يقضي بما يلي:

البئر الذي يوجد به نفط => تكلفة التقيب الخاصه به يتم رسملتها (هذا مطبق أصلا – عملي)
البئر الذي لا يوجد به نفط => تكلفة التقيب الخاصه به تعتبر مصروف (مبدأ جديد - ما يجب أن تكون عليه)
فهنا نجد أن ما كانت عليه المحاسبه = > رسملة التكاليف الخاصه بالتنقيب عن كل الابار
ما يجب أن تكون عليه المحاسبه = > رسملة التكاليف الخاصه في الابار التي بها نفط فقط
ولان هنالك شركات تنقيب صغيره مركزها المالي ضعيف ولا تتحمل تحمل الخساره أذا أعتمدت على هذا المعيار و عليه تم الغاء المعيار و أصبح على الشركه أن تختار بين الطريقتين ما يناسبها.
مثال :
تقييم الاصول
لغاية 1994 كانت تطبق في أمريكا القيمه السوقيه أو الكلفه أيهما أقل في تقييم أستثمارات الاسهم
جاء معيار 115 الامريكي : أذا كان الاستثمار بالاسهم للمضاربه تقييم بالسوق ربحا أو خساره وفي ذلك خروج سلطوي على التطبيق (العملي)
المعيار الدولي (39)
الاستثمار بالاسهم يصنف ضمن 4 أنواع منها :-

1. الاستثمار لاغراض المتاجره 20 - 0% For Sale % تطبق القيمه العادله رغم أنها غير محققه و ترحل الارباح أو الخسائر الى قائمة الدخل
2. القابله للبيع available for sale (الشراء على أمل السيطره) 0% - 20 % التقييم يكون بالقيم العادله و المكاسب أو الخسائر غير المتحققه ترحل لحقوق الملكيه (لا تؤثر على الربح)

1.المدخل السلطوي هو المدخل السائد اليوم حيث أن المدخل العملي لا يمكن الاعتماد عليه و عليه فأن المدخل العملي هو جزء من المدخل السلطوي

المداخل الداعمه وجدت لعدم قدرة المداخل النظريه و الغير نظريه على الوصول للنظريه المحاسبيه فجأت هذه المداخل لدعمها

- هي مداخل تدعم أحد المداخل التقليديه الرئيسيه والمداخل غير النظريه فهي تعزز المداخل الاخرى و لا تصنع نظريه
- لا يمكن عمل نظريه بأستخدام مدخل واحد فالنظريه تتطلب تداخل أكثر من مدخل للوصول اليها
- المداخل الداعمه المطلوبه :

1. المدخل الاخلاقي يدعم المخل العملي
2. الدخل الاجتماعي مرتبط بالمدخل الاخلاقي
3. المدخل الاقتصادي يدعم المدخل السلطوي
4. مدخل الحدث
5. المدخل التبوئي يدعم للمدخل الاستقرائي و قد يكون جزءا منه

المدخل الاخلاقي Ethical Approach (مدخل نظري / داعم)

1) **الفكره** -- يعتمد على الاجابه على السؤال التالي :

- ما هو الشئ الصحيح الذي يجب على المحاسب عمله ؟ و هل القوائم معبره عن الوضع الحقيقي للمنشأه ؟
حيث يرى أصحاب هذا المنهج أن النظريه المحاسبيه يجب أن تحتوي على الجانب الاخلاقي و أن تتصف بالصفات التاليه :

1. **العدالة** Justice (بمعنى المساواه بين المستخدمين للقوائم الماليه)
أي أن القوائم الماليه غير موجهه لجهه معينه من المستخدمين. حيث أنه يجب أن يراعى كل المستخدمين على التساوي . أي عدم التحيز لجهه معينه من المستخدمين (مستثمرين و دائنين) أو أطراف أخرى
2. **الصدق** Truth
خاليه من التزييف و التحريف و الاخطاء المقصوده و الغير مقصوده و هي تمثل حقيقة ما حصل (أي أن كل ما حدث مسجل و أن كل ما هو مسجل حدث بالفعل)
3. **عادله** Fairness (بمعنى عدالة القوائم الماليه بمضمونها وعرضها)

أن المدقق عند أعداده تقريره يذكر أن " أن القوائم الماليه تتضف بالعداله (Fair) و قد تم أعدادها وفقا للمعايير المحاسبيه المتفق عليها .... "

المدقق يستخدم Fair

بريطانيا تستخدم True and Fair

أمريكا تستخدم Fairly Presented (الاصح لانه في الحياه لا يوجد True)

فالقوائم الماليه يتم أعدادها وفقا للمعايير المحاسبيه المتفق عليها. فكل فقره في الميزانيه تم أحتسابها و أظهارها وفق المعايير + أستخدام أحسن طرق التقديرات

و عليه فأن عدالة القوائم الماليه تعني : (خصائص / مواصفات القوائم العادله)

1. **تم تطبيق المعايير المحاسبيه**
   - الاصول الثابته الملموسه وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 16
   - الاصول الثابته الغيرملموسه وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 38
   - الاصول الثابته بضاعه وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2
   - الاصول الثابته مدينون وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39
2. **الاستمراريه** Going Concern

   في حالة عدم الاستمرار تخرج الشركه من مبدأ الكلفه التاريخيه و تعتمد قيمة التصفيه و تفصح بأنها غير مستمره حتى لا يتم التداول بها في السوق للشركه الايله للتصفيه
3. **أساس الاستحقاق** Accrual Basis

   تعترف بالايرادات و المصروفات كما حدثت بغض النظر عن الحركه النقديه لهذه العمليات (الدفع و القبض)
4. **الثبات بالعرض** Consistency

   معيار رقم 1 دولي يسمح بعدة طرق للعرض و هنا المقصود ثبات طريقة العرض
5. **الاهميه و الجمع** Materiality and Aggregation

   العنصر الذي يوضع بالقوائم الماليه هي العناصر التي تؤثر على قرار المستخدم . لا يعرض في الميزانيه العناصر (سواء كان وصفها مهم أو غير مهم) ما دام لا يؤثر على قرار المستخدم

   الجمع هنا تعني : جمع الاصول التماثله في بند واحد
6. **التقاص** Offsetting

   لا يسمح في القوائم الماليه التقاص بين المصروفات و الايرادات أو الاصول و الخصوم
7. **المقارنه** Comparability

   أن تكون القوائم الماليه قابله للمقارنه بين السنوات لنفس الشركه و كذلك للمقارنه مع الشركات الاخرى في نفس مجال النشاط

(2 الامثله :

- ليس من الاخلاق أن تظهر المنشأه بأنها أغنى مما هي عليه و من هنا جاء مبدأ الحيطه و الحذر
- ظهرت قاعدة الكلفه أو السوق أيهما أقل من مبدأ أخلاقي لعدم المغالاه بالارباح و المركز المالي
- المصداقيه لها علاقه بالموثوقيه و حتى تكون المعلومه موثوقه يجب أن لا تكون منحازه .
- أن هذا المدخل يدعم المدخل العملي

المدخل الاجتماعي Sociological Approach (مدخل نظري / داعم)

(1 **الفكره**

- ينظر الى الفرضيات و المبادئ و المعايير المحاسبيه من منظار أثرها الاجتماعي (على المجتمع)
- أن <u>المدخل الاجتماعي له علاقه بالمدخل الاخلاقي</u> الذي ينظر الى الفرضيات و المبادئ و المعايير المحاسبيه من أثرها الاجتماعي على المجتمع حيث أنه من المدخل الاخلاقي عدم أظهار الربح أكثر من اللازم و العدل و العداله تؤدي الى النتائج الصحيحه في <u>الاستغلال الامثل للطاقات البشريه و الماديه للمجتمع</u> الذي بدوره يعكس على المجتمع نتيجة خروج الشركات الخاسره من السوق و أنتقال المساهمين الذين هم من المجتمع الى دعم الشركات الناجحه الذي يزيد أرباحهم و يزيد التشغيل للايدي العامله في المجتمع.

- كما أن المدخل الاجتماعي يأخذ بعين الاعتبار الضرائب المترتبه على الارباح التي تظهرها القوائم الماليه و التي تتأثر بالفرضيات و المبادئ و المعايير المحاسبيه و الذي بناءا عليه تؤثر على الضرائب التي تستخدم كوسيله لاعادة توزيع جزئي للدخل ينعكس على المجتمع من خلال ما تقدمه الحكومه للمجتمع من خدمات و مرافق عامه و غيره

المدخل الاقتصادي Economic Approach (مدخل نظري / داعم)

1) الفكره

- على النظريه المحاسبيه أن تأخذ بعين الاعتبار كل من
  - الواقعيه الاقتصاديه Economic Reality
  - النتيجه الاقتصاديه Economic Consequence

الواقعيه الاقتصاديه و النتائج أو العواقب الاقتصاديه

- عندما نحسب على أساس التكلفه التاريخيه تعتبر قيمه عادله – المبلغ المتبادل بين الطرفين و ذلك عند الشراء و بعد ذلك تعتبر كلفه تاريخيه.
- و لعكس الواقعيه و النتيجه الاقتصاديه للمحاسبه في المجتمع الافضل هو عكس القيمه العادله (الحاليه) و التي يفضل أن تظهر بالقوائم الماليه و ليس القيمه التاريخيه
- فالطريقه المحاسبيه الافضل هي التي تأخذ بالاعتبار الواقع الاقتصادي و هنالك ثلاثة طرق لتقييم الاصول : (الاصل : هو منافع أقتصاديه مستقبليه محتمله)
  - التكلفه التاريخيه (قيمة الشراء الفعليه بتاريخ الشراء)
  - الكلفه الاستبداليه (كلفة الشراء من السوق في الوقت الحالي)
  - صافي القيمه البيعيه (قيمة بيع الاصول في الوقت الحالي)

2) أمثله :

مبدأ التحقق يقوم على أن الاصل يبقى بقيمته التاريخيه الى أن يتحقق بيعه أو أستخدامه (الاستهلاك) و عليه فأن الاصل يبقى بقيمته التاريخيه الى أن يتحول الى أصل أخر (كالنقد مثلا في حالة البيع أو مصروف أستهلاك في حالة الاستخدام)

- فلو تم شراء أرض بمبلغ

كلفه تاريخيه 100 دينار

الكلفه الحاليه لها 120 دينار

أثر المدخل الاقتصادي على المحاسبه – أظهار الارض في القوائم الماليه بالقيمه الاقتصاديه الموضوعيه (أي الخروج عن الكلفه التاريخيه و أستخدام الكلفه الحاليه أو القوه الشرائيه) خاصه في حالة التضخم و في مثالنا تمثل قيمة 120 دينار

الصعوبات – هنالك صعوبه في تطبيق القيمه الحاليه (العادله) تعود للموثوقيه التي لا تتوفر لتقييم القيم الحاليه للاصول و بالتالي تم أستخدام التكلفه التاريخيه رغم أن نتائجها الاقتصاديه غير صحيحه و لكنها أكثر موثوقيه (ضحينا في الموضوعيه مقابل الموثوقيه) أي أن النتيجه الاقتصاديه جأت غير عادله مراعاة للواقعيه الاقتصاديه

- هنالك معيار أمريكي رقم 19 الخاص بشركات التنقيب عن النفط الذي يقضي بما يلي:

البئر الذي يوجد به نفط => تكلفة التقيب الخاصه به يتم رسملتها (هذا مطبق أصلا – عملي)

البئر الذي لا يوجد به نفط => تكلفة التقيب الخاصه به تعتبر مصروف (مبدأ جديد- ما يجب أن تكون عليه)

فهنا نجد أن ما كانت عليه المحاسبه = > رسملة التكاليف الخاصه بالتنقيب عن كل الابار

ما يجب أن تكون عليه المحاسبه = > رسملة التكاليف الخاصه في الابار التي بها نفط فقط

و لان هنالك شركات تنقيب صغيره مركزها المالي ضعيف و لا تتحمل تحمل الخساره أذا أعتمدت على هذا المعيار و عليه تم الغاء المعيار و أصبح على الشركه أن تختار بين الطريقتين ما يناسبها.

و هذا المثال ينطبق على المدخل السلطوي حيث أن المدخل الاقتصادي يدعم المدخل السلطوي

- رأس مال الشركات يزداد مع الزمن لان الحفاظ على قيمته التاريخيه يخفض من قيمته الفعليه الاقتصاديه (أي أن رأس المال يتأكل مع الزمن أذا لم يتم أستخدام القيمه الاستبداليه
- تم تطبيق القيمه الاستبداليه في الثمانينات في بريطانيا و أمريكا مع وجود التضخم و لكنها لم تنجح

مدخل الحدث Event Approach (مدخل نظري / داعم)

1) **الفكره**

- يقوم هذا المدخل على أن قارئ البيانات المحاسبيه أمكانياته المحاسبيه محدوده و عليه فأن التفصيل في القوائم الماليه يسهل لقارئ البيانات أستخدامها في أتخاذ قراراته من مجرد رقم أجمالي في الميزانيه
- أن عدم أمكانية قارئ الميزانيه من الدخول على السجلات المحاسبيه للشركه يفرض على الشركه أن تعمل ميزانيه مفصله للقارئ
- أن أعطاء التفاصيل الكثيره للقارئ (المستثمر و المقرض) يعني وجود قوائم ضخمه في الميزانيات و القوائم الماليه الاخرى
- أن التفاصيل التي يهتم بها القارئ (المستثمر) تهتم بالنقد Cash و الذي يأتي من خلال توزيع الارباح و عليه فأن الاثر على المجتمع لهذا المدخل يكون بالتدفقات النقديه نتيجة الطرق المحاسبيه المختلفه التي تؤثر على الارباح و توزيعاتها و بذلك يكون هذا الاثر محصورا في :
  - الضرائب (كتدفقات نقديه)
  - عمولات المدراء (كتدفقات نقديه)

المدخل التنبؤي Predictive Approach (مدخل نظري / داعم) أهم المداخل الداعمه

1) هو مدخل أستقرائي يعتمد على جمع البيانات الملائمه و تفسيرها ليتنبأ بالمستقبل و كل البحوث بهذا المجال هي بحوث أيجابيه توزعت ما بين الحوادث الاقتصاديه (الربح و الافلاس) و السوق و كل من دخل المدخل التنبؤي يحاول أن يثبت وجهة نظره من خلال التطبيق للنظريه.

2) أهمية المدخل التنبؤي تاتي من كون المحاسبه :- عباره عن عملية تنبؤ حيث أن ما حصل تاريخيا يعتبر بمثابة تغذيه عكسيه Feedback Value لعملية التنبؤ و عليه فأن المعلومات الماليه التاريخيه و الحاليه لا يمكن أن تغيير أي منها و لكن بالتنبؤ يمكن تغير النتائج المستقبليه بأتخاذ القرارات و القرارات دائما تكون مرتبطه بالمستقبل و معتمده على المعلومات التاريخيه الملائمه و الموفره بالوقت المناسب.

3) أهم أهداف التنبؤ تكون حول التالي :

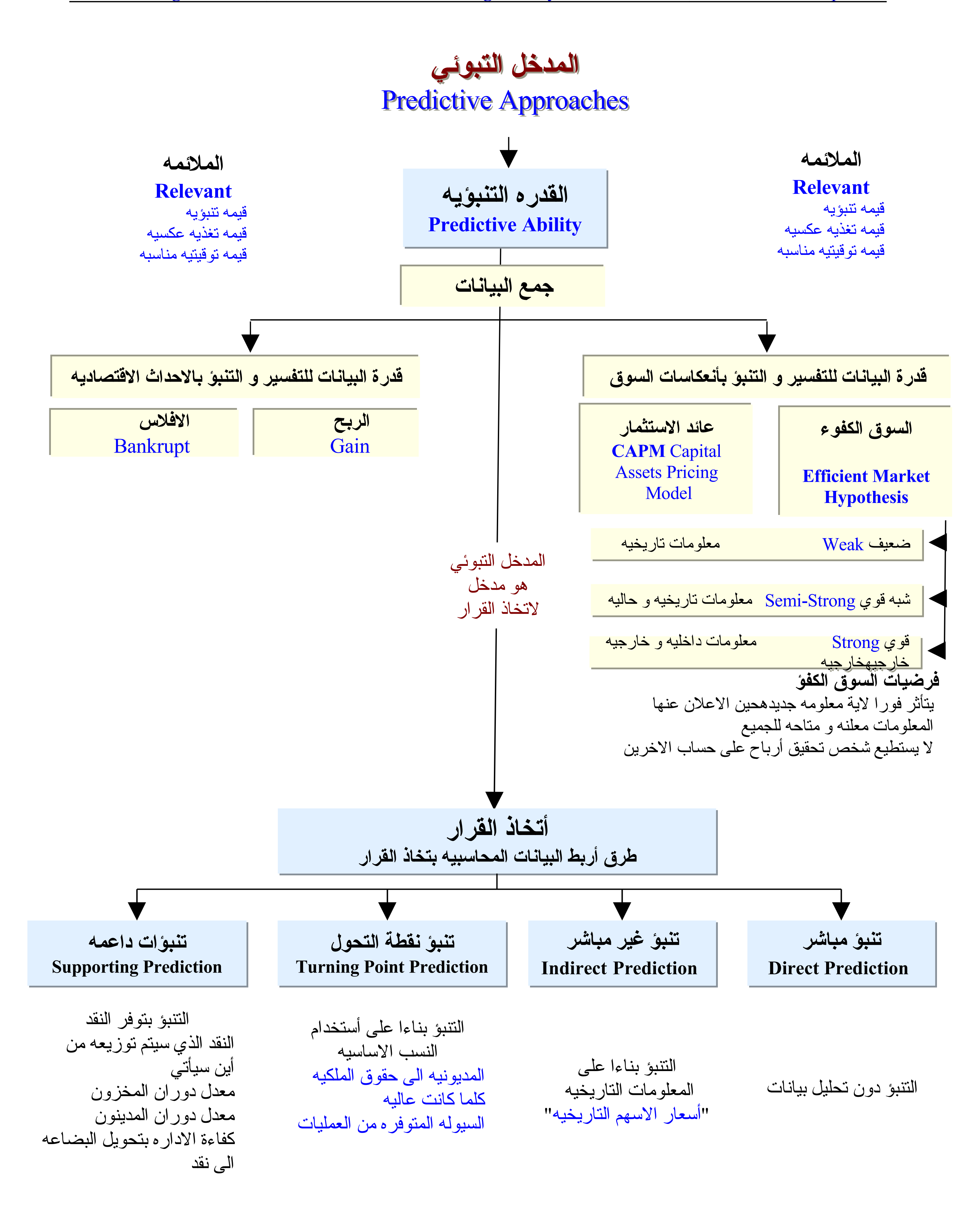
هل سيأتي المستثمر نقد أم لا ؟؟؟؟

و ما هي المخاطر المترتبه على الاستثمار ؟؟؟

و الايجابه على ذلك السؤال تأتي من خلال التنبؤ بالاحداث الاقتصاديه (التنبؤ بالربح و الافلاس) و التنبؤ بردود فعل السوق (التي تحدد ما سيكون عليه أسعار الاسهم)

4) التنبؤ لا يمكن أن يتم دون توفر بيانات و معلومات قادره على التفسير و التنبؤ و من هنا فأن المدخل التنبؤي يعتمد على جمع البيانات و التي يجب أن تكون ملائمه في مقدرتها على التفسير و التنبؤ

5) التنبؤ يكون مدخلا لاتخاذ القرار حيث أنه يمكن التنبؤ دون أتخاذ قرار و لكن لا يمكن أن يتخذ قرار دون تنبؤ



المدخل التبوئي
Predictive Approaches
الملائمه
Relevant
قيمه تنبؤيه
قيمه تغذيه عكسيه
قيمه توقيتيه مناسبه
القدره التنبؤيه
Predictive Ability
الملائمه
Relevant
قيمه تنبؤيه
قيمه تغذيه عكسيه
قيمه توقيتيه مناسبه
جمع البيانات
قدرة البيانات للتفسير و التنبؤ بالاحداث الاقتصاديه
الافلاس
Bankrupt
الربح
Gain
قدرة البيانات للتفسير و التنبؤ بأنعكاسات السوق
عائد الاستثمار
CAPM Capital Assets Pricing Model
السوق الكفوء
Efficient Market Hypothesis
ضعيف Weak
معلومات تاريخيه
شبه قوي Semi-Strong
معلومات تاريخيه و حاليه
قوي Strong
معلومات داخليه و خارجيه
المدخل التبوئي
هو مدخل
لاتخاذ القرار
فرضيات السوق الكفوء
يتأثر فورا لاية معلومه جديدهحين الاعلان عنها
المعلومات معلنه و متاحه للجميع
لا يستطيع شخص تحقيق أرباح على حساب الاخرين
أتخاذ القرار
طرق أربط البيانات المحاسبيه بتخاذ القرار
تنبؤات داعمه
Supporting Prediction
تنبؤ نقطة التحول
Turning Point Prediction
تنبؤ غير مباشر
Indirect Prediction
تنبؤ مباشر
Direct Prediction
التنبؤ بتوفر النقد
النقد الذي سيتم توزيعه من
أين سيأتي
معدل دوران المخزون
معدل دوران المدينون
كفاءة الادارة بتحويل البضاعه
الى نقد
التنبؤ بناءا على أستخدام
النسب الاساسيه
المديونيه الى حقوق الملكيه
كلما كانت عاليه
السيوله المتوفره من العمليات
التنبؤ بناءا على
المعلومات التاريخيه
"أسعار الاسهم التاريخيه"
التنبؤ دون تحليل بيانات

1) أن المدخل التنبؤي يعتمد على البيانات التي يتم جمعها من القوائم الماليه و السوق المالي و الاستبيانات و لنقوم بالاستنتاج (مدخل أستقرائي) من خلال أيجاد العلاقات فيما بين البيانات التي تم جمعها في بناء الاتنتاجات و التفسير للاحداث الاقتصاديه و التنبؤ و هذه العلاقات التي يتم بنائها تدعى بالنوذج الرياضي و الذي عاة لا يعبر بو اقعيه عن وضع الشركه و عليه فأنها لا تعتبر مقبوله قبولا عاما

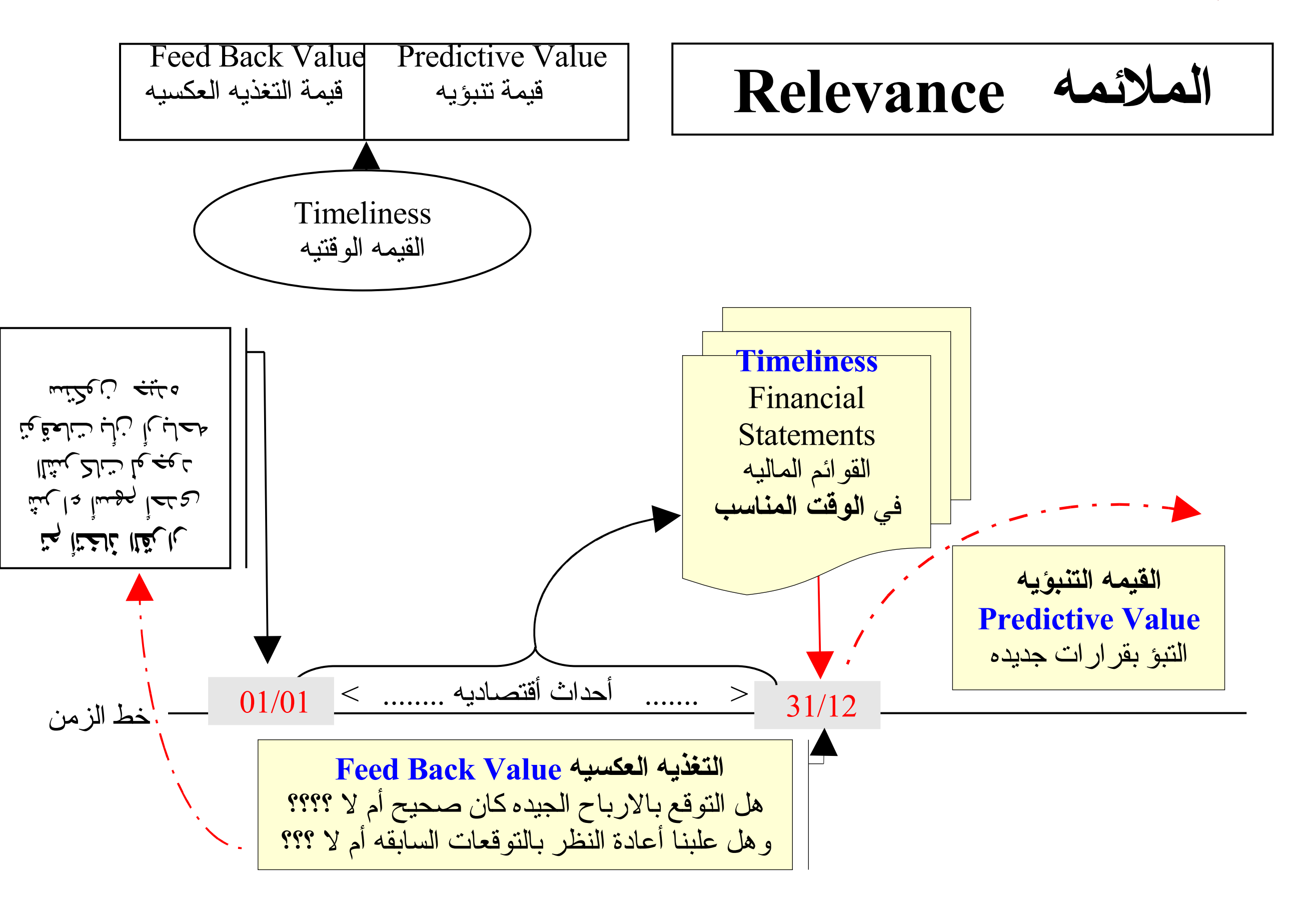
القوائم الماليه تشمل :

a. الميزانيات
b. فوائم الدخل
c. قوائم توزيع الدخل
d. التدفقات النقديه
e. الملاحظات المرفقه بالقوائم الماليه في التقرير المالي (من أهم المعلومات للتفسير)

2) المعلومات و البيانات التي يتم جمعها (من القوائم الماليه و السوق و الاستبيانات) يجب أن تكون قادره على التفسير و التنبؤ بالمستقبل بخصوص الاحداث الاقتصاديه المتعلقه (بالربح Gain و الافلاس Bankruptcy) و عليه فأنها يجب أن تتصف بالملائمه

3) الملائمه Relevance : حتى تكون المعلومات و البيانات ملائمه يجب أن توفر القيم التاليه :

1) قيمة التغذيه العكسيه Feed Back Value
2) القيمه التنبؤيه Predictive Value
3) القيمه الوقتيه Timeliness



1) **قدرة البيانات المحاسبيه على التفسير و التنبؤ بالاحداث الاقتصاديه** (الربح و الافلاس)

الربحيه Gain

أذا كانت القوائم الماليه دوريه ربعيه In term) بدلا من سنويه فهي تعطي مؤشرا أفضل على الربحيه و تبين أن أستخدام النماذج في التنبؤ بالربحيه ليست أفضل من التحاليل و الدراسات التي يقوم بها المدراء الماليون

الافلاس Bankruptcy

أن المحاولات ما زالت جاريه للوصول الى نماذج تستخدم للتنبؤ بخصوص الافلاس للشركات و من هذه المحاولات نموذج Altman للافلاس و كذلك نموذج Beaver :

نموذج Beaver Model :

يعتمد على : التدفق النقدي / مجمل الخصوم — كلما كانت هذه النسبه أعلى كلما زادت قدرة الشركه على سداد ديونها و كلما نقصت هذه النسبه كلما زاد عجزها عن التسديد لديونها و الافلاس

نموذج Altman Model :

X1 = Net working capital ÷ Total assets
X2 = Retained earning ÷ Total assets
X3 = Earning before Interest & Taxes ÷ Total assets
X4 = Market price of share ÷ Book Value of total liabilities
X5 = Sales ÷ Total assets

Z= 0.12 X1 + 0.14 X2 + 0.33 X3 + 0.006 X4 + 0.999 X5

If Z > 2.99 then (no Bankrupted الشركه لن تفلس)
If Z < 1.81 then (will be Bankrupted الشركه ستفلس)
If 2.99 < Z < 1.81 then (will be Bankrupted within 2 years الشركه ستفلس خلال سنتين)

2) قدرة البيانات على التفسير و التنبؤ بردود فعل السوق

1) فرضية السوق الكفؤ Efficient Market

هو سوق مثالي يصعب وجوده في الواقع قائم على توفر الافتراضات التاليه :

a. تأثر السوق الفوري بأية معلومه جديده من خلال أرتفاع أو أنخفاض أسعار الاسهم
b. أن هذه المعلومه معلنه و متاحه للجميع Publicly available حال حدوثها
c. لا يستطيع أي أحد في السوق المالي أن يكسب على حساب ألاخر لتساوي كفأءة المستثمرين بتفسير المعلومه المتوفره للكل و عليه الكل يصل الى نفس النتائج

2) أن أختلاف الطرق المستخدمه في المعالجات المحاسبيه لا تؤثر على قرار المستثمر. و ذلك لان رقم الربح المطلق لا يؤثر على سعر السهم في السوق . و مثال على ذلك :

a. أستخدام FIFO في تقييم المخزون يؤدي الى ربح عالي في القوائم الماليه
b. أستخدام LIFOفي تقييم المخزون يؤدي الى ربح متدني في القوائم الماليه

- فلو غيرت شركه ما من طريقة FIFO الى LIFO فأن ذلك سيؤدي الى قلة أرباحها و هذا بدوره يؤدي الى تقليل الضرائب مما يعني زيادة النقد و ذلك يعني زيادة الفرصه لتوزيع الارباح على المستثمرين.
- أن القدره على توزيع الارباح : يستدل عليها من خلال الارباح المحتجزه و السيوله المتوفره (من العمليات التشغيليه) حيث أن وجود الارباح المحتجزه لوحده لا يحقق القدره على توزيع الارباح
- و عليه فأن التغيير في طرق المعالجه المحاسبيه لا تؤثر على أسعار الاسهم بالسوق المالي

3) أنواع السوق الكفؤ طبقا للمعلومات الميتخدمه بالسوق :

a. **النوع الضعيف** Weak form : المعلومات المتوفره تاريخيه فقط تستخدم لاتخاذ القرارات التي تعتمد عليها أسعار الاسهم بالسوق . حيث يتم الاعتماد على أسعار الاسهم التاريخيه للتنبؤ بالمستقبل و أتخاذ القرارات الخاصه باستثماراتهم التي بدورها تحدد أسعار الاسهم بالسوق المالي
b. **النوع شبه القوي** Semi Strong form : المعلومات التاريخيه و الحاليه هي المستخدمه في تحديد أسعار الاسهم بالسوق المالي (سعر السهم يعكس البيانات المحاسبيه و المعلومات التاريخيه و أية مستجدات أخرى)
c. **النوع القوي** Strong form : المعلومات المعلنه و المعلومات الداخليه التي يملكها من هم داخل الشركه (الغير معلنه) و هذا النوع يصعب وجوده فعليا.

أن الارباح التي تحققها الشركه نتيجة توفر معلومات داخليه مثل وجود صفقات تحت الترتيب ستؤثر على سعر السهم الخاص بها فتقوم الشركه من خلال أنفرادها بهذه المعلومه الخاصه بها بشراء أسهمها

من السوق المالي قبل الاعلان عن هذه المعلومات على أن تبيعها بعد الاعلان فأن المعايير الامريكيه لا تعترف بهذا الربح و عليه لا يتم ترحيله الى قائمة الدخل و أنما سيعمل على زيادة رأس المال (حقوق الملكيه)

- أن العلاقه طرديه بين درجة المخاطره بالاستثمار و العائد على الاستثمار . و عليه فأنه كلما زادت المخاطره كلما زادت نسبة الفائده على الاستثمار

مثال : لو أن هنالك أستثمارا بشراء 10000 سهم بمبلغ 10000 دينار
و تم توزيع فائده بنسبة 5% و زاد سعر السهم بنسبة 0.1% بعد سنه فان

عائد الاستثمار = الارباح الموزعه + الارتفاع بقيمة الاسهم
= 10000 × 5% + 10 % × 10000
= 500 + 1000 = 1500 دينار
معدل عائد الاستثمار = 1500 / 10000 = 15%

على فرض أن سعر السهم نزل بنسبة 3 % فأن
عائد الاستثمار = الارباح الموزعه + الارتفاع بقيمة الاسهم
= 10000 × 5% - 3 % × 10000
= 500 - 300 = 200 دينار
معدل عائد الاستثمار = 200 / 10000 = 2%

من هنا يتضح أن العائد على الاستثمار يعتمد على توزيعات الارباح و فروقات أسعار الاسهم و هذا يعتمد على حجم المخاطر و نسبة الفائده أو الربحيه على الاستثمار و عليه فأن أي أستثمار في أسهم يجب أن يكون العائد عليه أعلى العائد على أذونات الخزينه مثلا التي تكون المخاطر فيها قليله جدا أو سبه معدومه.

4) طرق أتخاذ القرار (على أساس أعتمادها على مستوى التنبؤ)

أن المحاسبه تنطوي على عمليات أتخاذ قرارات و هذه القرارات تتخذ من القدره التبؤيه (المعتمده على قدرة البيانات التفسيريه و التنبؤيه بالاحداث الاقتصاديه و ردود فعل السوق) مدخلا لاتخاذ هذه القرارات

a. **تنبؤ مباشر** Direct Prediction : هي عمليه تنبؤيه بحته غير مستنده الى أي تحليل أو دراسات للبيانات الماليه حيث يقوم المستثمر بالاستثمار في أحد الشركات لتوقعه الشخصي بأن هذه الشركه ستحقق نجاحا و سترتفع أسعار أسهمها دون أي دراسه و تحليل)

b. **تنبؤ غير مباشر** Indirect Predictive : يتم أتخاذ القرار بناءا على تنبؤ معتمد على المعلومات التاريخيه

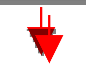
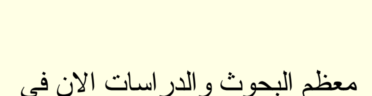
c. **تنبؤ نقطة التحول** Turning point predictive : أتخاذ القرارات بناءا على التنبؤ المعتمد على البيانات المحاسبيه التي تعتبر كنقطة بدايه و يتم التحول الى العلاقات الرئيسيه (النسب الاساسيه)

- نسبة الديون الى حقوق الملكيه <= (دوران المديونيه) كلما زادت نقصت القدره على توزيع الارباح و كلما نقصت القدره على توزيع الارباح قل سعر السهم
- نسبة الربح الى المبيعات (هامش الربح) <= حيث أنه كلما زادت كلما زادت قدرة الشركه على تحقيق الربح

d. **تنبؤات داعمه** Supporting predictive **:** القرارات المتخذه بناءا على التنبؤ المعتمد على تحاليل أضافيه للتنبؤ بالارباح المحتجزه و وجود النقد و توفره لتوزيع الارباح

- معدل دوران البضاعه Cost of goods sold / Av. Of Inventory
- معدل دوران المديونيه
- أن معدل دوران البضاعه + معدل دوران المديونيه يؤثران في قدرة الشركه على توزيع الارباح حيث أنه :
  1. لا يتم بيع أصول الشركه
  2. لا يتم زيادة رأس المال
  3. يتم توزيع الارباح من النقد المحصل من المدينون (العملاء) نتيجة ممارسة الشركه لنشاطاتها التشغيليه.

Accounting Theories النظريات المحاسبيه

النظريه المعياريه **Normative Theory**	**النظريه الايجابيه** **Positive Theory**	**نظريه الوكاله** **Agency Theory**
أعتمدت على **المدخل الاستنباطي** Deductive Approach المعتمد على الاستدلال المنطقي Logical ظهر نتيجة التضخم الحاصل في أوروبا نتيجة ظهور البترول بعد الحرب العالميه الاولى 1920 – 1921 تم أخذ التغير في قيمة العمله بعين الاعتبار من قبل أصحاب هذه النظريه و طالبوا بان تكون المحاسبه على أساس القوه الشرائيه الطاقه الانتاجيه للاصول القوه الشرائيه و الطاقه الانتاجيه الا أنه لم يتم تجربتها عمليا بعد	Jensen & Rochester's School البحوث يجب أن تخضع للاختبار لكي تحسن من الواقع الذي عليه المحاسبه الان حيث يتم جمع البيانات من الواقع العملي و يتم تحليلها **المدخل الاستقرائي** Inductive Approach المعتمد على الاختبارات مدخل من الخاص الى العام له علاقه مع المدخل التنبؤي حيث أن التنبؤ يجمع بيانات تاريخيه و يعمل على دراسات و تحاليل لها للوصول الى نتائج	  معظم البحوث و الدراسات الان في أمريكا هي بموضوع نظرية الوكاله تقوم هذه النظريه على أساس أن المالكون لرأس المال و عدم قدرتهم الاداريه للقيام بالمشاريه و الاستثمار فأنهم يوكلون الاداره (ذات خبرات أداريه و مقدره) لاستثمار رؤوس أموالهم مقابل العموله

1) النظريه المعياريه Normative Theory

- تعتمد على المدخل الاستنباطي فهي تضع الاهداف ثم تستخرج منها الفرضيات و المبادئ و من ثم التطبيق العملي لذلك فهي تبداء من العام الى الخاص
- لا تحتوي النظريه على دراسات ميدانيه فهي أستنباطيه و تمثل وجهة نظر اصحابها و لا يوجد تطبيق يؤكدها
- النظريه تهتم بما يجب أن تكون عليه المحاسبه بغض النظر عن أمكانية التطبيق
- تعتبر هذه النظريه أن القوائم الماليه التي تبنى على الكلفه التاريخيه غير صحيحه
- الحاجه الى هذه النظريه (النظريه المعياريه) تظهر في حالة وجود التضخم فبعد الحرب العالميه الاولى 1920 – 1921 أدى التضخم الى طلب كل من بريطانيا و العالم من الالمانيين أن يعملوا على محاسبة التضخم لما كانت تعانيه من تضخم أنعكس أثره على القوائم الماليه بأظهار زياده كبيره بالارباح و المركز المالي.
- طرق المحاسبه على الاصول يمكن أن يتم بأستخدام:
  - عدد الدنانير (التاريخيه)
  - القيمة الحاليه / القوه الشرائيه للاصول 1) صافي القيمه البيعيه 2) القيمه الاستبداليه (الشراء)
  - الطاقه الانتاجيه للاصول

التوضيح :

		عدد الدنانير		القيمه الحاليه (القوه الشرائيه)	
الايراد		12		12	
الكلفه	يوم الشراء	10	يوم البيع	11	(حالة التضخم)
الربح		02		01	

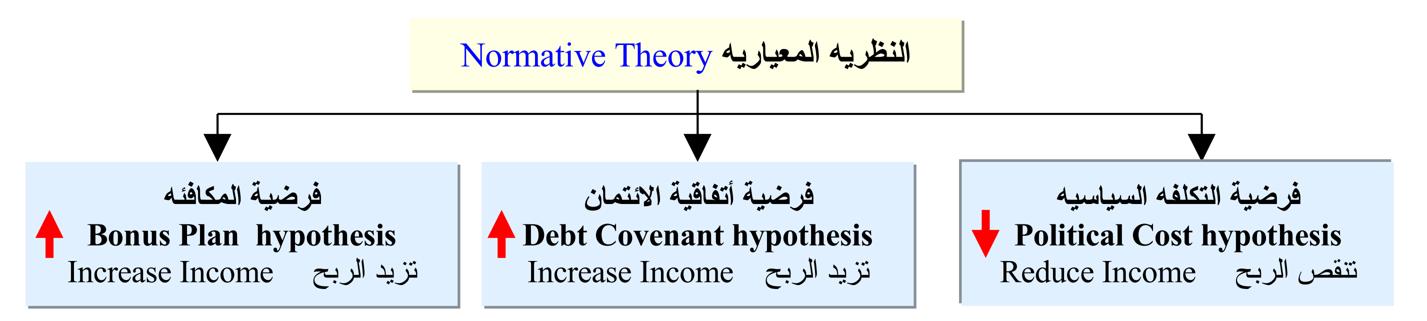
الطاقه الانتاجيه

هنا يكون التركيز على الاصول و ليس على القوه الشرائيه حيث أن الاصول تمثل الطاقه الانتاجيه . فأذا كانت مبلغ ال 100 دينار يشتري 3 وحدات أصول تكون النتيجه المحافظه على رأس المال و اما ما يزيد أو ينقص عن 100 دينار يعتبر ربح أو خساره

12 / 31	01 / 01
الاصول	الاصول
7 وحدات + 100 دينار	10 وحدات

2)النظريه الايجابيه Positive Theory

- تبنى على المدخل الاستقرائي حيث يتم أخذ مشاهدات يتم الوصول الى الاستنتاجات منها و تعمم فهي تبداء من الخاص الى العام
- المدخل الاستقرائي يعتمد على البحوث الايجابيه Positive Researches و بالتالي يزيد الثقه بالاستنتاج و طريقة التنبؤ
- تحتوي النظريه الايجابيه على المدخل التنبؤي
- النظريه الايجابيه تأخذ المحاسبه على ما هي عليه و تقوم بالبحوث لتحسين الواقع المحاسبي
- هنالك 3 فرضيات تعتمد عليها النظريه الايجابيه و هي :



- **فرضية المكافأه** Bonus Plan Hypotheses

تقوم على مفهوم إن الاداره و المالكون هم عقلانيون " يعرفون مصلحتهم " لتخرج من ذلك فرضية المكافأه حيث يعطي المالكون مكافأه على صافي الربح بنسبه معينه الى الاداره . و عليه تلجأ الاداره الى

- تقليل المصاريف (تحويل المصاريف الحاليه الى الفترات اللاحقه)
- زيادة الارباح (الاعتراف بالايرادات المستقبليه في الفتره الحاليه)
- تعظيم الارباح من خلال التحول بتقييم المخزون من LIFO الى FIFO

- **فرضية أتفاقية الائتمان** Hypotheses The Dept Covenant

أن نسبة المديونيه و التي تساوي : (الالتزامات ÷ حقوق الملكيه) أذا ما وصلت الى نسبه معينه فأنها قد تؤدي الى الافلاس القانوني للشركه و عليه تلجأ الاداره الى أتباع الطرق المحاسبيه لحماية الشركه من الافلاس من خلال :

- تضخيم أرباح العام الحالي مما يزيد من الارباح المحتجزه و بالتالي زيادة حقوق الملكيه . و يكون ذلك من خلال
  - أتباع FIFO بدلا من LIFO في تقييم المخزون
  - ®رسملة بعض المصاريف و بالتالي يقل المصروف و يزيد الربح
- تخفيض قيمة الالتزامات من خلال تسديدها أو تحويل الدائنين الى مساهمين
- زيادة أستثمارات المساهمين

®رسملة بعض الحسابات للتحكم بالمصاريف

تستطيع الشركه أبرام عقود الايجار وفق شروط معينه كأن تقود عقود أيجار تشغليه أو عقود أيجار تمويليه. و هذه الشروط تنعكس المصاريف و التي بدورها تؤثر على الارباح للشركه .

1. **عقد الايجار التشغيلي** : يكون مصروف الايجار ثابت على مدار سنوات الاستئجار و يكون القيد كالتالي :

   100000 من ح/ مصروف الايجار
   100000 الى ح/ النقديه

2. **عقد الايجار التمويلي** : هنا يتم تسجيل المبنى المستأجر كأنه أصل فالشركه تملكت الاصل و سيطرت عليه و يكون قسط الايجار سداد للالتزامات كما يجب أن يخضع الاصل الى الاستهلاك و هنا تكون مصاريف الفائده التي سوف تدفع على الالتزام بالاضافه الى مصاريف الاستهلاك أعلى من المصروف

التشغيلي في السنوات الاولى و أقل من المصروف التشغيلي في السنوات الاخير و يكون مصروف الايجار ثابت على مدار سنوات الاستئجار

المثال التالي يوضح أثر تغيير السياسات على النتائج المحاسبيه للفترات المحاسبيه
أتباع سياسة الايجار التشغيلي أو سياسة الايجار التمويلي و أثرها على التقارير الماليه

مثال : أله قيمتها السوقيه 100,000 دينار تستهلك على 5 سنوات العائد الاستثماري للمستثمر = 10% على الاله و عليه فأن القيمه الايجاريه السنويه 26380 دينار .

الاستهلاك على 5 سنوات (2)		قيمة الاله		100,000	(1)	الايجار التمويلي				
		الفائده		10%	الايجار التشغيلي					
		الدفعه السنويه		26,380						
السنه	قيمة الاصل	القسط السنوي	الفائده	من الاصل	مصاريف	م. فائده	التزام أيجار تمويلي	أستهلاك	أجمالي مصاريف	أجمالي المدفوع
1	100,000	26,380	10,000	16,380	**26,380**	10,000	16,380	20,000	**30,000**	26,380
2	83,620	26,380	8,362	18,018	**26,380**	8,362	18,018	20,000	**28,362**	26,380
3	65,602	26,380	6,560	19,820	**26,380**	6,560	19,820	20,000	**26,560**	26,380
4	45,783	26,380	4,578	21,802	**26,380**	4,578	21,802	20,000	**24,578**	26,380
5	23,981	26,380	2,398	23,982	**26,380**	2,398	23,982	20,000	**22,398**	26,380
Total	0	**131,899**	**31,899**	**100,000**	**131,899**	**31,899**	**100,000**	**100,000**	**131,899**	**131,899**

فيما يلي المعالجه المحاسبيه المقارنه لعقد الايجار التويلي و عقد الايجار التشغيلي

الايجار التشغيلي	**الايجار التمويلي**	**سنه**
26380 من ح/ مصاريف الايجار 26380 الى ح/ النقديه **المحمل على قائمة الدخل = 26380 دينار**	100000 من ح/ أصل مستأجر 100000 الى ح/ التزام أيجار تمويلي من مذكورين 16380 ح/ التزام أيجار تمويلي 10000 ح/ مصاريف الفائده 26380 الى ح/ النقديه 20000 من ح/ الاستهلاك 20000 الى ح/ مجمع أستهلاك **المحمل على قائمة الدخل = 30000 دينار**	1
26380 من ح/ مصاريف الايجار 26380 الى ح/ النقديه **المحمل على قائمة الدخل = 26380 دينار**	من مذكورين 18018 ح/ التزام أيجار تمويلي 8362 ح/ مصاريف الفائده 26380 الى ح/ النقديه 20000 من ح/ الاستهلاك 20000 الى ح/ مجمع أستهلاك **المحمل على قائمة الدخل = 28362 دينار**	2
26380 من ح/ مصاريف الايجار 26380 الى ح/ النقديه **المحمل على قائمة الدخل = 26380 دينار**	من مذكورين 19820 ح/ التزام أيجار تمويلي 6560 ح/ مصاريف الفائده 26380 الى ح/ النقديه 20000 من ح/ الاستهلاك 20000 الى ح/ مجمع أستهلاك **المحمل على قائمة الدخل = 26560 دينار**	3
26380 من ح/ مصاريف الايجار 26380 الى ح/ النقديه	من مذكورين 21802 ح/ التزام أيجار تمويلي 4578 ح/ مصاريف الفائده 26380 الى ح/ النقديه	4

المحمل على قائمة الدخل = 26380 دينار	20000 من ح/ الاستهلاك 20000 الى ح/ مجمع أستهلاك المحمل على قائمة الدخل = 24578 دينار	
26380 من ح/ مصاريف الايجار 26380 الى ح/ النقديه المحمل على قائمة الدخل = 26380 دينار	من مذكورين 23682 ح/ التزام أيجار تمويلي 2398 ح/ مصاريف الفائده 26380 الى ح/ النقديه 20000 من ح/ الاستهلاك 20000 الى ح/ مجمع أستهلاك المحمل على قائمة الدخل = 22398 دينار	5

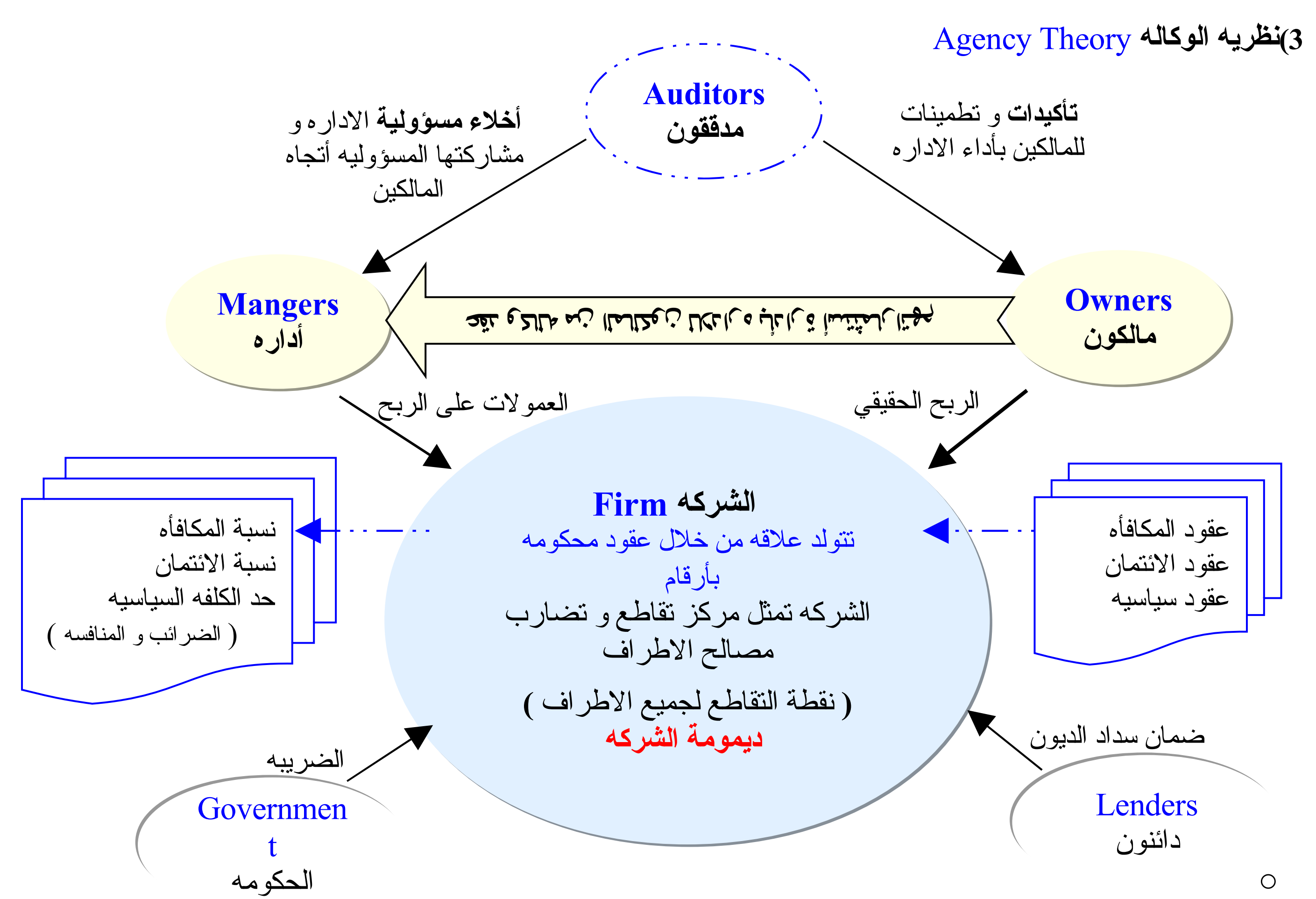
نلاحظ أم مصروف الفائده + مصروف الاستهلاك في الايجاتر التمويلي أعلى من المصروف التشغيلي (الايجار السنوي) في السنوات الاولى و أقل من المصروف التشغيلي في السنوات الاخيره

- **فرضية التكلفه السياسيه** The Political Hypotheses

تقوم هذه الفرضيه على مفهوم أنه في حال تحقيق الشركه لارباح أعلى فأن ذلك يرتب على الشركه كلفه سياسيه متمثله في الدخول في الشرائح الضريبيه مما يعني زياده الضرائب الحكوميه المتحققه على الشركه كما أن نجاح الشركه بتحقيق الارباح العاليه سيستقطب منافسين لها في مجال عملها و بالتالي فأن الشركه لن تستطيع المحافظه على الارباح العاليه في السنوات اللاحقه بظل وجود المنافسين الجدد و

و عليه فأن الشركه تتبع السياسات و الطرق المحاسبيه التي تقلل الارباح الى الحد الذي لا يوصلها للوصول الى شريحة الربح التي تدخلها في شريحة الارباح المنافسه و الشرائح الضريبيه الاعلى .

3)**نظريه الوكاله** Agency Theory



- هذه النظريه جأت من خلال البحوث و الدراسات المحاسبيه و من النظريه الايجابيه و هي تعمل على نفس الفرضيات التي تعمل عليها النظريه الايجابيه
- مفهوم نظرية الوكاله تقوم على أن هنالك علاقه بين المالكون و الاداره تقوم على فكرة أن المالكون لعدنم أهليتهم أو تفرغهم يقومون بتوكيل الاداره بأداره أموالهم (أستثماراتهم) بموجب عقد صريح ضمني يقوم الوكيل (الاداره) بموجبه بأنشطة أدارة المنشأه و أتخاذ القرارات . و يضمن هذا العقد حقوق كل من الطرفين الكيل (الاداره) و الموكل (المالكين) و يكون هذا العقد محدد بأرقام مثل :
  - تحدد مكافأة الاداره بنسبه محدده من الارباح
  - أن لاتزيد الديون الى حقوق الملكيه عن نسبه محدده
- نظرية الوكاله هي عمليه تعاقديه بين أطراف متصله بالشركه هنالك علاقة وكاله بين المالكون و الاداره بخصوص أدارة الشركه
- هنالك 3 فرضيات تعتمد عليها نظرية الوكاله و هي :
  - **هنالك تضارب مصالح بين الاداره و المالكون**

إن الاداره و المالكون هم عقلانيون " يعرفون مصلحتهم " لتخرج من ذلك فرضية المكافأه حيث يعطي المالكون مكافأه على صافي الربح بنسبه معينه الى الاداره . و عليه ينشأ تضارب مصالح بينهما :

a. الاداره : تسعى لتعظيم صافي الربح للشركه للحصول على مكافأه أعلى و ذلك من خلال :
   - تقليل المصاريف (تحويل المصاريف الحاليه الى الفترات اللاحقه)
   - زيادة الارباح (الاعتراف بالايرادات المستقبليه في الفتره الحاليه)
   - تعظيم الارباح من خلال التحول بتقييم المخزون من LIFO الى FIFO

b. المالكون : يسعون للوصول الى صافي الربح الحقيقي للشركه

- المدققون الخارجيون ليقدموا تأكيدات حول فعالية نظام الرقابه الداخلي للشركه و أن القوائم الماليه صحيحه حسب المعليير المحاسبيه و أن الاداره قد عملت بكفأه و أخلاص و هذا بدوره يخلي مسؤولية الاداره و يعطي تأكيدات للمالكين بأن أموالهم بالشركه مصانه و تدار بشكل جيد.

- **هنالك تقاطع مصالح في أقامة الشركه و بقائها بين كل من المالك و الادارة و الدائنون و الحكومه**
- **هنالك تضارب مصالح بين الشركه و الحكومه بخصوص الضرائب** (الشركه ليست الاداره)

هنالك مصالح تتقاطع و تتضارب و تكون الشركه هي مركز هذه المصالح

السندات القابله للتحويل Bonds Payable

هي سندات قابلة للتحويل الى أسهم في رأس المال بقيمها الاسميه و فيما يلي مثال يوضح أختلاف معالجتها محسبيا ما بين المعاير الدوليه و المعايير الامريكيه

مثال :

	عاديه	قابله للتحويل
عدد السندات المصدره	500	500
القيمه الاسميه للسند	1000	1000
قيمة البيع من القيمه الاسميه	1.05	0.96
الاجمالي	525000	480000
الفرق	45000	

حسب المعايير الامريكيه القيد

500000	سندات قابلة للتحويل	Bonds Payable
25000	علاوة أصدار	Premium Bonds / P.
	النقديه 5250000	

الميزانيه

الالتزامات

سندات قابلة للتحويل	500000
علاوة أصدار	25000
	525000

حسب المعايير الدوليه القيد

500000	سندات قابلة للتحويل	Bonds Payable
45000	مدفوع في رأس المال	Paid in Capital
	خصم أصدار 200000	Discount
	نقديه 425000	Cash

الميزانيه

الالتزامات

سندات قابلة للتحويل	500000
خصم أصدار	-200000
	480000

حقوق الملكيه

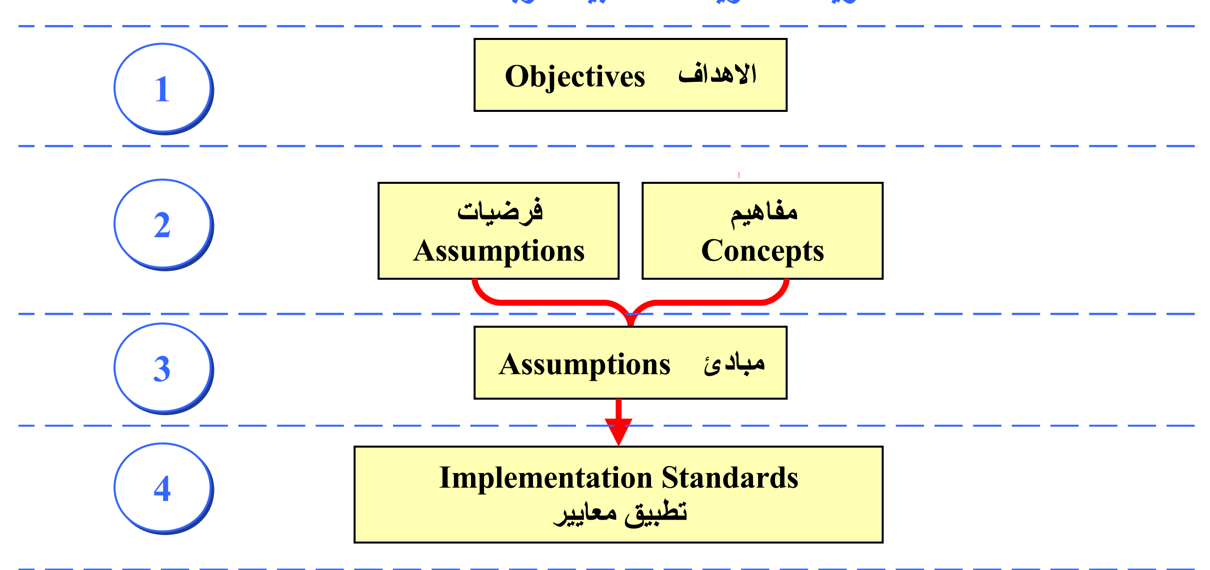
مدفوع في رأس المال	45000

الاطار المفاهيمي للمحاسبه الماليه (في الولايات المتحده الامريكيه)
Conceptual Framework

مقدمه

- النظريه المحاسبيه يقصد بها المحاسبه الماليه المتعلقة بالقوائم الماليه
- كمل سبق شرحه في الفصل الاول فأن هنالك 4 مستويات للنظريه المحاسبيه :

مستويات النظريه المحاسبيه الاربعه



- الاهداف : هي خدمة المستثمرون و الدائنون لان النظريه تنبع من بيئه محاسبيه و البيئه الامريكيه هي بيئه أقتصاديه حره تعتمد على المستثمرون و الدائنون و المحاسبه عليها خدمتهم في أتخاذ قراراتهم الاستثماريه
- هنالك مفهوم و قوانين تحمي الدائنون أولا و عليه فأن من الفرضيات المحاسبيه فرضية الحيطه و الحذر التي تعمل على حماية الدائنين
- من الفرضيات يتم وضع المبادئ فمن فرضية الحيطه و الحذر تم وضع مبأ السوق أو الكلفه أيهما أقل
- و التطبيق بموجب المعايير المحاسبيه فأنه يتم الاعتراف بالكلفه أو السوق أيهما أقل في التطبيق المحاسبي

الاطار المفاهيمي المحاسبي (الامريكي) Conceptual Framework

يعتبر الدستور المحاسبي في العالم و هو يشكل نقطة البدايه للنظريه المحاسبيه الا أن هذا الدستور المحاسبي غير مترابط الا أن المفهوم المحاسبي ضروري لوضع معايير محاسبيه تلتزم بها الشركات لتحقيق أمكانية المقارنه لخدمة المستثمرون و الدائنون

من المسؤول عن المحاسبه في الولايات المتحده الامريكيه ؟؟؟
هنالك تسلسل سلطوي مسؤول عن المحاسبه في الولايات المتحده الامريكيه

1) **مجلس النواب الامريكي** Congress هو المسؤول عن كل التشريعات المحاسبيه

- في عام 1929 حصل كساد أقتصادي في الولايات المتحده الامريكيه أدى الى أنهار الاسواق الماليه (البورصه) مما أضطر الحكومه للتدخل و قامت بتأسيس هيئة الاوراق الماليه SEC (Security

Exchange Commission (الذي يعين من قبل الكونغرس بعد أن يتم ترشيحهم من قبل رئيس الولايات المتحده الامريكيه و يكونوا مسؤولين عن المحاسبه و المعايير المحاسبيه أمام الكونغرس

2) **هيئة الاوراق الماليه** Security Exchange Commission (**SEC**)

- هيئه شبه رسميه تتألف من خمسة أعضاء يتم ترشيحهم من قبل الرئيس الامريكي و يوافق عليهم من قبل الكونغرس الامريكي
- تأسست من قبل الكونغرس عام 1933 و باشرت أعمالها عام 1934
- أعطيت صلاحية مراقبة السوق المالي و أصدار التقارير الماليه عن السوق و كذلك وضع المعايير الخاصه بالقوائم الماليه (فهي مخوله بوضع بأصدار المعايير المحاسبيه الامريكيه الا أنها لم تقم حتى تاريخه بأصدار أي معيار محاسبي)
- خولت (المعهد الامريكي لترخيص المحاسبين القانونيين - قطاع خاص) American Institute (of Certified Public Accountants **AICPA**أصدار المعايير المحاسبيه و الاهتمام بالمحاسبه نيابة عنها

3) **المعهد الامريكي لترخيص المحاسبين القانونيين -** قطاع خاص **AICPA**
American Institute of Certified Public Accountants

- تأسس عام 1886 وأوكلت اليه مهمة أصدار المعايير المحاسبيه و الاهتمام بالمحاسبه عام 1934 من قبل SEC و قد قام بتأسيس لجنة الاجراءات المحاسبيه Commission of Accounting Procedures **CAP** عام 1936

1) **لجنة الاجراءات المحاسبيه** **CAP** Commission of Accounting Procedures

- أهتمت بالاجراءات المحاسبيه و الطرق المحاسبيه و أعداد القوائم الماليه
- عملت من 1936 – 1959
- أصدرت 51 نشره محاسبيه Accounting Bulletins و كانت هذه النشرات مقبوله قبولا عاما. الا أنها لم تهتم بالاطار المفاهيمي للنظريه المحاسبيه حيث عملت اللجنه على حل مشاكل عمل المحاسب من خلال الارشادات المتعلقه بكل مشكله على حده. و عليه لم تحاول اللجنه التطرق الى أصدار تصميم أو أطار نظري لكيفية معالجة المشاكل المحاسبيه بشكل عام.

- عام 1959 تم الغاء لجنة الاجراءات المحاسبيه CAP و حل محلها مجلس المبادئ المحاسبيه **APB** Accounting Principles Board

2) **مجلس المبادئ المحاسبيه** **APB** Accounting Principle Board

- أصدر 31 رأي محاسبي ما زال يعمل بقسم منها لغاية تاريخه
- قام بأصدار تقرير حول أسس المفاهيم و المبادئ المحاسبيه A Statement of Basic ASBACP (accounting Concepts & principles) و ذلك للوصول الى نظريه محاسبيه و الذي تم تطويره من قبل FASB .
- عمل المجلس للفتره من 1959 – 1973
- في نهاية الستينات و بسبب عدم وجود سلطه تضع معايير تتبعها الشركات كانت القوائم الماليه للشركات الامريكيه تتصف بالتزييف و مضلله لقرارات الممولين و المستثمرين حيث كانت تصعب المقارنه بين الشركات المختلفه مما كان له الاثر بظهور الحاجه لوجود معايير لتسهل المقارنه. و بناءا عليه صدر ما يسمى بمجلس معايير المحاسبيه الماليه Financial Accounting Standards Board **FASB**

4) **مجلس معايير المحاسبيه الماليه** **FASB** Financial Accounting Standards Board

- أنشئت عام 1973 و هي ما زالت تعمل حتى تاريخه
- المسؤول الاول عن أصدار المعايير هو هيئة الاوراق الماليه **SEC** و المخول بالاصدار هو مجلس المعايير المحاسبيه **FASB** و عليه فأنه عند أصدار معيار و لا يتم قبوله من قبل الشركات يشتكى الى هيئة الاوراق الماليه **FASB** و مثال على ذلك " أبار النفط " حيث طلب من **FASB** الغاء المعيار أو أعطاء أختيار الاستخدام

- قام FASB بأول عمل له بأيجاد أطار مفاهيمي قبل أصداره أية معايير محاسبيه و ذلك لوجود حاجه لاساس يبنى عليه المعيار و الاساس كان بأصدار سبعة مفاهيم محاسبيه ماليه SFAC و التي تبنى عليها المعايير المحاسبيه FASB التي يتم تطبيقها.
- أن FASB هي سلطه أخذت بالاعتبار كل من المحاسبه كما هي عليه و مايجب أن تكون عليه المحاسبه :
  - من التطبيق تم التوصل الى الفرضيات و المبادئ مثل " التكلفه التاريخيه " و ذلك لتحقيق الموضوعيه و الموثوقيه لتكون المعلومه غير منحازه (المحاسبه كما هي عليه)
  - من الاهداف تم وضع المبادئ مثل " تقييم الاسهم المعده للبيع أو المتاجره بالقيمه العادله "
- لقد أخذ FASB في كلا المدخلين الاستقرائي و الاستنباطي فعند صدور المعيار فأنه يتم أخضاعه للتجربه لايجاد أفضل تطبيق محاسبي . أخذة بالاعتبار الاثار الاجتماعيه و الاقتصاديه و مثال على ذلك " أبار النفط " حيث تم أعتبار البئر الفارغ مصروف و ليس أصل الا أنه لاعتبارات اجتماعيه و اقتصاديه تم السماح بأعتباره أصل.
- أن FASB أتجهت لوضع أسس للمحاسبه قائمه على أهداف المحاسبه Why accounting ?? و كيفية تحقيق هذه الاهداف How ...... ???
- أصدر مجلس المعايير المحاسبيه 158 FASB معيار لتاريخه

مستويات الاطار المفاهيمي :

1) **المستوى الاول : الاهداف** Why Accounting **Objectives** ?

لماذا المحاسبه و تخدم من ؟؟ الدائنون و المستثمرون الحاليون و المتوقعون

أن أهداف المحاسبه هي :

تقديم معلومات مفيده في قرارات الاستثمار و الائتمان و تقدير التدفقات النقديه المستقبليه وعن موارد المنشأه و الحقوق عليها و التغيرات التي تمت عليها لمستخدمي المعلومات (الدائنون و المستثمرون الحاليون و المنتظرون)

Provide Information Useful In investment & credit decisions Useful in assessing future cash flows about enterprise resources, claims to resources, and changes in them

2) **المستوى الثالث : الاعتراف و القياس** **Recognition and Measurement**

How Implementation??

مفاهيم الاعتراف : يعني التسجيل بالدفاتر المحاسبيه (أي العناصر التي تدخل في الدفاتر المحاسبيه)

مفاهيم القيـــاس : الوحدات التي يتم بها القياس و هي و الوحدات النقديه (العمله المحليه)

أي أن تحقيق الاهداف يتم من خلال الاعتراف و القياس (التسجيل) الذي يقدم الى المستخدمين و عليه فأن المفاهيم الخاصه بالاعتراف و القياس تتضمن :

- أفتراضات Assumptions
- مبادئ Principles
- قيود Constrains (محددات)

3) **المستوى الثاني : حلقة الوصل بين المستوى الاول و الثالث**

- حتى تصل المعلومه الى المستخدم و يتم تحقيق الاهداف نحتاج الى أدوات (عناصر محدده) Elements لتوصيل المبادئ . وهذه العناصر هي حسابات تدخل قائمة الدخل أو الميزانيه يتم التعبير عنها بأرقام
- لكي تكون العناصر Elements التي تدخل قائمة الدخل أو الميزانيه مفيده يجب أن تكون محسوبه بشكل صحيح و أن يكون لها خصائص نوعيه Qualitative Characteristics

ضمن هذه المستويات الثلاثه للاطار المفاهيمي المحاسبي أصدر مجلس المعايير المحاسبيه FASB سبعة مفاهيم محاسبيه **SFAC** Statement of Financial Accounting Concepts و أعتمدها كأساس للاطار المفاهيمي و التي هي :

1) **SFAC 1** : شرح فيها أهداف المحاسبه Accounting Goals and Purposes
2) **SFAC2** : بين فيها الخصائص النوعيه Qualitative Characteristics
3) **SFAC3** : بين فيها عناصر القوائم الماليه Financial Statements Elements

تم الغاءه و أستبداله بنشرة المفاهيم **SFAC6**

4) **SFAC 4** : متعلق بالنظمات غير الربحيه Non-Profit Organizations

5) **SFAC5+ SFAC7**: بين فيها مفاهيم الاعتراف و القياس Recognition and Measurement

CAFS 7,5

مفاهيم القياس و الاعتراف
Recognition and Measurement Concepts

Level 3
The implementation
"WOH"

Constrains محددات	**Principles مبادئ**	**Assumptions فرضيات**
1) الكلفه / المنفعه Cost / Benefit	1) التكلفه التاريخيه Historical Cost	1) الوحده الاقتصاديه Economic Entity
2) الاهميه النسبيه Materiality	2) الاعتراف بالايراد Revenue Recognition	2) الاستمراريه Going Concern
3) ممارسات الصناعه Industry Practice	3) المقابله Matching	3) وحدة النقد Monetary Unit
4) التحفظ Conservatism	4) الافصاح الكامل Full Disclosure	4) الدوريه Periodicity

2 leveL
Bridge between Level

CAFS 2

الخصائص النوعيه
Qualitative Characteristics

CAFS 3 6

العناصر
Elements

Qualitative Characteristics	Elements
Primary Qualities الخصائص الاساسيه	1) الاصول Assets
1) الملائمه Relevance	2) الالتزامات Liabilities
a. القيمه التنبؤيه Predictive Quality	3) حقوق الملكيه Owner Equities
b. القيمه الاسترجاعيه Feed back value	4) أستثمارات الملاك Investment by Owners
c. التوقيت المناسب Timelines	5) التوزيعات على الملاك Distribution to Owners
2) المصداقيه Reliability	6) الدخل الشامل Comprehensive Income
a. القابليه للتحقق Verifiability	7) الايرادات Revenues
b. الصدق في العرض Representational faithfulness	8) المصروفات Expenses
c. الحياد Neutrality	9) المكاسب Gains
Secondary Qualities خصائص ثانويه	
1) القابليه لمقارنه Comparability	
2) الثبات Consistency	



Provide Information	تقديم معلومات
Useful in investment and credit designs	1) مفيده في قرارات الاستثمارات و الائتمان
Useful in assessing future cash flow	2) مفيده في تقدير التدفقات النقديه المستقبليه
	3) عن موارد المنشأه و الحقوق عليها و التغيرات فيها

الاطار المفاهيمي للمحاسبه الماليه

Conceptual Framework underlying financial accounting

Objectives الاهداف

1) تقديم معلومات مفيده في أتخاذ قرارات الاستثمار و الائتمان فالهدف الاساسي هو خدمة المستثمرون و الدائنون و بعد ذلك يأتي المستخدمين الاخرين مثل الدوله و المحللين و الاداره .. الخ) . و المحاسبه وليدة البيئه التي تعمل بها و البيئه الامريكيه هي بيئة أقتصاد حر به مستثمرون و دائنون و عليه فأن المحاسبه يجب أن تفيد البيئه التي خرجت منها أي (المستثمرون و الدائنون). في حين أنه هنالك دول تكون البيئه فيها غير ذلك كأن تملك الدوله القطاعات الاقتصاديه في البلد و عليه لا تكون هنالك حاجه الى القوائم الماليه بقدر ما هي بحاجه الى الرقابه.

2) تقديم معلومات مفيده في تقدير التدفقات النقديه المستقبليه . حيث أن المستثمر يهتم بما سيعود عليه من نقد و الوقت الذي سيحصل به على هذا النقد و النقد الذي يعود على المستثمر يكون من خلال توزيعات الارباح و كذلك الزياده في قيمة الاسهم في السوق و عليه فأن نسبة العائد على الاستثمار تساوي :

$$\frac{\text{النقد من الارباح الموزعه + الزياده في قيمة الاسهم في السوق}}{\text{النقد المستثمر}}$$

و هنا نجد أن المستثمر بحاجه للمعلومات التي تفيده لمعرفة كم سيأتي له من عائد Amount ومتى سيأتي هذا العائد Timing بالاضافه الى درجة عدم التأكد Uncertinty و الخطر الناتج عن الاستثمار Risk . فالمعلومه المفيده مهمه للمستثمر ليستطيع أن يقدر العائد و ما هي درجة الخطر على الاستثمار ليقوم بأتخاذ القرار الملائم بخصوص أستثماراته.

- النظريه الايجابيه تقول أن الشركه الكبيره و الصغيره أذا أعطت نفس العائد فأنهم يعتبروا نفس الشئ بالنسبه لقرارات المستثمر و الشركات التي تحقق الارباح و لا توزعها لا يرتفع سعر سهمها في السوق .
- المقترض يهتم بالتدفقات النقديه لانه لان توزيع الارباح يعتمد على توفر النقديه للتوزيع و ليس فقط على تحقيق الارباح

3) تقديم معلومات مفيده عن موارد المنشأه و التزاماتها و التغيرات التي تحصل عليها
حيث أن أصول المنشأه هي حقوق لكل من (الدائنون – الالتزامات) و (المالكون – حقوق الملكيه)
و كلما زادت نسبة الالتزامات / الاصول قلت نسبة حقوق الملكيه / الاصول

العناصر (عناصر القوائم الماليه) Elemts

أنه بواسطة العشرة عناصر التي تظهر قي المركز المالي و قائمة الدخل نحصل على معلومات تفيد في أتخاذ القرار:

1) الاصول Assets

هي منافع أقتصاديه مستقبليه متوقعه تم الحصول أو السيطره عليها من قبل الشركه كنتيجه لعمليات و أحداث سابقه
Probable Future economic benefits obtained or controlled by a particular entity as a result of past transaction or event

- المنفعه الاقتصاديه التي تم الحصول أو السيطره عليها تقل منفعتها مع مرور الزمن
- منافع أقتصاديه متوقعه أو محتمله (Probbable) و ليست (Possible)

- Probable = تعني أن أحتمال وقوع الحدث أكثر من عدم وقوعه (اكثر من 50 %)
- Possible = تعني أن أحتمال وقوع الحدث من عدم وقوعه يساوي (50 %)

مثال على أحتمال الوقوع و الاعتراف بالاصل هو حساب المدينون
ح/ المدينون أصل (منافع لأقتصاديه مستقبليه محتمله أذا تأكد أنه ستم دفعها)
أما أذا تبين أحتمال عدم أمكانية تسديدها هنا يكون (منافع أقتصاديه مستقبليه غير محتمله) و عليه يتم تحويل الاصل الى مصروف

من ح/ مصروف ديون معدومه (منافع أقتصاديه مستقبليه غير محتمله)
الى ح/ مدينون (ديون مشكوك في تحصيلها)

- ليس شرط أمتلاك الاصل ليعترف به كأصل في السجلات المحاسبيه و أنما يمكن أن الاعتراف بالاصل في حالة السيطره على الاصل . و كما هو متبع في الايجار التمويلي:

من ح/ الاصل المستأجر (ضمن أصول المنشأه)
الى ح/ التزام أيجار تمويلي

2) الالتزامات Liabilities

هي تضحيات مستقبليه محتمله لمنافع أقتصاديه ظهرت من التزامات حاليه للمنشأه تتضمن تحويل أصول أو تزويد خدمات لمنشأت أخرى في المستقبل كنتيجه لعمليات أو أحداث سابقه

Liabilities are probable future sacrifices of economic benefits arising from present obligations of a particular entity to transfer assets or provide services to other entities in the future as a result of past transactions or events.

- مثال : تم أستلام مبلغ 1200 دينار مقدم أنجاز خدمه

من ح/ النقديه
الى ح/ أيرادات غير متحققه (التزام)

عند القيام بالخدمه للزبون و تحقق الايراد

من ح/ أيرادات غير متحقق
الى ح/ الايرادات

- المخصصات هي التزامات مقدره لكن المبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل غير معلومه و لكنها قابله للتقدير و عليه فأنه لتسجيل النخصص يجب أن يتوفر شرطان :
  - القدره على التقدير
  - أحتمال وقوعه أكبر من أحتمال عدم الوقوع

الامثله :

- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
- قضايا المحاكم (التزامات طارئه)
- التزامات الكفالات المقدره لتصليح منتجات ما بعد البيع

في سنة البيع :

من ح/ مصروف كفاله
الى ح/ التزام كفالة صيانه مقدره

في السنه الثانيه : (حالة و جود تصليحات)

من ح/ التزام كفالة صيانه مقدره
الى ح/ النقديه

عند أنتهاء الكفالة :الالتزام يذهب كأيراد و أغلاق ح/ التزام كفالة صيانه مقدره

من ح/ التزام كفالة صيانه مقدره
الى ح/ الايراد (أو مصروف الكفاله لتخفيض المصاريف)

3) حقوق الملكيه Owner Equity أو (صافي الاصول Net Assets)

هي الحصه المتبقيه من أصول الشركه بعد طرح التزاماتها

Equity or net assets are the residual interest in the assets of an entity that remains after deducting its liabilities. In a business enterprise, the equity is the ownership interest. In a not-for-profit organization, which has no ownership interest in the same sense as a business enterprise, net assets is divided into three classes based on the presence or absence of donor-imposed restrictions—permanently restricted, temporarily restricted, and unrestricted net assets.

حقوق الملكيه = الاصول – الالتزامات

صافي الاصول : هي الاصول التي مولت من قبل المالكين . و هي عباره عن الاسهم العاديه و الممتازه و علاوة الاصدار و الارباح المحتجزه

4) أستثمارات الملاك Investment by Owners

هي عباره عن الزياده في حقوق الملكيه الناتجه عن طريق أصدار الاسهم و بيع أسهم عاديهI

من ح/ النقديه

الى ح/ أسهم عاديه

Investments by owners are increases in equity of a particular business enterprise resulting from transfers to it from other entities of something valuable to obtain or increase ownership interests (or equity) in it. Assets are most commonly received as investments by owners, but that which is received may also include services or satisfaction or conversion of liabilities of the enterprise.

5) Distribution to owners التوزيعات على الملاك

هي التخفيض في حقوق الملكيه الناتج عن التوزيعات

Distributions to owners are decreases in equity of a particular business enterprise resulting from transferring assets, rendering services, or incurring liabilities by the enterprise to owners. Distributions to owners decrease ownership interest (or equity) in an enterprise.

6) Revenue الايرادات

هي تدفقات داخله Inflows أو زيادة قيمة أصول المنشأه أو تخفيض أو تسويه التزاماتها أو مزيج من كليهما ناتجه عن توصيل أو أنتاج سلع أو تأدية خدمات أو أية نشاطات تعتبر من أنشطة المنشأه التشغيليه الرئيسيه

(أي أنها زياده في صافي الاصول ناتجه عن عمليات تشغيليه للمنشأه)

Revenues are inflows or other enhancements of assets of an entity or settlements of its liabilities (or a combination of both) from delivering or producing goods, rendering services, or other activities that constitute the entity's ongoing major or central operations.

7) Expensess المصروفات

هي تدفقات خارجه Outflows أو أستخدامات أخرى للاصول أو زياده في الالتزامات أو كليهما ناتجه عن توصيل أو أنتاج سلع أو تأدية خدمات أو أية نشاطات تعتبر من أنشطة المنشأه التشغيليه الرئيسيه

Expenses are outflows or other using up of assets or incurrences of liabilities (or a combination of both) from delivering or producing goods, rendering services, or carrying out other activities that constitute the entity's ongoing major or central operations.

(أي أنها نقص في صافي الاصول ناتجه عن عمليات تشغيليه للمنشأه)

8) Gain المكاسب

هي زياده صافي الاصول (حقوق الملكيه) من عمليات خارجيه أو عرضيه للمنشأه و من كامل العمليات و الاحداث الاخرى الثانويه التي تؤثر في المنشأه بأستثناء الناتجه الايرادات و أستثمارات الملاك

(أي أنها زياده في صافي الاصول ناتجه عن عمليات غير تشغيليه للمنشأه)

Gains are increases in equity (net assets) from peripheral or incidental transactions of an entity and from all other transactions and other events and circumstances affecting the entity except those that result from revenues or investments by owners.

مثال : تم بيع أصل قيمته الدفتريه (التاريخيه) 10000 دينار و مجمع الاستهلاكه 3000 دينار بمبلغ 8000 دينار

من مذكورين

3000 من ح/ مجمع أستهلاك

8000 من ح/ النقديه

الى مذكورين

10000 ح/ الاصل

1000 ح/ مكاسب

9) Losses الخسائر

هي نقص صافي الاصول (حقوق الملكيه) من عمليات خارجيه أو عرضيه للمنشأه و من كامل العمليات و الاحداث الاخرى الثانويه التي تؤثر في المنشأه بأستثناء الناتجه الايرادات و أستثمارات الملاك

(أي أنها نقص في صافي الاصول ناتجه عن عمليات غير تشغيليه للمنشأه)

Losses are decreases in equity (net assets) from peripheral or incidental transactions of an entity and from all other transactions and other events and circumstances affecting the entity except those that result from expenses or distributions to owners

مثال : تم بيع أصل قيمته الدفتريه (التاريخيه) 10000 دينار و مجمع الاستهلاكه 3000 دينار بمبلغ 5000 دينار

من مذكورين
3000 من ح/ مجمع أستهلاك
5000 من ح/ النقديه
2000 من ح/ خسائر
10000 الى ح/ الاصل

مصادر المكاسب و المخاسر :
1) عمليات بيع أصول ثابته
2) تبرعات
3) ظروف طارئه مثل (الكوارث الطبيعيه أو تغيير سسات حكوميه أو تأميم بعض الاصول)

10) الدخل الشامل Comprehensive Income

هو التغير في صافي الاصول (حقوق الملكيه) خلال الفتره المحاسبيه من العمليات التشغيليه و العمليات الغير تشغيليه التي تحدث مع غير الملاك . فهي تتضمن كل التغيرات في صافي الاصول (حقوق الملكيه) خلال الفتره المحاسبيه بأستثناء أستثمارات الملاك (الزياده في رأس المال) و سحوبات الملاك (التي تتم من خلال التوزيعات)

Comprehensive income is the change in equity of a business enterprise during a period from transactions and other events and circumstances from nonowner sources. It includes all changes in equity during a period except those resulting from investments by owners and distributions to owners.

- و عليه فأن مكونات الربح الشامل تشمل :
  1) جميع العناصر التي تؤثر في قائمة الدخل
     - أرباح و خسائر بيع موجودات ثابته
     - المبيعات
     - فروقات العمله
  2) عمليات تذهب الى الميزانيه مباشره ولا تمر بقائمة الدخل :
     - فائض أعادة تقييم الاصول IAS 16) (Revaluation surplus
       "تؤثر على حقوق الملكيه و لم تحصل مع المالك و لا تمر بقائمة الدخل"
     - مكاسب و خسائر غير محققه IAS 39) (Unrealized holding gain
     - ترجمة العملات الاجنبيه

الامثله : على العمليات التي تؤثر على حقوق الملكيه مباشره دون مرورها على قائمة الدخل

1) فائض أعادة التقييم للاصول : IAS 16) Revaluation surplus) يحق أعادة تقييم الاصول بالقيم العادله

مثال: تم أعادة تقييم الاراضي الخاصه بالمنشأه بقيمة 16000 دينار و كانت قيمتها الدفتريه 10000 دينار

6000 من ح/ الاراضي
6000 الى ح/ فائض أعادة تقييم (يذهب الى حقوق الملكيه مباشره)

على فرض أنه بعد أعادة التقييم بعدة سنوات أصبحت قيمة الارض 8000 دينار و تمت أعادة التقييم

من مذكورين
2000 ح/ خسارة هبوط (يذهب الى قائمة الدخل)
6000 ح/ فائض أعادة تقييم (أغلاق رصيد حساب فائض أعادة التقييم في حقوق الملكيه)
8000 الى ح/ الاراضي (تنزيل قيمة الاراضي لتعكس القيمه الحاليه)

على فرض أنه بعد أعادة التقييم بعدة سنوات أصبحت قيمة الارض 1100 دينار و تمت أعادة التقييم

3000 من ح/ الاراضي (زيادة قيمة الاراضي لتعكس القيمه الحاليه)
الى مذكورين
2000 ح/ أستعادة خسارة هبوط (يذهب الى قائمة الدخل)
1000 ح/ فائض أعادة تقييم (يذهب الى حقوق الملكيه مباشره)

في حالة وجود أستهلاكات على الاصول التي تم أعادة تقييمها فأنه يتم أحتساب مصروف الاستهلاك السنوي على رصيد الاصل في بداية السنه الماليه
مثال : على فرض أنه تم شراء أصول في بداية العام 2006 بمبلغ 1000 دينار و تم اعادة تقيمها في نهاية العام 2006 و في نهاية العام 2007 و كانت القيم العادله 1100 و 900 دينار على التوالي و كانت هذه الاصول قابله للاستهلاك و أنها تستهلك على 10 سنوات

في نهاية عام 2006 يكون الاستهلاك كالتالي
1000 ÷ 10 = 100 دينار (أحتسب الاستهلاك على رصيد أول السنه)

في نهاية عام 2007 يكون الاستهلاك كالتالي
(1100÷ 10) × 2 = 220 دينار (الاستهلاك المتراكم الذي يجب أن يكون عليه نهاية عام 2007)
220 - 100 = 120 دينار مصروف الاستهلاك للعام 2007

أما في نهاية عام 2008 فسيكون الاستهلاك كالتالي
(900÷ 10) × 3 = 270 دينار (الاستهلاك المتراكم الذي يجب أن يكون عليه نهاية عام 2008)
270 - 220 = 50 دينار مصروف الاستهلاك للعام 2008

IAS 16

The Revaluation Model

- Under the revaluation model, revaluations should be carried out regularly, so that the carrying amount of an asset does not differ materially from its fair value at the balance sheet date. [IAS 16.31]
- If an item is revalued, the entire class of assets to which that asset belongs should be revalued. [IAS 16.36]
- Revalued assets are depreciated in the same way as under the cost model (see below).
- If a revaluation results in an increase in value, it should be credited to equity under the heading "revaluation surplus" unless it represents the reversal of a revaluation decrease of the same asset previously recognised as an expense, in which case it should be recognised as income. [IAS 16.39]

Designated. The first includes any financial asset that is designated on initial recognition as one to be measured at fair value with fair value changes in profit or loss

- A decrease arising as a result of a revaluation should be recognised as an expense to the extent that it exceeds any amount previously credited to the revaluation surplus relating to the same asset. [IAS 16.40]
- When a revalued asset is disposed of, any revaluation surplus may be transferred directly to retained earnings, or it may be left in equity under the heading revaluation surplus. The transfer to retained earnings should not be made through the income statement (that is, no "recycling" through profit or loss). [IAS 16.41]

2) مكاسب و خسائر غير متحققه Unrealized holding gain

أن الاستثمارات الماليه أصبحت تصنف الى :

A. أصول ماليه للمتاجره Held for trading

هي أستثمارات ماليه تم الحصول عليها لغاية بيعها خلال فتره قصيره و تحقيق الربح

هذه الاستثمارات يتم تقيمها بالقيم العادله كل نهاية سنه ماليه و تذهب أرباح و خسائر أعادة تقييم هذا النوع من الاستثمارات ماليه الى قائمة الدخل

مثال : في 1 / 10 / 2006 تم شراء أسهم ماليه بقيمة 1000 دينار للمتاجره .

1000 من ح/ أسهم (أصول ماليه متاجره)

1000 الى ح/ النقديه

في 31 / 12 / 2006 كانت قيمة هذه الاسهم في السوق 1100 دينار

100 من ح/ تعديل الى القيمة العادلة (يضاف على الاصول في الايضاحات)

100 الى ح/ مكاسب و خسائر غير متحققه (الى قائمة الدخل)

B. أصول ماليه معده للبيع Available-for-sale financial assets

هي أستثمارات ماليه تم الحصول عليها ليس لغاية المتاجره الا أنها جاهزه للبيع عند الحاجه اليها و عادة ما يكون الغايه من الحصول عليها هو بدافع السيطره على الشركه المستثمر فيها.

مثال:في 1 / 1 / 2006 تم شراء أسهم ماليه بقيمة 1000 دينار لغاية السيطره (أصول ماليه معده للبيع) .

1000 من ح/ أسهم (أصول ماليه معده للبيع)

1000 الى ح/ النقديه

في 31 / 12 / 2006 كانت قيمة هذه الاسهم في السوق 1100 دينار

100 من ح/ تعديل الى القيمة العادلة (يضاف على الاصول في الايضاحات)

100 الى ح/ مكاسب و خسائر غير متحققه (الى حقوق الماليه مباشره)

و تكون الميزانيه على النحو التالي

الميزانيه في 31 / 12 / 2006			
1000	أصول ماليه معده للبيع		
100	تعديل الى القيمة العادله		حقوق الملكيه
1100		XXX	رأس المال
		100	مكاسب و خسائر غير محققه
		xxx + 100	

على فرض أنه في 31 / 12 / 2007 كانت قيمة هذه الاسهم في السوق 900 دينار

200 من ح/ مكاسب و خسائر غير متحققه (الى حقوق الماليه مباشره)

200 الى ح/ تعديل الى القيمه العادله (يضاف على الاصول في الايضاحات)

و تكون الميزانيه على النحو التالي

الميزانيه في 31 / 12 / 2007			
1000	أصول ماليه معده للبيع		
-100	تعديل الى القيمة العادله		حقوق الملكيه
900		XXX	رأس المال
		-100	مكاسب و خسائر غير محققه
		xxx - 100	

- نلاحظ أن المعالجه للاصول الماليه المعده للبيع هي نفس المعالجه للاصول الماليه للمتاجره الا أنه في الاصول الماليه للمتاجره حساب المكاسب و الخسائر غير المتحققه ترحل الى قائمة الدخل أما في حالة الاصول الماليه المعده للبيع فترحل مباشره الى الميزانيه .و يكون بند من بنود حقوق الملكيه
- حساب أرباح و خسائر غير محققه قد يكون دائن (في حالة الربح) أو مدين (في حالة الخساره)

- المعايير الامريكيه تظهر الزياده و النقص مكاسب و خسائر غير متحققه في حقوق الملكيه للاصول الماليه (سواء كانت للمتاجره أو معده للبيع) أما المعايير الدوليه فهي في خالة المتاجره ترحلها لقائمة الدخل
- المعايير الامريكيه تظهر فائض عادة التقييم بانقص و الزياده عن القيمه التاريخيه في حقوق الملكيه أما المعايير الدوليه فهي تظهر ها في حقوق الملكيه في حالة الزياده فقط

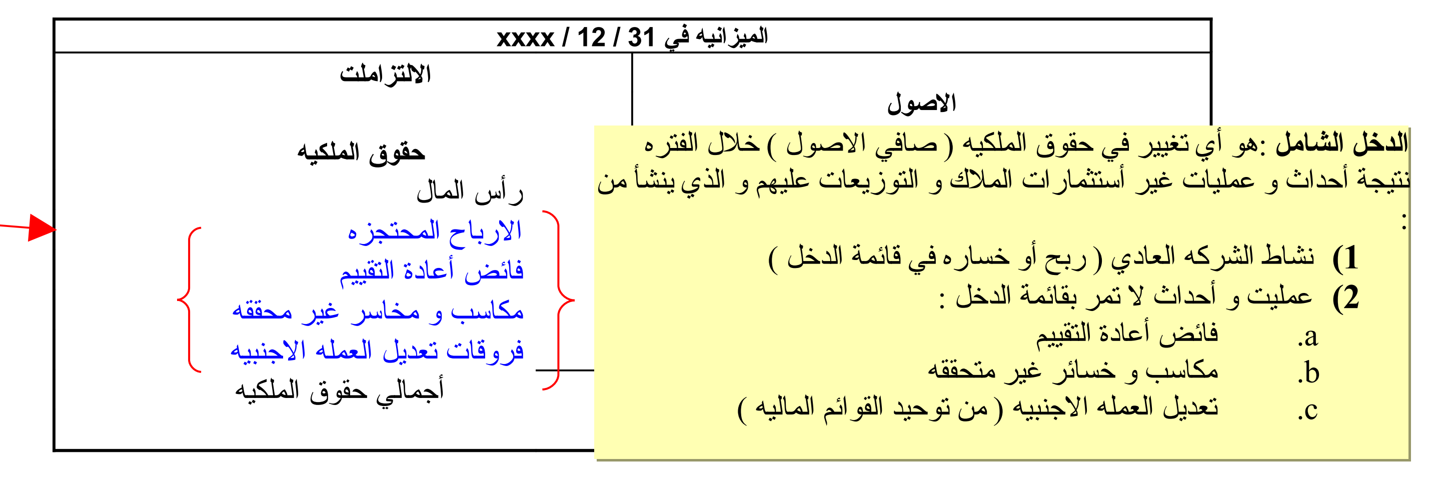
3) **تعديل ترجمة القوائم الماليه** FCTAA Foreign Currency Translation Adgustment Account

الشركه الام لها فروع في دول أخرى و تعمل بعملات مخالفه لعملة الشركه الام و على الشركه الام أعداد قوائم ماليه موحده بعملتها . و حتى يتم ذلك يتم ترجمة القوائم الماليه الخاصه بالفروع الى عملة الام . و ينتج عن عملية الترجمه فروقات تنشأ نتيجة أختلاف سعر الصرف المستخدم بالترجمه يدعى

ح/ تعديلي لترجمة حسابات العمله الاجنبيه FCTAA . هذا الحساب لا يذهب الى قائمة الدخل لأنه ليس ربح أو خساره و أنما يذهب مباشره كبند مستقل في حقوق الملكيه في الميزانيه .

ملاحظه : أذا كانت الشركه التابعه تسعر بعملة الدوله الام و ظهرت فروقات عمله نتيجة الترجمه للقوائم الماليه فأن هذا الفرق يشكل ربح أو خساره و يذهب الى قاـمة الدخل .

خلاصه **الدخل الشامل** **Comprehensive Income**



الخصائص و النوعيه للمعلومات المحاسبيه **SFAC 2**

Quantitive and Charactiristics of Accounting Information

أي أن المعلومه المحاسبيه يجب أن تمتلك خصائص معينه لكي تكون مفيده . و عليه يجب أن تكون :

1) **مفهومه** Understandable (خصائص ثانويه)

أن المعلومه الغير الغير مفهومه لا يوجد لها قيمه و هنا يقصد بها أن يفهم المستخدم البيانات الماليه و لمستخدم هو المستثمر أو أي شخص عادي . حيث أن فهم المستخدم للمعلومه يمكنه من الاستفاده منها في أتخاذ القرار .

أن خاصية المفهوميه هي من الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبيه حسب المعايير الدوليه أما المعايير الامريكيه فهي من خصائص المستخدم و ليست من الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبيه

2) **الملائمه** Relevence (خصائص رئيسيه)

أي أن تكون المعلومه مناسبه و ملائمه للهدف الخاص بها و هو خدمة متخذي القرار و حتى تكون المعلومه المحاسبيه ملائمه فأنها يجب أن تكون حقيقيه و تمثل الواقع الحالي فعلا و عليه يجب توفر العناصر التاليه :

1) قيمه التنبؤيه Pedictive Value
2) قيمه استرجاعيه Feed Back Value
3) توقيت المناسب Timelines

و لكي تكون المعلومه المحاسبيه ملائمه فأنها يجب أن تكون حقيقيه و تمثل الواقع على ما هو عليه

3) **الاعتماديه / الموثوقيه** (يعول عليها) Reliabilty (خصائص رئيسيه)

لكي تكون المعلومه موثوقه و ذات مصداقيه يجب تتوفر فيها :

1) **المصداقيه** Fathful (الصدق في العرض رقما و دلاله)

أن يتوفر في المعلومات المحاسبيه الصدق في العرض أي أن كل ما هو وارد في القوائم الماليه صحيح و قد تم فعلا و أن كل العمليات التي تمت قد أدرجت Completeness في القوائم الماليه . هنا يجدر الاشاره الى أن

المصداقيه تعني الوصول الى الدقه التي قد تصعب في ظل عدم التأكد Precision and Uncertainty فالقوائم المالية تحوي العديد من التقديرات المبنيه على التوقعات مثل عمر الاصل و قيمة الخرده و الديون المشكوك بتحصيلها ... الخ

2) أمكانية التحقق (أو الاثبات) Verifiability

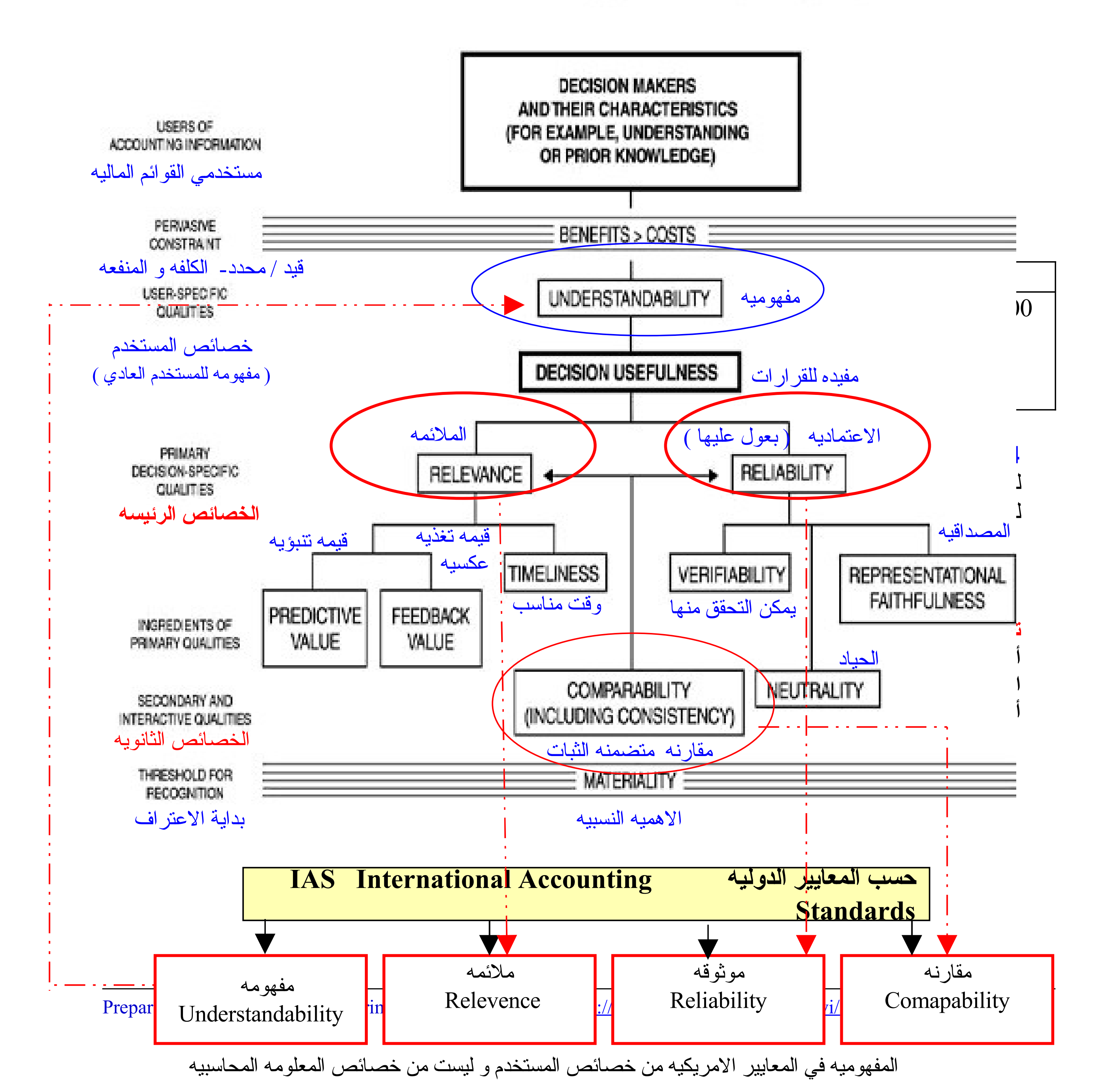
أن هدف أمكانية التتبع هو تزويد درجه كافيه من التأكيد بأن المعلومات المحاسبيه صحيحه و ذلك من خلال المستندات و تتفاوت درجة أمكانية التحقق في ظل عدم التأكد Precision and Uncertainty المتعلقة بالتنبوء و

Statement of Financial Accounting Concepts No. 2
Qualitative Characteristics of Accounting Information
May 1980

- الحيطة و الحذر Precaution (أن لا تظهر المنشاه أغنى مما هي عليه فلا تبالغ في تقييم أصولها و أرباحها)

FIGURE 1

A HIERARCHY OF ACCOUNTING QUALITIES



Reconition and Measurment الأعتراف و القياس

1) Recognition الاعتراف

هو عباره عن تسجيل العنصر بالدفاتر و عليه فأنه ليتم الاعتراف بالعنصر يجب أن يكون من العناصر العشره التي تتضمنها القوائم الماليه و كذلك تنطبق عليه الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبيه السابق شرحها

2) القياس Measurment

هو قياس العناصر بارقام من الوحدات النقديه (العمله) مثل الدينار أو الدولار ... الخ و عليه فأن عملية القياس تعتمد على :

- ماهية وحدة القياس (وهنا يجب أن تكون وحدة العمله (كالدينار أو الدولار)
- القيمه التي يظهر بها العنصر في القوائم الماليه و حسب الفقره 67 من نشرة المفاهيم المحاسبيه SFAC 5 فأنه هنالك 5 أنواع قياس تستخدم في القوائم الماليه :

1. الكلفه التاريخيه historical proceeds) Historical cost)
2. الكلفه الجاريه Current cost
3. القيمه البيعيه الحالية Current market value
4. القيمه القابلة للتحقق Net realizable (settlement) value (مثل المدينون)
5. القيمه المخصومه أو المطفأه (القيمه الحاليه لتدفقات مستقبليه) Present (or discounted) value of future cash flows (مثل السندات)

أمثله على أستخدام القيمه الحاليه لتدفقات مستقبليه (القيمه المخصومه)

خصم / علاوة الاصدار

تصدر السندات بالقيمه الاسميه مثل أن تكون 100000 سند بفائده 12% تدفع سنويا و عمر السند 5 سنوات و قيمته الاسميه دينار واحد . فأذا كان سعر الفائده بالسوق يوم بيع السندات هو 12% فأن القيود تكون كالتالي :

100000 من ح/ النقديه } قيد أثبات بيع السندات و تحصيل قيمها
100000 الى ح/ السندات } يعكس هذا القيد بعد خمس سنوات بتسديد قيمة السندات

قيد الفوائد السنويه على السندات :

12000 من ح/ مصروف الفائده
12000 الى ح/ النقديه

على فرض أنه عند أصدار السندات (بيعها) كان سعر الفائده بالسوق هو 14% و عليه فأن السند يتم بيعه بخصم أصدار لان الفائده عليه أقل من الفائده بالسوق . و لانه لا أحد يكسب على حساب الاخر (السوق الكفؤ) و عليه فأنه يتم أحتساب خصم الاصدار كالتالي :-

- يتم أستخراج القيمه الحاليه لمبلغ 100000 دينار على سعر 14% بعد خمسة سنوات و كذلك القيمه الحاليه لدفعات الفوائد و البالغه (12000 دينار) على سعر 14 % للخمسة سنوات (كما هو موضح أدناه)
- يتم أستخراج القيمه الحاليه لمبلغ 100000 دينار على سعر 12% بعد خمسة سنوات و كذلك القيمه الحاليه لدفعات الفوائد و البالغه (12000 دينار) على سعر 12 % للخمسة سنوات (كما هو موضح أدناه)

	14%			12%	
NPV for one dollar after 5 years	0.5	10,000.0	5,193.7	0.6	5,674.3
NPV for one dollar yearly for 5 years	3.4	100,000.0	343,308.1	3.6	360,477.6
			348,501.8		**366,151.9**
خصم الاصدار					**-17,650**
النقد المحصل (ثمن البيع الحقيقي)					**82,350**

و عليه يكون القيد كالتالي :

من مذكورين
82350 ح/ النقديه
17650 ح/ خصم أصدار
100000 الى ح/ السندات

علاوة الاصدار تكون في الحاله العكسيه للمثال أعلاه حيث تكون نسبة الفائده على السندات أعلى من سعر الفائده بالسوق و عليه **لو فرضنا أن سعر الفائده على السندات كانت 14%** و كان سعر الفائده بالسوق 12% فأنه تتم المعالجه المحاسبيه كالتالي :

117650 من ح/ النقديه
الى مذكورين
100000 ح/ السندات
17650 ح/ علاوة أصدار

: Payable Notes الاوراق الماليه - أوراق الدفع

عل فرض أنه تم أصدار أوراق دفع بقيمة 10000 دينار تسدد بعد سنتين و بفائده سنويه 12% وعليه فأن جوهر الالتزام المترتب على المنشأه هو قيمة اولاق الدفع بالاضافه للفوائد التي ستترتب عليها أما شكلا فهي قيمة الكمبيالات و البالغه 10000 دينار فقط . و عليه فتتم المعالجه المحاسبيه حسب القيمه الجوهريه للالتزام المتحقق على الكمبياله كما يلي :

لو كانت الفائده الاسميه على المستندات والبالغه 10% في مثالنا السابق هي التزامات متوقعه و يمكن أحتسابها حيث أن أصدار السندات يرتب التزام بالقيمه الاصليه للسندات و كذلك التزام بالفوائد التي ستترتب على القيمه الاسميه

الفوائد التي ستترتب على الكمبياله = فوائد السنه الاولى + فوائد السنه الثانيه

$10\% \times 10000 + (10\% \times 10000) \times 10\%$

$1000 + 1100 = 2100$

و عليه فأن القيد في السنه الاولى سيكون :

من مذكورين
10000 ح/ النقديه
2100 ح/ خصم أوراق دفع
1210 الى ح/ أوراق دفع

أما في السنه الاولى فيتم تحويل ما يخص السنه الاولى من فأئده (ضمن حساب خصم أوراق دقع) الى مصروف :

1000 من ح/ مصروف الفائده
10000 الى ح/ خصم أوراق دفع

أما في السنه الثانيه فيتم تحويل ما يخص السنه الثانيه من فأئده (ضمن حساب خصم أوراق دقع) الى مصروف :

1100 من ح/ مصروف الفائده
11000 الى ح/ خصم أوراق دفع

مفهوم الاعتراف و القياس Recognition And Measurment

حسب المعيارين الامريكين (SFAC 5 , 7) حيث أنه يعترف بالعنصر في حال توفر الشروط الاربعه التاليه بالعنصر :

1) **أن يكون العنصر معرفا** (أي أن يكون مقبول في القوائم الماليه ضمن العناصر العشره السابق شرحها)
2) **أن يكون العنصر قابلا للقياس** (أذا لم نتمكن من قياس العنصر فأنه لا يظهر في القوائم الماليه) مثل دكاترة الجامعه هم عناصر دخل للجامعه و لكن لا يمكن قياسهم
3) **أن يكون العنصر موثوقا** أن يسجل الرقم أو القيمه الصحيحه و الذي يكون مدعما بالمستندات التي تبرر قيمته و وجوده
4) **أن يكون العنصر ملائما** أي عنصر يظهر في القوائم الماليه يجب أن يتصف بالملائمه لاغراض خدمة متخذي القرار و المعلومه الغير ملائمه لا تؤخذ بعين الاعتبار و لا تسجل في القوائم الماليه

أن مفهوم الاعتراف و القياس يضم مجموعه من الفرضيات و المبادئ و المحددات

- **الفرضيات** Assumptions

حسب المعايير الامريكيه	حسب المعايير الدوليه
1) فرضية الاستمراريه Going Concern	1) فرضية الاستمراريه Going Concern

2) فرضية أساس الاستحقاق Acrual Basic	2) الدوريه Periodicity 3) الوحده النقديه Monetority Unti 4) فرضية الوحده الاقتصاديه Entity

1. **فرضية الاستمراريه** : حتى تكون المنشأة قادره على الاستمرار يجب أن تكون قادره على سداد ديونها عند الاستحقاق و قادره على تحقيق أهدافها (تحقيق الربح) و عليه فأن فرضية الاستمراريه تعتمد على كل من :
   a. الربحيه Profitability
   b. قدرة الشركه على سداد التزاماتها عند الاستحقاق Solvency
2. **فرضية الدوريه** : أعتمادا على فرضية الاستمراريه و حتى يتم أمكانية تقييم نشاط الشركه دون الانتظار الى ما لا نهايه (نتيجة فرضية الاستمراريه) و الحصول على المعلومات و أتخاذ القرارات الخاصه بالاستثمار و الضريبه المستحقه فقد تم أفتراض تقسيم عمر المنشأه المستمر الى فترات دوريه زمنيه محاسبيه غالبا ما تكون سنه . و ذلك ليتم تقييم نشاط المنشأه في نهاية كل فتره محاسبيه .
3. **فرضية الوحده النقديه** : هي فرضية تفترض أن وحدة العمله النقديه قيمتها ثابته و لا تتأثر بالزمن و هذه الفرضيه تكون صحيحه في حالة ثبات الاسعار و تكون خاطئه في ظل هبوط أو أرتفاع الاسعار و الحاله السأئده هي أرتفاع الاسعار مع الزمن مما يعني أنخفاض قيمة وحدة النقد (العمله) و يزداد وضوح خاء هذا الافتراض غي حالة التضخم حيث أن العلاقه بين مستوى الاسعار و قيمة العمله هي علاقه عكسيه
4. **فرضية الوحده الاقتصاديه** : هي الفرضيه المتعلقه بانظر الى الشركه و مدى علاقتها بالمالك حيث أن هذه الفرضيه تفترض أن الشركه مستقله و لها ذمه ماليه منفصله و مستقله عن المالك و هذه الفرضيه تطورت من خلال 3 مفاهيم نظريه :
   a. نظرية الملكيه المشتركه Propirity Theory : أن الذي يملك صافي أصول الشركه هم حملة الاسهم العاديه فقط و عليه فأن :

الاصول = الالتزامات + حقوق الملكيه
حقوق الملكيه = الاصول – الالتزامات

- المالك (حملة الاسهم العاديه) هم الذين يملكون الاصول (الالتزامات هي أصول سالبه) و ليس الشركه . كما أن ملكية المالك غير معزوله عن ملكية الشركه و عليه فأنه في حالة الافلاس سوف يلاحق المالك (حملة الاسهم العاديه بأموالهم الخاصه)
- و عليه تكون قائمة الدخل كما يلي :

أيرادات
- مصروفات
= الربح التشغيلي
- مصروف الفائدة
- مصروف ضريبي
- عوائد الاسهم الممتازه
الربح XXX

المعايير الدوليه و المعايير الامريكيه تتطلب فصل هذين البندين

(المعايير الدوليه لا تستخدم مصطلح مجمل أو صافي الربح)

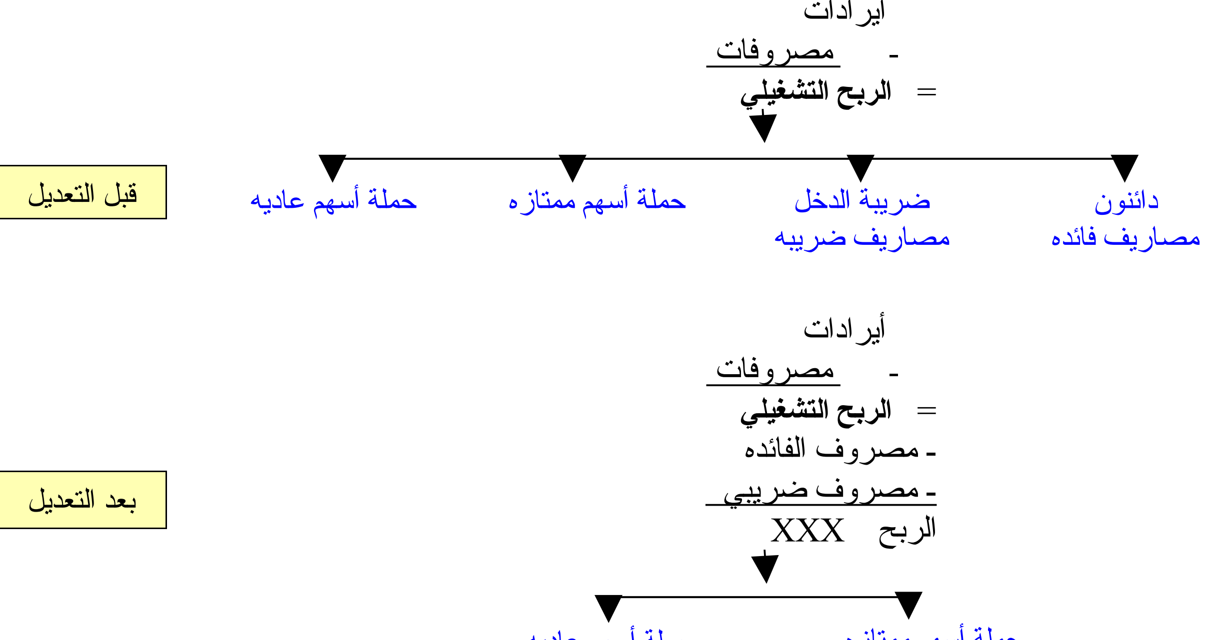
- و حسب هذه النظريه فأن الربح يمثل ربح الاسهم العاديه
- و مثال تطبيقي على هذه النظيه هو أنه لايجاد معدل ربح السهم فأنه يتم أستثناء الارباح الخاصه بالاسهم الممتازه
- حملة الاسهم الممتازه Prefered Stock ليس لهم حق التصويت كما أنه لهم عائد محدد (حصه ثابته من الارباح) في وقت توقيع العقد فهم غير مالكين في حين أن حملة الاسهم العاديه لهم حق التصويت و هم المالكين . و أذا كانت الاسهم الممتازه قابله للاستدعاء في هذه الحاله تصبح دائنه و تصنف ضمن الالتزامات و لا يصنفوا ضمن حقوق الملكيه أما الاسهم الممتازه الغير قابله للاستعاء فهي تصنف ضمن حقوق الملكيه. و في حالة الشركه فلهم الاوليه عن حملة الاسهم العاديه في أسترداد قيمة أسهمتهم و كذلك يأخذون الارباح

المثبته بالعقد و الخاصه بهم قبل أرباح الاسهم العاديه و فيما يلي مثال توضيحي لكيفية معالجة حسابات الاسهم الممتازه :

البيان	السنه الاولى	السنه الثانيه	السنه الثالثه
أرباح موزعه	100000	30000	70000
حصة حملة الاسهم الممتازه	40000	40000	40000
رصيد لم يتم تسديده لحملة الاسهم الممتازه	00000	10000-	10000
حملة الاسهم العاديه	60000	00000	20000

b. نظرية فصل الملكيه (الشخصيه المعنويه) أستخدمت لتحسين الواقع المحاسبي و تأثرت بما قبلها

- ظهرت هذه النظريه مع ظهور الشركات المساهمه
- الذي يملك صافي أصول الشركه هي الشركه نفسها و ليس المالك و عليه فأن الاصول الخاصه بالشركه هي حق لطرفين هم (المالكون و الدائنون) و عليه تكون قائمة الدخل كالتالي :



- في حالة أفلاس الشركه لا يتم مطالبة المالك بأمواله الخاصه و عليه فأن أكبر خساره يتحملها المالك هو ما تم أستثماره في أسهم الشركه (المسؤوليه محدوده)
- أي أن

c. نظرية الاموال Fund Theory (تتعلق بالمنشأت الغير ربحيه و المؤسسات الحكوميه)

- تتعلق بالمنشأت الغير ربحيه و المؤسسات الحكوميه
- هنالك تخصيص أموال و يتم رسم كيفية توزيع الاموال
- الاصول يكون عليها قيود. فهنالك قيود على التصرف بالاموال

المبادئ Principles

حسب المعايير الامريكيه :

1) مبدأ الكلفه التاريخيه Historical cost principle
2) مبدأ الاعتراف بالايراد Revenue recognition
3) مبدأ المقابلهMatching
4) مبدأالافصاح Full exploser

1. مبدأ الكلفه التاريخيه :

خرج هذا المبدأ من فرضية الاستمراريه و يعني تسجيل الاصل بالكلفه التي تم بها التبادل بين الطرفين يوم الشراء و البيع (سعر الاستحواذ) و هو الكلفه الاكثر فائده لاغراض القياس و التحليل لعناصر القوائم الماليه لانه محدد و يمكن التحقق منه بموجب المستندات و الفواتير (موثوقيه) حيث يتم تسجيل الاصل بهذه التكلفه و يبقى عليها الى أن يتم تحقق البيع أو أن يخفض نقيمة الاستهلاك .

و حسب مبدأ الكلفه التاريخيه فأن الاصل قد يتم الحصول عليه بأحد الطرق التاليه :

1) القيمه النقديه : كشراء أرض مقابل 10000 دينار " سعر السوق بتاريخ الشراء " و يكون القيد كالتالي

10000 من ح/ الاراضي

10000 الى ح/ النقديه

2) النقد المكافئ : كشراء أرض على أن يتم السداد بموجب كمبياله بعد سنتين 10000 دينار و فائده 10%

الفائده = (%110) ^2 × 10000 = 2100

من مذكورين

10000 ح/ الاراضي

2100 ح/ فائدة أوراق دفع

12100 الى ح/ أوراق الدفع

3) أصدار أسهم أو سندات : كشراء أرض على أن بأصدار 10000 سهم قيمته السوقيه 10 دنانير و قيمته الاسميه دينار و كانت قيمة الاصل 100000 دينار

100000 من ح/ الاراضي / أو الاصل

الى مذكورين

10000 ح/ أسهم عاديه

90000 ح/ راسمال أضاقي مدفوع

4) المبادله : المبادله لها شروط

- تساوي القيم العادله للاصول المتبادله

	سياره A	سيارهB
فلو كان التبادل بين سيارتين		
و كانت القيمه للعادله	1000	1500
فان تبادل السيارتين يضاف اليه	500+	
أي السياره	A+ 500 دينار مقابل	السياره B

- المبادله تعتمد على ما أذا كانت الاصول متشابهه أو متشابهه

في الاصول المتشابهه = > يتم الاعتراف بالخساره أما الربح فيعتبر ربح غير متحقق و ينقص من قيمة الاصل الجديد

في الاصول غير المتشابهه = > يتم الاعتراف بالربح أو الخساره

الربح و الخساره => هو الفرق بين القيمه الدفتريه و القيمه العادله للاصل

القيمه العادله > من القيمه الدفتريه => ربح

القيمه العادله < من القيمه الدفتريه => خساره

مثال : يبادل أصول متشابهه	الاصل القديم	الاصل الجديد
قيمه الاصل الدفتريه التاريخيه (شراء)	150	
متراكم الاسنهلاك	15	
القيمه الدفتريه	135	
القيمه العادله	160	170
يتم دفع (نقدا)	10	
قيمة المبادله	170	170

هنالك ربح غير متحقق (كون الاصول متشابهه) بقيمة 25 دينار (160 - 135)

هذا الربح الغير متحقق سيتحقق مع مرور الزمن من خلال الاستهلاك المخفض على الاصل الجديد (حيث تخفض قيمته بقيمة الربح) أو عند بيعه و تحقيق الربح و عليه يكون القيد :

من مذكورين

145 ح/ الاصل الجديد

15 ح/ أستهلاك متلاكم (الاصل القديم)

الى مذكورين
150 ح/ الاصل القديم
10 ح/ النقديه

5) المنح و الهبات غير النقديه
أن الهبات (هبات حكوميه أو مؤسسيه) التي تكون على شكل أصول مسموح بيعها أو نقديه تعالج كأيرادات رأس المال الممنوح أما الهبات تاني جاءت على شكل أصول و لا يسمح ببيعها فأنها كانت تعالج من خلال تسجيل هذه الاصول مقابل زيادة رأس المال الا أنه تم التعديل على ذلك و المثالالتالي يوضح ذلك :

تسلمت الشركه هبات حكوميه أجهزة كمبيوتر لدعم الشركات بتطوير أعمالها و كانت قيمة الاجهزه 10.000 دينار
الطريقه التقليديه للمعالجه المحاسبيه :-

10000 من ح/ الاصول (أجهزة كمبيوتر)
10000 الى ح/ رأس المال الممنوح Contributed Capital (ضمن حقوق الملكيه)
و عليه يتم أستهلاك الاجهزه و يبقى رأس المال الممنوح

(الاعتراض على هذه الطريقه) :
رأس المال الممنوح ليس حقا من حقوق المالكين للشركه (حيث أنهم لم يدفوا لزيادة رأس المال و لم يتم تحقيق أرباح وحجزها ليتم زيادة حقوقهم.
الاعتراض جعل هذه المعالجه غير مقبوله لدى البعض و عليه لا بد من وجود حل يجد قبولا عاما
و الحل جاء بالقيد التالي : من ح/ الاصول (أجهزة كمبيوتر)
الى ح/ أيرادات غير متحققه (التزامات)
و تم الخروج بمبداء جديد (قديم) و تطبيقه و لقي قبولا عاما.
و أصبحت المعالجه المحاسبيه لهذه الاصول كأيرادات غير متحققه يتم تحققها بمرور الزمن باستهلاك هذه الاجهزه كالتالي :-

عند أستلام الاجهزه 10000 من ح/ الاصول (أجهزة كمبيوتر)
10000 الى ح/ أيرادات غير متحققه (التزامات)

و تظهر في الميزانيه كالتالي :
الاصول أجهزة كمبيوتر 10000
- أيرادات غير متحققه 10000
00000

في نهاية السنه الاولى : 2000 من ح/ الايرادات غير المتحققه
2000 الى ح/ الايرادات
تحقق الايراد بنسبة الاستهلاك

2000 من ح/ مصروف الاستهلاك
2000 الى ح/ مجمع أستهلاك أجهزة الكمبيتر
أثبات الاستهلاك على الاجهزه على فرض الاستهلاك يتم على 5 سنوات

و تظهر في الميزانيه كالتالي :

الاصول
أجهزة كمبيوتر 10000
- مجمع أستهلاك 2000
- أيرادات غير متحققه 8000
0000

- نلاحظ من طريقة المعالجه أنها ربطت بتوافقها مع المدخل الاخلاقي من حيث أنها وفرت العداله في العرض و العداله في الاحتساب و صادقه في عكس الواقع (التداخل بين المداخل)
- نلاحظ أن الاصول و الدخل لا يتأثران بتلك الطريقه حيث يتم تحقيق أيراد مساوي للاستهلاك مما لا يؤثر على قائمة الدخل و كذلم ما يتم تخفيضه من قيمة الايرادات غير المتحققه يتم أضافته الى مجمع الاستهلاك مما يحافظ على صافي قيمة الاجهزه (الاصول) في الميزانيه صفر و عليه لا تتأثر قائمة المركز المالي .
- وجهة النظر تقول أن الشركه نتيجة أستخدامها أجهزة الحاسوب (تطوير أساليب العمل) فأن ذلك سيعكس في زيادة أرباحها العاديه نتيجة زيادة الايرادات أو تخفيض المصروفات أو الاثنان معا نتيجة أستخدام هذه الاصول الممنوحه للشركه كهبات.

2. مبدأ الاعتراف بالايراد :

يتم الاعتراف بالايراد في الحالات التاليه :

- عند نقطة البيع
- قبل نقطة البيع
- بعد نقطة البيع

الاعتراف بالايراد عند نقطة البيع : نقطة البيع هي النقطه التي يتم عندها أكتمال عملية المبادله بنقل الملكيه أو أداء الخدمه للعميل و يكون الايراد قد تحقق Realized نقدا أو أصبح قابلا للتحقق Realizable حيث لا يوجد شك في التزام المدينون بالتسديد

و يكون القيد من ح/ النقديه أو المدينون
الى ح/ المبيعات أو الايرادات

فالعمليه حصلت و سجلت و هي صحيحه فالايراد تحقق و هي ملائمه لمتخذ القرار و موثوقه

الاعتراف بالايراد قبل نقطة البيع : تستخدم في العقود الانشائيه و المقاولات و البضاعه التي تحتاج لفتره زمنيه طويله قبل أنجازها و تحقيق الايراد . و هنا يسمح بالاعتراف قبل أكتمال تحقق الايراد (نقطة البيع) لتحقيق الملائمة حيث أنه ليس من الملائم أن ينتظر متخذ القرار حتى نهاية العمليه التي قد تأخذ عدة سنين لاتخاذه لقراراته . و أن كان ذلك على حساب الموثوقيه التي تكون عند نقطة البيع حيث أنه قبل نقطة البيع لا نعرف بالضبط كم ستكلف العمليه فعلا كما أن العمليه لسبب ما قد لا تكتمل .
فهنا يتم التضحيه بالموثوقيه من أجل الملائمه (أي تم تغليب الملائمه على الموثوقيه)

طريقة نسبة الانجاز (percentage-of-completion method) و يكون يتوفر الشروط التاليه:

a. مدة العقد محدده
b. الانجاز متفق عليه من قبل الطرفين للعقد
c. تقديرات الانجاز ذات موثوقيه مقبوله و يمكن أن يعول عليها

الخطوات : (عقد الانشاءات / المقاوله)

1. نسبة الانجاز = كلفة الانجاز لتاريخه / الكلفة الكليه المتوقعه
2. العائد لتاريخه = العائد المتوقع الكلي × نسبة الانجاز (1)
3. عائد الفتره = العائد المتحقق لتاريخه – العائد المتحقق للفترات السابقه (2)
4. مجمل الربح = عائد الفتره (3) – مصاريف الفتره

مثال :

أتفقت الشركه (س) مع المقاول (ص) على بناء عماره بمبلغ (50000) دينار و كانت الكلفه التقديريه (40000) دينار و في نهاية الفتره الماليه الاولى للمشروع كانت الكلفه (10000) دينار و المطالبات تحت الانجاز (9000) دينار و بلغت التسديدات المستلمه (7500) دينار .

الحل:

قيود طريقة نسبة الانجاز : (عقد الانشاءات / المقاوله)	Cr	Dr

		Cost of Construction كلفة الانشاءات / المقاوله	1
10000		من ح/ مقاوله تحت الانجاز (CIP) Construction in process	
	10000	الى ح/ النقديه, المواد, الاجور ..الخ	
		Progress billings تقديم مطالبات / المقاوله	2
9000		من ح/ المدينون Accounts receivable	
	9000	الى ح/ مطالبات مقاوله تحت الانجاز Billings on Construction in process	
		Cost of Construction تحصيل مطالبات / المقاوله	3
7500		من ح/ النقدية Cash	
	7500	الى ح/ المدينون Accounts receivable	
		recognize revenue الاعتراف بالعائد / المقاوله	4
		نسبة الانجاز = 10000 ÷ 40000 = 25% الربح الكلي المتوقع = 50000 - 40000 = 10000 دينار	
		الربح الخاص بالفتره = 10000 × 25% = 2500 دينار	
		من مذكورين	
10000		ح/ مصاريف المقاوله Construction expenses	
2500		ح/ مقاوله تحت الانجاز (CIP) Construction in process	
	12500	الى ح/ أيراد المقاوله Revenue Construction	
		ترحيل القيود	
	الى ميزانيه	مقاوله تحت الانجاز الانجاز (CIP) Construction in process	1
10000		الى ح/ النقديه, المواد, الاجور ..الخ	
2500		الى ح/ أيراد المقاوله Revenue Construction	
	12500	**الرصيد**	
	الى ميزانيه	مطالبات مقاوله تحت الانجاز Billings on Construction in process	2
	9000	من ح/ المدينون Accounts receivable	
	9000	**الرصيد**	
	الى ميزانيه	المدينون Accounts receivable	3
9000		الى ح/ مطالبات مقاوله تحت الانجاز	
	7500	من ح/ النقدية Cash	
1500		**الرصيد**	
	الى ميزانيه	النقديه, المواد, الاجور ..الخ	4
	10000	الى ح/ النقديه, المواد, الاجور ..الخ	
7500		من ح/ النقدية Cash	
-2500		**الرصيد**	
	الى قائمة دخل	مصاريف المقاوله Construction expenses	5
10000		الى ح/ أيراد المقاوله Revenue Construction	
	10000	**الرصيد**	
	الى قائمة دخل	أيراد المقاوله Revenue Construction	6
	12500	من مذكورين	
38000	70500	**الرصيد**	

		القوائم الماليه
		قائمة الدخل
	12500	أيراد المقاوله Revenue Construction

Construction expenses مصاريف المقاوله			10000
الربح			**2500**
الميزاميه	أول المدة		أخر المدة
الاصول			
النقديه	10000		7500
Accounts receivable المدينون			1500
Construction in process (CIP) مقاوله تحت الانجاز		12500	
مطالبات مقاوله تحت الانجاز		9000	
زيادة المقاوله عن المطالبات			3500
أجمالي الاصول	**10000**		**12500**
حقوق الملكيه			
رأس المال	10000		10000
أرباح محتجزه			2500
أجمالي حقوق ملكيه	**10000**		**12500**

نلاحظ أن حقوق الملكيه أزدادت من 10000 الى 12500 (2500 هي 25% من الربح الكلي للمقاوله) أي بنسبة الانجاز البالغه 25%

في حالة المطالبات أعلى من المقاوله تحت الانجاز مثل

ـ مطالبه تحت الانجاز	1900
ـ مقاوله تحت الانجاز	1125
الالتزام	775

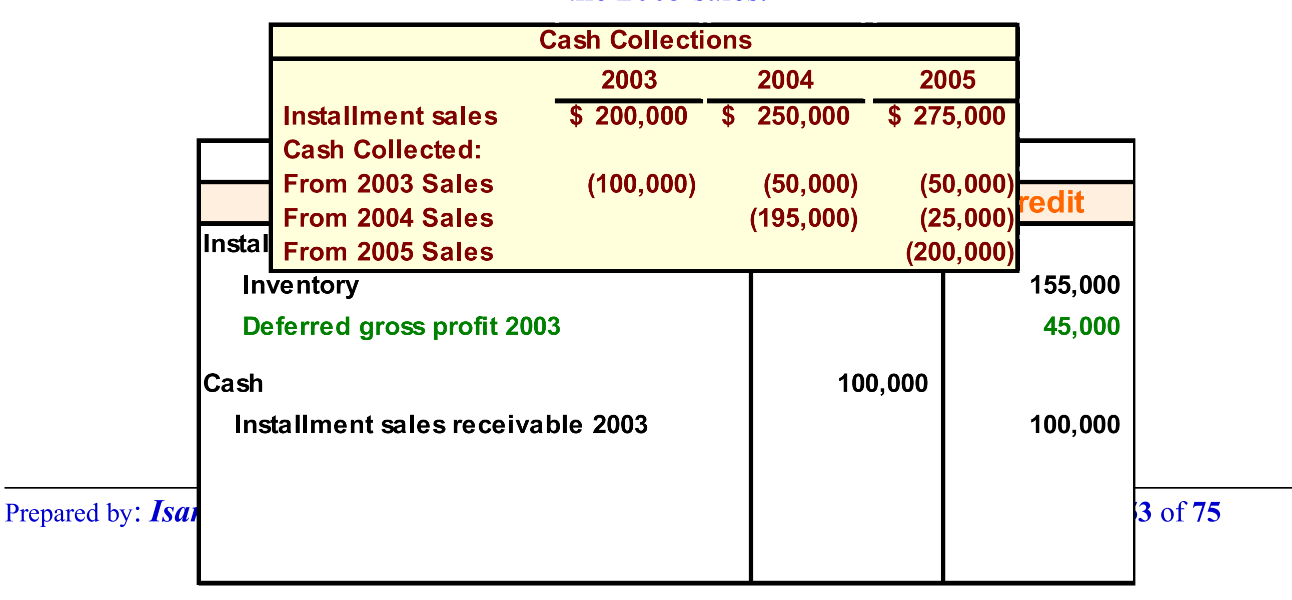
الاعتراف بالايراد قبل نقطة البيع : تستخدم في حالة عدم التأكد من التزام المدينين بدفع ما يترتب عليهم عند نقطة البيع فيكون الاعتراف بالايراد بمقدار المبالغ المسدده (و هذا يكون في حالة البيع بالاقساط أو في حالة وجود مدين و توفر درجه من عدم التاكد من قدرته على السداد)

مثال : Clarke, Inc. had the following installment sales in addition to its regular sales.

INSTALLMENT METHOD OF PROFIT RECOGNITION

	2003	2004	2005	
Installment sales	$200,000	$250,000	$275,000	
Cost of sales	155,000	190,000	220,000	
Gross profit	$45,000	$60,000	$55,000	160,000
Gross profit percentage	22.50%	24.00%	20.00%	

At Dec. 31, 2005, Clarke, Inc. is still owed $30,000 from the 2004 sales and $75,000 from the 2005 sales.



Cash Collections

	2003	2004	2005
Installment sales	$ 200,000	$ 250,000	$ 275,000
Cash Collected:			
From 2003 Sales	(100,000)	(50,000)	(50,000)
From 2004 Sales		(195,000)	(25,000)
From 2005 Sales			(200,000)

Instal...		...redit
Inventory		155,000
Deferred gross profit 2003		45,000
Cash	100,000	
Installment sales receivable 2003		100,000

Deferred gross profit is the difference between the selling .price and the cost of the inventory

This entry records the Realized Gross Profit by adjusting the Deferred Gross Profit account.

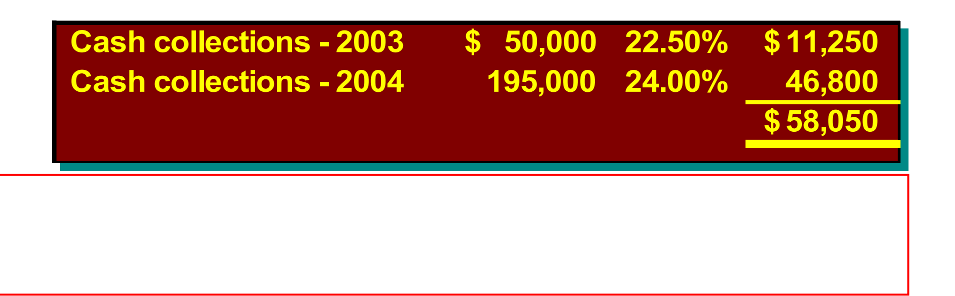
General Journal		
Description	**Debit**	**Credit**
Installment sales receivable 2003	200,000	
Inventory		155,000
Deferred gross profit 2003		45,000
Cash	100,000	
Installment sales receivable 2003		100,000
Deferred gross profit 2003	22,500	
Realized gross profit		22,500
($100,000 collected x 22.50%)		

During 2004, Clarke collected $50,000 on its 2003 installment sales and $195,000 on its 2004 installment sales.

General Journal		
Description	**Debit**	**Credit**
Installment sales receivable 2004	250,000	
Inventory		190,000
Deferred gross profit 2004		60,000
Cash	245,000	
Installment sales receivable 2003		50,000
Installment sales receivable 2004		195,000
Deferred gross profit 2003	11,250	
Deferred gross profit 2004	46,800	

During ... 95,000 on its 2004

General Journal		
Description	**Debit**	**Credit**
Installment sales receivable 2004	250,000	
Inventory		190,000
Deferred gross profit 2004		60,000
Cash	245,000	
Installment sales receivable 2003		50,000
Installment sales receivable 2004		195,000
Deferred gross profit 2003	11,250	
Deferred gross profit 2004	46,800	



Cash collections - 2003	$ 50,000	22.50%	$ 11,250
Cash collections - 2004	195,000	24.00%	46,800
			$ 58,050

General Journal		
Description	**Debit**	**Credit**
Installment sales receivable 2005	275,000	
Inventory		220,000
Deferred gross profit 2005		55,000
Cash	275,000	
Installment sales receivable 2003		50,000
Installment sales receivable 2004		25,000
Installment sales receivable 2005		200,000
Deferred gross profit 2003	11,250	
Deferred gross profit 2004	6,000	
Deferred gross profit 2005	40,000	
Realized gross profit		57,250

Cash Collection on Installment Sales in 2005			
2003	$ 50,000	22.50%	$ 11,250
2004	25,000	24.00%	6,000
2005	200,000	20.00%	40,000
	$ 275,000		$ 57,250

Deferred Gross Profit 2005			
2005	40,000	55,000	2005
		15,000	
		30,000	

Deferred Gross Profit 2004			
2004	46,800	60,000	2004
2005	6,000		
		7,200	
		14,400	

Deferred Gross Profit 2003			
2003	22,500	45,000	2003
2004	11,250		
2005	11,250		
		-	
		-	

Installment sales receivable 2004	$ 30,000
Installment sales receivable 2005	75,000
Installment accounts receivable	$ 105,000
Deferred gross profit 2004	$ 7,200
Deferred gross profit 2005	15,000
Deferred gross profit	$ 22,200

Balance Sheet

Installment accounts receivable	$ 105,000
Less: Deferred gross profit	(22,200)
Net Installment accounts receivable	$ 82,800

Cost recovery method

Clarke, Inc. had the following installment sales in addition to its regular sales. The company .uses the cost recovery method to account for installment sales

	2003	2004	2005
Installment sales	$200,000	$250,000	$275,000
Cost of sales	155,000	190,000	220,000
Gross profit	$45,000	$60,000	$55,000
Gross profit percentage	22.50%	24.00%	20.00%

.The following schedule shows the pattern of cash collections for the three year period

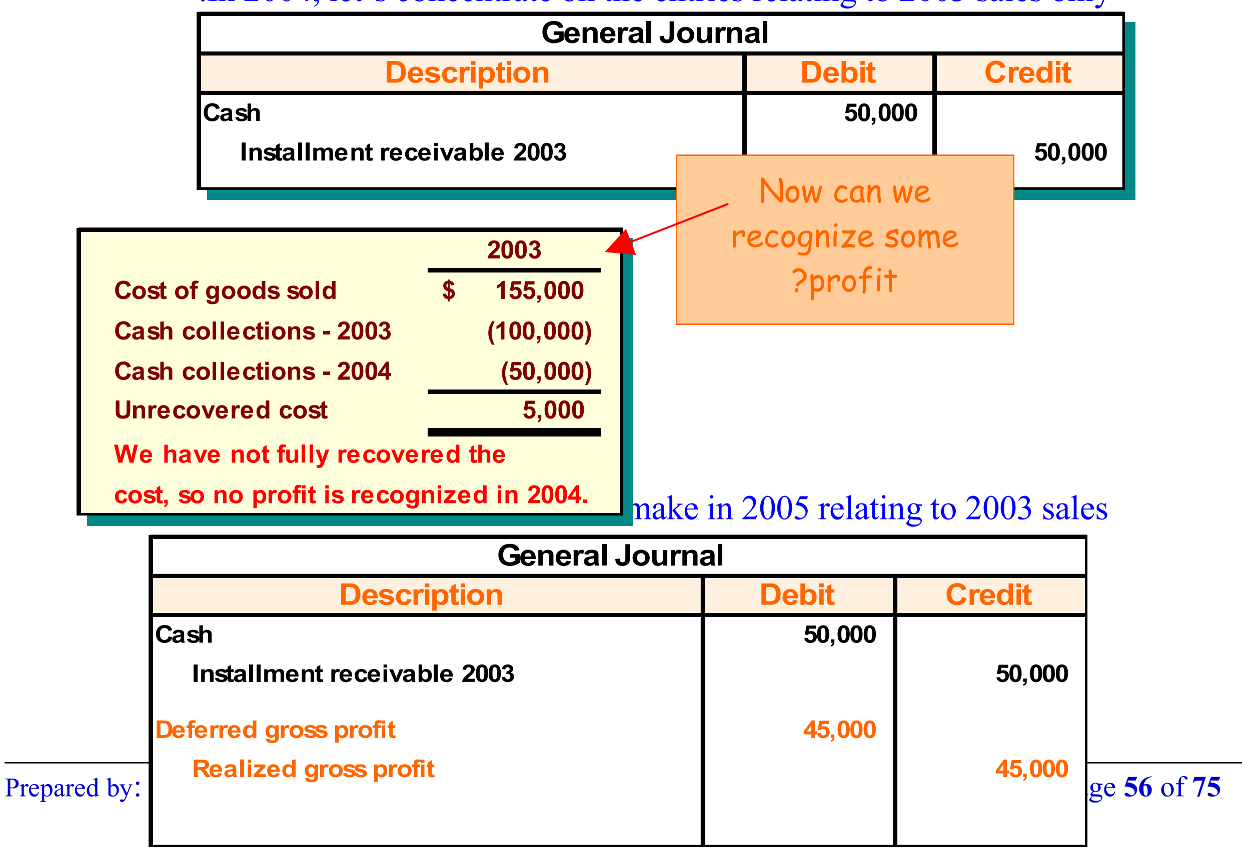
	Year of Collection		
Year of Sale	2003	2004	2005
2003	$100,000	$50,000	$50,000
2004		195,000	25,000
2005			200,000
COGS	$ 155,000	$ 190,000	$ 220,000

Under the cost recovery method profit is not recognized until the seller has recovered all of the .cost of the goods sold

General Journal		
Description	Debit	Credit
Installment receivable 2003	200,000	
Inventory		155,000
Deferred gross profit 2003		45,000
Cash	100,000	
Installment receivable 2003		100,000

The entries are exactly the same as under the Installment Method—EXCEPT that there is not an entry to realize gross profit. Since we have not collected cash in excess of COGS, no gross .profit is recognized in 2003

.In 2004, let's concentrate on the entries relating to 2003 sales only



General Journal		
Description	Debit	Credit
Cash	50,000	
Installment receivable 2003		50,000

	2003
Cost of goods sold	$ 155,000
Cash collections - 2003	(100,000)
Cash collections - 2004	(50,000)
Unrecovered cost	5,000

We have not fully recovered the cost, so no profit is recognized in 2004.

make in 2005 relating to 2003 sales

General Journal		
Description	Debit	Credit
Cash	50,000	
Installment receivable 2003		50,000
Deferred gross profit	45,000	
Realized gross profit		45,000

We have fully recovered the $155,000 cost during 2005, so the entire deferred gross profit will .be recognized

Percentage-of-Completion Method

Geller Construction entered into a three-year contract to build a containment vessel for .Southeast Power Company. Presented below is information about the contract

	Year 1	Year 2	Year 3
Cost incurred to date	$250,000	$800,000	$1,200,000
Estimated cost to complete	1,000,000	425,000	0
Progress billing to date	250,000	775,000	1,400,000
Cash collections to date	225,000	695,000	1,100,000
Contract price	$1,400,000		

Let's see how Geller will account for the revenues and cost of this project using the .percentage-of-completion method

	Year 1	Year 2	Year 3
Costs to date	$250,000	$800,000	$1,200,00
Cost to complete	1,000,000	425,000	0
Estimated total cost	$1,250,000	$1,225,000	$1,200,00
Percent complete to date	20.00%	65.31%	100.00
Percent completed earlier		-20.00%	
Percent completed this year		45.31%	
Total revenue		$ 1,400,000	$ 1,400,00
Percent completed this year		45.31%	
Revenue this year		$ 634,340	
Revenue recorded earlier			634,340
Revenue in last year			$ 765,660
Costs this year		550,000	400,000
Gross profit		$ 84,340	$ 365,660

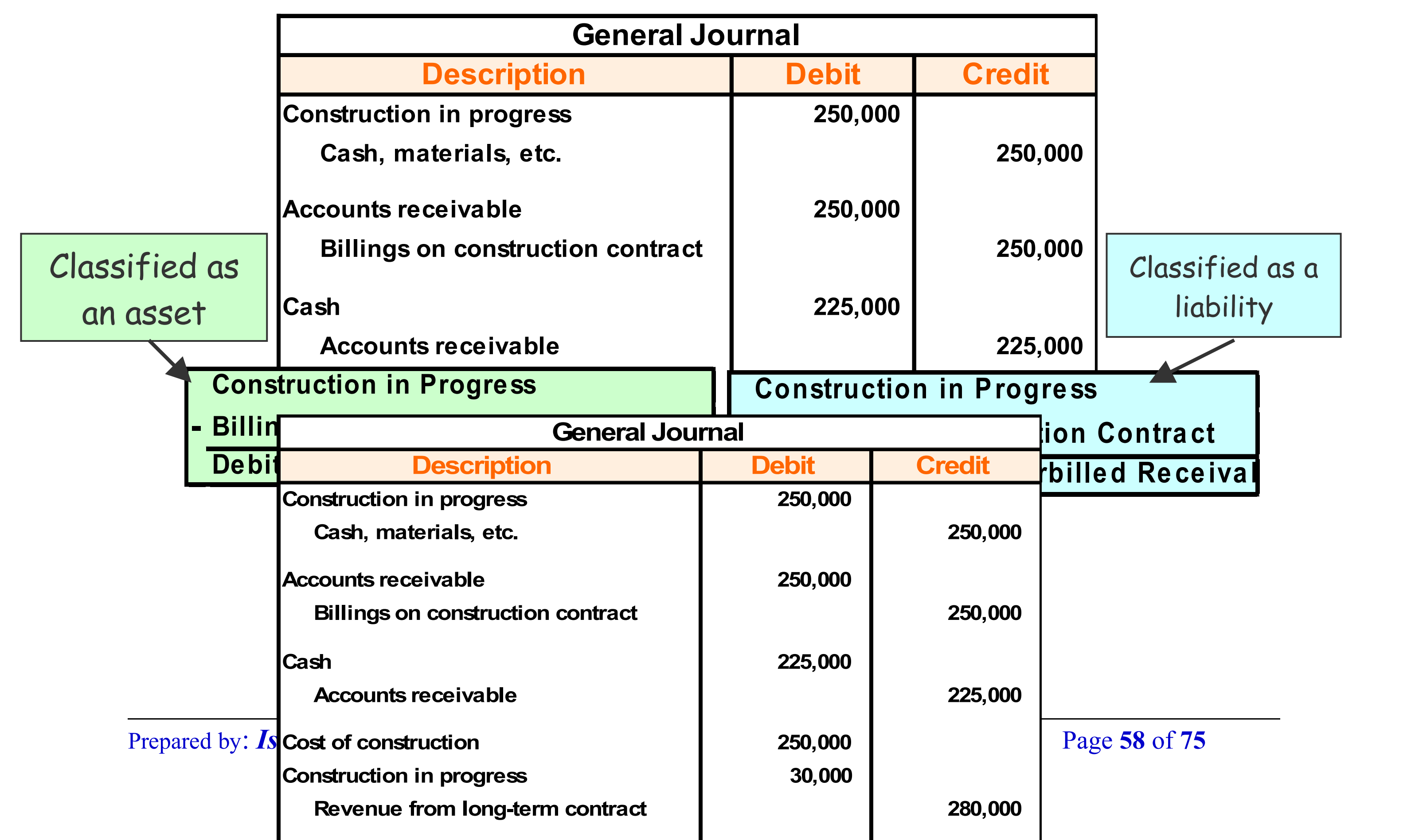
= $1,250,000 ÷ $250,000

	Year 1	Year 2	Year 3
Costs to date	$250,000	$800,000	$1,200,00
Cost to complete	1,000,000	425,000	0
Estimated total cost	$1,250,000	$1,225,000	$1,200,00
Percent complete to date	20.00%	65.31%	100.00
Percent completed earlier		-20.00%	
Percent completed this year		45.31%	
Total revenue	$ 1,400,000	$ 1,400,000	$ 1,400,00
Percent completed this year	20.00%	45.31%	
Revenue this year	$ 280,000	$ 634,340	
Revenue recorded earlier			914,34
Revenue in last year			$ 485,66
Costs this year	250,000	550,000	400,00
Gross profit	$ 30,000	$ 84,340	$ 85,66

General Journal		
Description	**Debit**	**Credit**
Construction in progress	250,000	
Cash, materials, etc.		250,000
Accounts receivable	250,000	
Billings on construction contract		250,000
Cash	225,000	
Accounts receivable		225,000

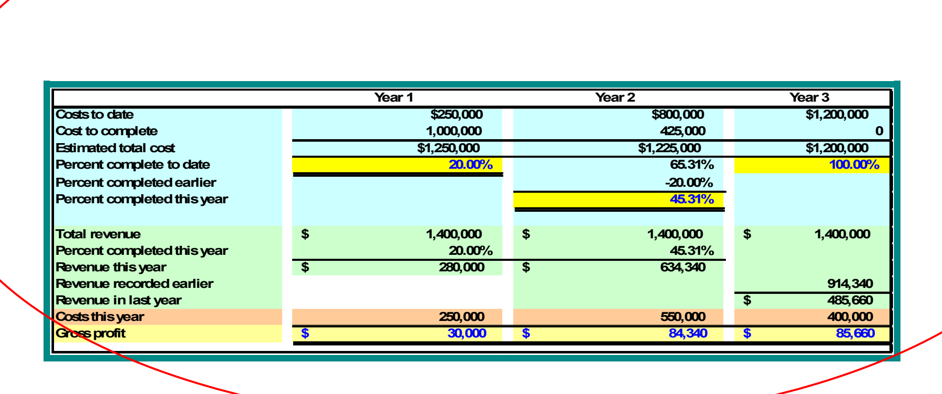
Contra account to CIP

	Year 1	Year 2	Year 3
Cost incurred to date	$250,000	$800,000	$1,200,[illegible]
Estimated cost	1,000,000	425,000	0
Progress billing to date	250,000	775,000	1,400,[illegible]
Cash collections to date	225,000	695,000	1,100,[illegible]
Contract price	$1,400,000		



General Journal		
Description	**Debit**	**Credit**
Construction in progress	250,000	
Cash, materials, etc.		250,000
Accounts receivable	250,000	
Billings on construction contract		250,000
Cash	225,000	
Accounts receivable		225,000

General Journal		
Description	**Debit**	**Credit**
Construction in progress	250,000	
Cash, materials, etc.		250,000
Accounts receivable	250,000	
Billings on construction contract		250,000
Cash	225,000	
Accounts receivable		225,000
Cost of construction	250,000	
Construction in progress	30,000	
Revenue from long-term contract		280,000



	Year 1	Year 2	Year 3
Costs to date	$250,000	$800,000	$1,200,000
Cost to complete	1,000,000	425,000	0
Estimated total cost	$1,250,000	$1,225,000	$1,200,000
Percent complete to date	20.00%	65.31%	100.00%
Percent completed earlier		-20.00%	
Percent completed this year		45.31%	
Total revenue	$ 1,400,000	$ 1,400,000	$ 1,400,000
Percent completed this year	20.00%	45.31%	
Revenue this year	$ 280,000	$ 634,340	
Revenue recorded earlier			914,340
Revenue in last year			$ 485,660
Costs this year	250,000	550,000	400,000
Gross profit	$ 30,000	$ 84,340	$ 85,660

General Journal		
Description	**Debit**	**Credit**
Construction in progress	250,000	
Cash, materials, etc.		250,000
Accounts receivable	250,000	
Billings on construction contract		250,000
Cash	225,000	
Accounts receivable		225,000
Cost of construction	250,000	
Construction in progress	30,000	
Revenue from long-term contract		280,000
Revenue from long-term contract	280,000	
Cost of construction		250,000
Retained earnings		30,000

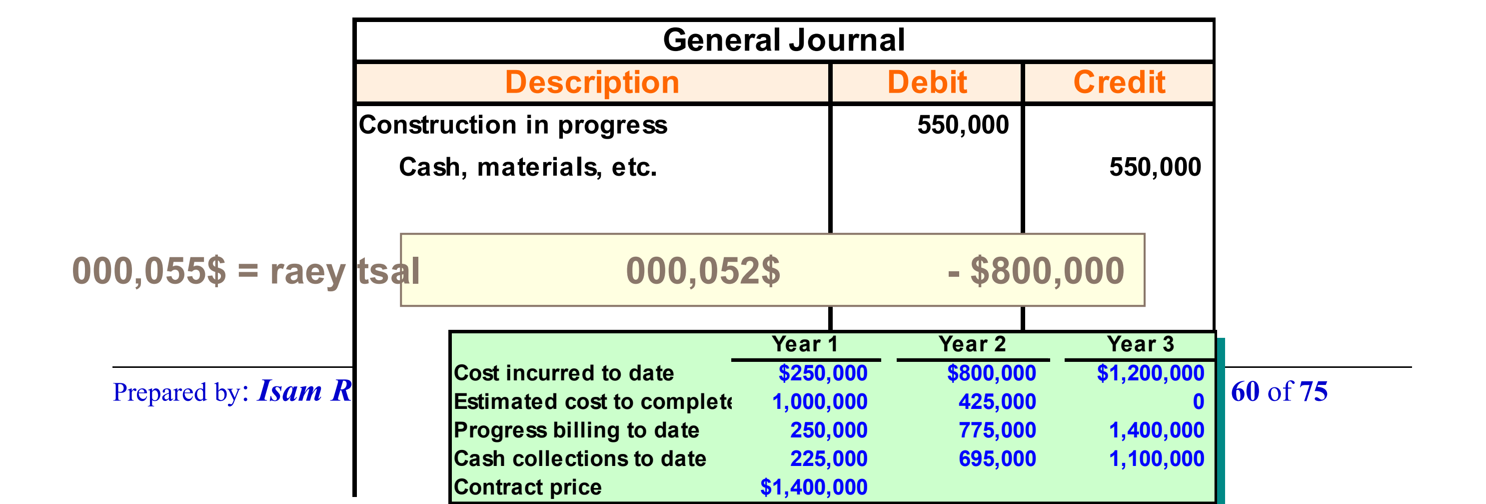
Closing Entry

	Year 1	Year 2	Year 3
Costs to date	$250,000	$800,000	$1,200,000
Cost to complete	1,000,000	425,000	0
Estimated total cost	$1,250,000	$1,225,000	$1,200,000
Percent complete to date	20.00%	65.31%	100.00%
Percent completed earlier		-20.00%	
Percent completed this year		45.31%	
Total revenue	$ 1,400,000		$ 1,400,000
Percent completed this year	20.00%		
Revenue this year	$ 280,000		
Revenue recorded earlier			280,000
Revenue in last year			$ 1,120,000
Costs this year	250,000		400,000
Gross profit	$ 30,000		$ 720,000

65.31% = $1,225,000 ÷ $800,000

	Year 1	Year 2	Year 3
Costs to date	$250,000	$800,000	$1,200,000
Cost to complete	1,000,000	425,000	0
Estimated total cost	$1,250,000	$1,225,000	$1,200,000
Percent complete to date	20.00%	65.31%	100.00%
Percent completed earlier		-20.00%	
Percent completed this year		45.31%	
Total revenue	$ 1,400,000	$ 1,400,000	$ 1,400,000
Percent completed this year	20.00%	45.31%	
Revenue this year	$ 280,000	$ 634,340	
Revenue recorded earlier			914,340
Revenue in last year			$ 485,660
Costs this year	250,000	550,000	400,000
Gross profit	$ 30,000	$ 84,340	$ 85,660

Total expenses	$ 800,000
Expenses last year	(250,000)
Current expenses	$ 550,000



General Journal		
Description	**Debit**	**Credit**
Construction in progress	550,000	
Cash, materials, etc.		550,000

000,055$ = raey tsal 000,052$ - $800,000

	Year 1	Year 2	Year 3
Cost incurred to date	$250,000	$800,000	$1,200,000
Estimated cost to complete	1,000,000	425,000	0
Progress billing to date	250,000	775,000	1,400,000
Cash collections to date	225,000	695,000	1,100,000
Contract price	$1,400,000		

General Journal

Description	Debit	Credit
Construction in progress	550,000	
Cash, materials, etc.		550,000
Accounts receivable	525,000	
Billings on construction contract		525,000

last year = $525,000 $250,000 - $775,000

	Year 1	Year 2	Year 3
Cost incurred to date	$250,000	$800,000	$1,200,000
Estimated cost to com	1,000,000	425,000	0
Progress billing to date	250,000	775,000	1,400,000
Cash collections to date	225,000	695,000	1,100,000
Contract price	$1,400,000		

General Journal

Description	Debit	Credit
Construction in progress	550,000	
Cash, materials, etc.		550,000
Accounts receivable	525,000	
Billings on construction contract		525,000
Cash	470,000	
Accounts receivable		470,000

General Journal

Description	Debit	Credit
Construction in progress	550,000	
Cash, materials, etc.		550,000
Accounts receivable	525,000	
Billings on construction contract		525,000
Cash	470,000	
Accounts receivable		470,000
Cost of construction	550,000	
Construction in progress	84,340	
Revenue from long-term contract		634,340

	Year 2	Year 3
Costs to date	$800,000	$1,200,000
Cost to complete	425,000	0
Estimated total cost	$1,225,000	$1,200,000
Percent complete to date	65.31%	100.00%
Percent completed earlier	-20.00%	
Percent completed this year	45.31%	
Total revenue	$ 1,400,000	$ 1,400,000
Percent completed this year	45.31%	
Revenue this year	$ 634,340	
Revenue recorded earlier		914,340
Revenue in last year		$ 485,660
Costs this year	550,000	400,000
Gross profit	$ 84,340	$ 85,660

General Journal		
Description	**Debit**	**Credit**
Construction in progress	550,000	
Cash, materials, etc.		550,000
Accounts receivable	525,000	
Billings on construction contract		525,000
Cash	470,000	
Accounts receivable		470,000
Cost of construction	550,000	
Construction in progress	84,340	
Revenue from long-term contract		634,340
Revenue from long-term contract	634,340	
Cost of construction		550,000
Retained earnings		84,340

Closing Entry

	Year 1	Year 2	Year 3
Costs to date	$250,000	$800,000	$1,200,000
Cost to complete	1,000,000	425,000	0
Estimated total cost	$1,250,000	$1,225,000	$1,200,000
Percent complete to date	20.00%	65.31%	100.00%
Percent completed earlier		-20.00%	
Percent completed this year		45.31%	
Total revenue	$ 1,400,000	$ 1,400,000	
Percent completed this year	20.00%	45.31%	
Revenue this year	$ 280,000	$ 634,340	
Revenue recorded earlier			
Revenue in last year			
Costs this year	250,000	550,000	
Gross profit	$ 30,000	$ 84,340	

	Year 1	Year 2	Year 3
Costs to date	$250,000	$800,000	$1,200,000
Cost to complete	1,000,000	425,000	0
Estimated total cost	$1,250,000	$1,225,000	$1,200,000
Percent complete to date	20.00%	65.31%	100.00%
Percent completed earlier		-20.00%	
Percent completed this year		45.31%	
Total revenue	$ 1,400,000	$ 1,400,000	$ 1,400,000
Percent completed this year	20.00%	45.31%	
Revenue this year	$ 280,000	$ 634,340	
Revenue recorded earlier			914,340
Revenue in last year			$ 485,660
Costs this year	250,000	550,000	400,000
Gross profit	$ 30,000	$ 84,340	$ 85,660

General Journal

Description	Debit	Credit
Construction in progress	400,000	
Cash, materials, etc.		400,000
Accounts receivable	625,000	
Billings on construction contract		625,000
Cash	405,000	
Accounts receivable		405,000
Cost of construction	400,000	
Construction in progress	85,660	
Revenue from long-term contract		485,660
Revenue from long-term contract	485,660	
Cost of construction		400,000
Retained earnings		85,660

Construction in Progress

	Debit	Credit
Year 1	250,000	
	30,000	
Year 2	550,000	
	84,340	
Year 3	400,000	
	85,660	
	1,400,000	

Billings on Construction Contract

Debit	Credit	
	250,000	Year 1
	525,000	Year 2
	625,000	Year 3
	1,400,000	

.Entry to transfer title to the customer

General Journal		
Description	**Debit**	**Credit**
Billings on construction contract	1,400,000	
Construction in progress		1,400,000

Completed Contract Method

Geller Construction entered into a three-year contract to build a containment vessel for .Southeast Power Company. Presented below is information about the contract

	Year 1	Year 2	Year 3
Cost incurred to date	$250,000	$800,000	$1,200,000
Estimated cost to complete	1,000,000	425,000	0
Progress billing to date	250,000	775,000	1,400,000
Cash collections to date	225,000	695,000	1,100,000
Contract price	$1,400,000		

Let's see how Geller will account for the revenues and cost of this project using the

General Journal		
Description	**Debit**	**Credit**
Construction in progress	250,000	
Cash, materials, etc.		250,000
Accounts receivable	250,000	
Billings on construction contract		250,000
Cash	225,000	
Accounts receivable		225,000

Entries are identical to the entries for percentage of completion.

	Year 1	Year 2	Year 3
Cost incurred to date	$250,000	$800,000	$1,200,000
Estimated cost to com	1,000,000	425,000	0
Progress billing to date	250,000	775,000	1,400,000
Cash collections to date	225,000	695,000	1,100,000
Contract price	$1,400,000		

Gross profit is not recognized until project is complete.

General Journal

Description	Debit	Credit
Construction in progress	550,000	
Cash, materials, etc.		550,000
Accounts receivable	525,000	
Billings on construction contract		525,000
Cash	470,000	
Accounts receivable		470,000

Entries are identical to the entries for percentage of completion.

Year 3
$1,200,000
0
1,400,000
1,100,000

General Journal

Description	Debit	Credit
Construction in progress	400,000	
Cash, materials, etc.		400,000
Accounts receivable	625,000	
Billings on construction contract		625,000
Cash	405,000	
Accounts receivable		405,000
Cost of construction	1,200,000	
Construction in progress	200,000	
Revenue from long-term contract		1,400,000
Revenue from long-term contract	1,400,000	
Cost of construction		1,200,000
Retained earnings		200,000

.Gross profit is recognized in year 3 since project is complete

Construction in Progress		
Year 1	250,000	
Year 2	550,000	
Year 3	400,000	
Year 3	200,000	
	1,400,000	

Billings on Construction Contract		
	250,000	Year 1
	525,000	Year 2
	625,000	Year 3
	1,400,000	

.Entry to transfer title to the customer

General Journal		
Description	Debit	Credit
Billings on construction contract	1,400,000	
Construction in progress		1,400,000

Capital Maintinance Concepts المفاهيم المتعلقه بالمحافظه على رأس المال

1. Nominal Capital Concept مفهوم راس المال الاسمي

أحتساب رأس المال بالعدد الرسمي لوحده العمله (كالدينار مثلا) . وهذا مفهوم المحاسبه التقليديه لرأس المال الذي لا يعترف باختلاف قيم أو قوه وحدات العمله مع الزمن. معتمده على فرضية ثبات القيمه النقديه

.2 **مفهوم رأس المال الحقيقي** Real Capita Concept
يعتمد هذا المفهوم على مبدأ رأس المال الحقيقي Real Capital المتمثل بالقوه الشرائيه Purchasing Power لوحدة النقد. أن محاسبة القوه الشرائيه الثابته **CPP** Constant Purchasing Power تستخدم المعدل العام للاسعار **GPI** General Price Index في معالجة القوائم الماليه لتعكس قيمها بقيمة القوه الشرائيه للعمله في تاريخ أعداد الميزانيه. و هنا أعتمد المعدل العام للاسعار للوصول الى قيمة القوه الشرائيه لعلاقه العكسيه بينهما أن معدل الاسعار العام **GIP** يعتمد على أسعار مجموعه معينه من السلع و الخدمات و التي غالبا ما تستهلك من قبل ذوي الدخل المحدود في المجتمع و التي تختلف بمرور الزمن. ينعكس التغير في المعدل العام للاسعار على القوه الشرائيه لوحدة النقد حيث يكون معاكس له في الاتجاه و مساوي له بالمقدار. و قد كان الالمان هم أصحاب هذه الطريقه حيث أستخدموها لمعالجة التضخم الكبير الذي كانوا يعانون منه.

.3 **مفهوم رأس المال بالقيم الجاريه (الحاليه)** Current Cost Concept
أحتساب رأس المال عن طريق تقييم الطاقه الانتاجيه لصافي الاصول Productive Capacity (Assets) من خلال طريقة محاسبة القيم الجاريه Current Value Accounting حيث تعالج قيم نفس الاصول التي بدأت بها و ليس القيم النقديه المدفوعه لهذه الاصول. وبذلك هي لا ترى أن المعدل العام للاسعار يعكس التغير في قيم الاصول التي تمثل رأس المال, كون المعدل العام للاسعار متعلق بمعدل أرتفاع أو أنخفاض لمجموعه من السلع العديده و التي قد لا تعكس التغيير في قيمة الاصل الذي يتم معالجته في القوائم الماليه. و عليه فهي تنظر الى الاصل و ليس للنقد المدفوع لاقتناء الاصل و تعكسه بقيمته الحاليه بالسوق. و القيم الحاليه ثلاثة أنواع :

- القيمه الحاليه المتمثله بقيمة البيع (صافي القيمه البيعيه للاصل) Net Realizable Value
- القيمه الحاليه المتمثله بقيمة الاستبدال (سعر الشراء) Replacement Cost
- القيمه الحاليه المتمثله بقيم التدفقات النقديه المستقبليه التي سيحققها الاصل نتيجة أستخدامه (قيمة الاستخدام) Value In Use

.4 **المزاوجه ما بين مفهوم رأس المال الحقيقي و مفهوم الطاقه الانتاجيه** هنالك محاوله بعض الامريكيين الذين حاولوا الا أن نتائج محاولتهم لم تحقق النجاح في التوصل لحلول صحيحه و منطقيه.

محاسبة القوه الشرائيه الثابتة CPP Constant Purchasing Power

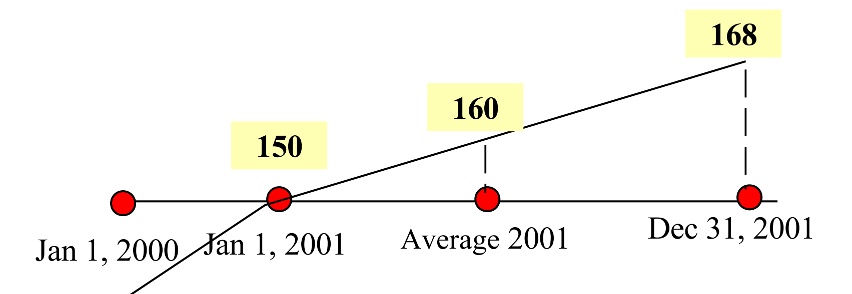
(على أفتراض زيادة الاسعار و الذي يعني أنخفاذ قوة العمله)

- حسب هذه الطريقه الاصول تبدو بأقل مما هي عليه و الربح يظهر عالي نتيجة قلة مصروف الاستهلاك
- الالتزامات النقديه (نقد تم أستلامه)ستربح لانه سيتم سدادها بالدينار الرخيص
- حسابات المدينون في الاصول (نقد لم يتم أستلامه) ستخسر لانه سيتم تسديدها بالدينار الرخيص
- الربح الناتج عن النقديه المستلمه و النقديه الغير مستلمه و الذي يتم أحتسابه يدعى ربح أو خسارة القوه الشرائيه الثابته CPP Gain or Loss . و الذي يضاف الى قائمة الدخل بعد معالجتها بالقوه الشرائيه.

مثال : تأسست شركة ABC بتاريخ 1 / 1 / 2000 بأستثمار 5000 دينار نقديه و 25000 دينار اليات و أعطيت اليك المعلومات التاليه :
تم شراء أرض بقيمة 12000 دينار بتاريخ 31 / 12 / 2000
تم أصدار سندات دين بقيمة 5000 دينار بتاريخ 31 /12 /2000
تم أصدار رأس المال بتاريخ 1 /1 /2000
الايرادات و المصاريف تدفقات حصلت بأنتظام خلال المده
كان العمر الانتاجي للاليات 5 سنوات و قيمة الخرده المتوقعه 5000 دينار

كان المعدل العام للاسعار كالتالي

في	1 / 1 / 2000	130
في	1 / 1 / 2001	150
في	31 / 12 / 2001	168
و كان المعدل لعام	2001	160

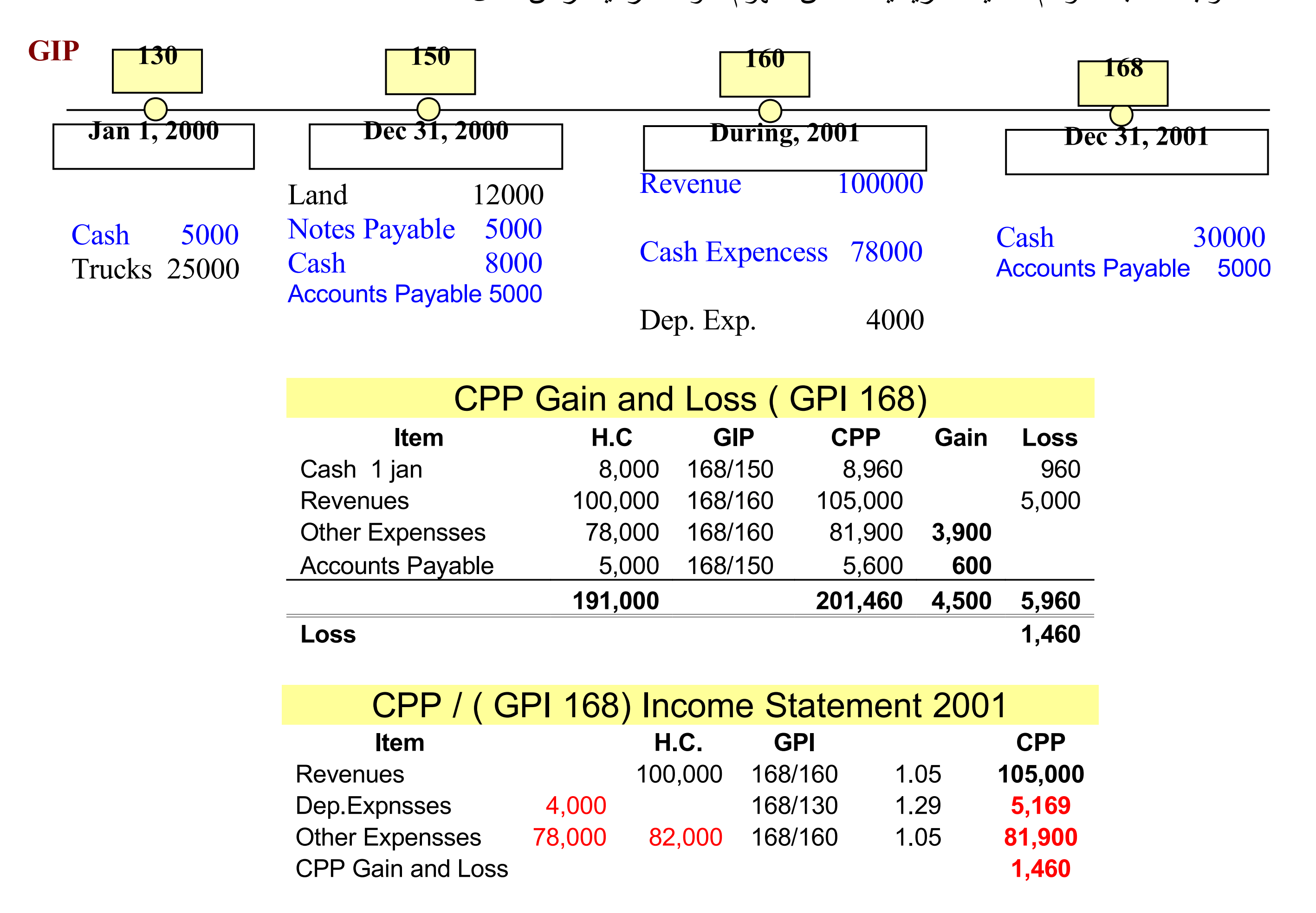


و فيما يلي الحسابات الختاميه للشركه :

Balance Sheet at Dec 31, 1981	2000		2001		2000	2001
Cash	8,000		30,000	Notes Payable	5,000	5,000
Trucks	25,000	21,000		Cpital in Stock	30,000	30,000
Acc Depretiation	4,000	4,000		Retairned Earning	6,000	24,000
Net trucks	21,000		17,000			
Land	12,000		12,000			
	42,000		**59,000**		**41,000**	**59,000**

Income Statement 1981		
Revenues		100,000
Dep.Expensses	4,000	
Other Expensses	78,000	
		82,000
Income		**18,000**

المطلوب معالجة القوائم الماليه التاريخيه لتعكس مفهوم القوه الشرائيه لرأس المال



CPP Gain and Loss (GPI 168)

Item	H.C	GIP	CPP	Gain	Loss
Cash 1 jan	8,000	168/150	8,960		960
Revenues	100,000	168/160	105,000		5,000
Other Expensses	78,000	168/160	81,900	**3,900**	
Accounts Payable	5,000	168/150	5,600	**600**	
	191,000		**201,460**	**4,500**	**5,960**
Loss					**1,460**

CPP / (GPI 168) Income Statement 2001

Item		H.C.	GPI		CPP
Revenues		100,000	168/160	1.05	**105,000**
Dep.Expnsses	4,000		168/130	1.29	**5,169**
Other Expensses	78,000	82,000	168/160	1.05	**81,900**
CPP Gain and Loss					**1,460**

Income	18,000	16,471

الفرق ما بين الربح التاريخي 18000
و الربح بالقوة الشرائيه 16471
هو الربح الخيالي 1529 و هذا الفرق يذهب الى أحتياطي رأس المال للمحافظه عليه من التأكل أي للمحافظه على القوه الشرائيه لرأس المال

CPP / (GPI 168) Balance Sheet at Dec 31, 2001							
Item		1980		1981			
				H.C.	GPI	CPP	
Cash		8,000		30,000	168/168	30000	
Trucks	25,000		25,000				
Acc Depretiation	4,000		8,000				
Net trucks		21,000		17,000	168/130	21969.23	
Land		12,000		12,000	168/150	13440	
		41,000		**59,000**		**65,409**	
Notes Payable		5,000		5,000	168/168	5000	
Cpital in Stock		30,000		30,000	168/130	38769	
Retairned Earning		24,000		24,000		21,640	
		59,000		**59,000**		**65,409**	

سؤال : ما هو رصيد الارباح المحتجزه بالقوة الشرائيه لسنة السابقه أي في 13 / 12 / 1980 ؟
الجواب :
= أرباح محتجزه في 31 / 12 / 2001 - أرباح محتجزه من العام 2001
= 21640 - 16471 = 5169

أن المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 لعام 1994 التالي و المتعلق بتطبيقات أعادة تقييم القوائم الماليه بالقوه الشرائيه لوحدة النقد. و فيما يلي ملخص ما جاء في هذا المعيار :

SUMMARY OF IAS 29

July 1989 IAS 29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies
1 January 1990 Effective Date of IAS 29 (1989)
1994 IAS 29 was reformatted

Objective of IAS 29

The objective of IAS 29 is to establish specific standards for enterprises reporting in the currency of a hyperinflationary economy, so that the financial information provided is meaningful.

Restatement of Financial Statements

The basic principle in IAS 29 is that the financial statements of an entity that reports in the currency of a hyperinflationary economy should be stated in terms of the measuring unit current at the balance sheet date. Comparative figures for prior period(s) should be restated into the same current measuring unit. [IAS 29.8]

Restatements are made by applying a general price index. Items such as monetary items that are already stated at the measuring unit at the balance sheet date are not restated. Other items are restated based on the change in the general price index between the date those items were acquired or incurred and the balance sheet date.

A gain or loss on the net monetary position is included in net income. It should be disclosed separately. [IAS 29.9]

The Standard does not establish an absolute rate at which hyperinflation is deemed to arise - but allows judgement as to when restatement of financial statements becomes necessary. Characteristics of the economic environment of a country which indicate the existence of hyperinflation include: [IAS 29.3]

- the general population prefers to keep its wealth in non-monetary assets or in a relatively stable foreign currency. Amounts of local currency held are immediately invested to maintain purchasing power;
- the general population regards monetary amounts not in terms of the local currency but in terms of a relatively stable foreign currency. Prices may be quoted in that currency;
- sales and purchases on credit take place at prices that compensate for the expected loss of purchasing power during the credit period, even if the period is short; and
- the cumulative inflation rate over three years approaches, or exceeds, 100%.

IAS 29 describes characteristics that may indicate that an economy is hyperinflationary. However, it concludes that it is a matter of judgement when restatement of financial statements becomes necessary.

When an economy ceases to be hyperinflationary and an enterprise discontinues the preparation and presentation of financial statements in accordance with IAS 29, it should treat the amounts expressed in the measuring unit current at the end of the previous reporting period as the basis for the carrying amounts in its subsequent financial statements. [IAS 29.38]

Disclosure

- Gain or loss on monetary items [IAS 29.9]
- The fact that financial statements and other prior period data have been restated for changes in the general purchasing power of the reporting currency [IAS 29.39]
- Whether the financial statements are based on an historical cost or current cost approach [IAS 29.39]

Identity and level of the price index at the balance sheet date and moves during the current and previous reporting period [IAS 29.39]

تطبيق المعيار 29

معالجة حسابات 2001 كما سبق عمله في حل المثال السابق حيث تم

- أحتساب مكاسب و خسائر القوه الشرائيه CPPGain and Loss حسب قوتها في 31 / 12 / 2001
- تعديل قائمة الدخل للعام 2001 بالقيم التي تمثل القوه الشرائيه في 31 / 12 / 2001 نتيجة القوه و أظهار مكاسب و خسائر القوه الشرائيه المحسوبه سابقا في قائمة الدخل للوصول للربح
- تعديل ميزانيه 2001 (كما هي في 13 / 12 / 2001) بالقيم التي تمثل القوه الشرائيه في 31 / 12 / 2001.

أن معالجة القوائم الماليه لعام 2001 وحدها غير كافيه حيث أن المقارنه لا يمكن أن تتوفر حيث أن ميزانية العام 2000 ما زالت بقيم العملة التاريخيه. و لمعالجة ذلك فأنه يتم معالجة قيم ميزانية 2000 بمعدل أسعار العمله في 31/ 12 / 2000 . ثم يتم تحويل النتائج من معدل أسعار 31 / 12 / 2000 الى معدل أسعار 31 / 12 / 2001 و فيما يلي التوضيح لهاتين الخطوتين :

1. يجب تعديل جميع البنود و الاحداث الماليه لما قبل 1 / 1 / 2001 (أرصدة أول المده للسنه المطلوب تطبيق المعيار عليها) حيث تعتبر سنة الاساس (بسط المؤشر العام للاسعار) هو المؤشر العام 1 / 1 / 2001 أي نهاية 2000 و الذي هو في مثالنا (150) . أما المقام فيكون مؤشر الاسعار في تاريخ حدوث الحدث خلال العام 2000

2. أما ما يخص ما قبل العام 2000 من أحداث ماليه فيعتمد المؤشر العام للاسعار في 1 / 1 / 2000 و التي تعادل 31 / 12 / 1999 و التي هي في مثالنا 130 .

التوضيح

1. الخطوه الاولى معالجة رصيد أول المده لسنة الاساس (المؤشر العام) أول المده 1 / 1 / 2001 و الذي هو (150) أي تعديل البيانات الماليه في 1 / 1 / 2000 حسب القوه الشرائيه للدينار في 1 / 1 / 2000)

CPP / (GPI **1/1/2001** =150) Balance Sheet at Jan 1 2000					
Item		**2000**			**2000**
		HC		**GPI**	**CPP**
Cash		8,000		150/150	8000
Trucks	25,000		25,000		
Acc Depretiation	4,000		8,000		
Net trucks		21,000		150/130	24231
Land		12,000		150/150	12000
		41,000			**44,231**
Notes Payable		5,000		150/150	5000
Cpital in Stock		30,000		150/130	34615
Retairned Earning		24,000		متمم	4616
		59,000			**44,231**

2. الخطوه الثانيه معالجة الناتج من الخطوه السابقه لسنة الاساس (المؤشر العام للاسعار) أخر المده 31 / 12 / 2001 و الذي هو 168) أي تعديل البيانات النحاسبه التي سبق تعديلها حسب القوه الشرائيه للدينار في 1 / 1 / 2001 الى القوه الشرائيه للدينار في 31 / 12 / 2001)

CPP / (GPI **31/12 /2001=168**) Balance Sheet at Jan 1 2000					
Item		**2000**			**2000**
		CPP		**GPI**	**CPP**
Cash		8000		168/150	8960
Trucks	25,000				
Acc Depretiation	4,000		8,000		
Net trucks		24231		168/150	27138
Land		12000		168/150	13440
		44,231			**49,538**

Notes Payable	5000		168/150	5600
Cpital in Stock	34615		168/150	38769
Retairned Earning	4616		متمم	5169
	59,000	**44,231**		**49,538**

محاسبة القيم الجاريه CVA Current Value Accounting

أحتساب رأس المال عن طريق تقييم الطاقه الانتاجيه الاصول (Productive Capacity (Assets و التي تعالج نفس الاصول التي بدأت بها و ليس القيم النقديه المدفوعه لهذه الاصول.

مثال :

- بتاريخ 1 / 1 /2000 تأسست الشركه ABC براسمال 10000 دينار . و قد قامت بنفس التاريخ بشراء الات بكلفه 5000 دينار بطاقه أنتاجيه 5 سنوات و الحصول على 100 وحده بكلفة 40 دينار لكل وحده
- بتاريخ 1 / 7 / 2000 تم بيع 100 وحده بقيمة 7000 دينار كما تم شراء 110 وحده بكلفة 50 دينار للوحده .

فأذا علمت أنه

- بتاريخ 31 / 12/ 2001 كانت كلفة الوحده 55 دينار و أن قيمه الالات بذلك التاريخ 7000 دينار

و فيما يلي القوائم الماليه بالقيم التاريخيه :

بتاريخ 1 / 1 /2000 ميزان المراجعه

Balance sheet 1 /1 /2000			
Cash	1,000	Common Stock	10,000
Inventory	4,000		
Equipments	5,000		
	10,000		**10,000**

بتاريخ 31 / 12 2001

Balance sheet 31 /12 /2001				
		HC		**HC**
Cash		2,500	Common Stock	10,000
Inventory		5,500	R /E	2000
Equipments	5,000			
Depreciation	1000	4000		
		12,000		**12,000**

Income Statement 2001		
		HC
Sales		7,000
C.G.S.	4000	
Depreciation Exp.	1,000	5000
Income		**2,000**

المطلوب

أعداد القوائم الماليه بالقيم الحاليه
ميزان المراجعه بالقيم الحاليه
أحتساب ربح الحيازه المحقق Realized Holding Gain و ربح الحيازه الغير محقق Unrealized Holding Gain .

الحل :

Income Statement 2001				
		HC		CC
Sales		7,000		7,000
C.G.S.	4,000		100x 50	5,000
Depreciation Exp.	1,000	5,000	((7000+5000)/2)/5	1,200
Income		**2,000**		**800**

Realized Holding Gain ربح الحيازه المحقق 2000 - 8000 = **12000**

ربح الحيازه المحقق RHG هو الذي تم تحقيقه فعلا و الناتج عن معالجة قائمة الدخل و المتمثل بالفرق ما بين الكلفه التاريخيه و الكلفه الجاريه لكلفة البضاعه المباعه C.G.S. و معالجة مصروف الاستهلاك Depreciation Expensses . و الذي يرحل الى رأس المال الاحتياطي في حقوق الملكيه في الميزانيه.
عند معالجة مصروف الاستهلاك فأن قيمة الخرده تطرح كما هي متوقعه مسبقا ما لم يعطي تقييم جديد لقيمة الخرده.

Balance Sheet in 31 / 12 / 2001									
		HC		CC		HC	CC	
Cash		2,500		2,500	Com. Stock	10,000	10,000	
Inventory		5,500	110 X 55	6,050	R/E	2,000	800	
Equipments	5,000		7,000		RHG		1,200	← فرق قوائم الدخل
Accumulated Dep.	1,000	4,000	1,400	5,600	UnRHG		2,150	← متمم
		12,000		**14,150**		**12,000**	**14,150**	

ربح الحيازه غير المحقق UnRHG هو الذي لم يتم تحقيقه بعد و الناتج عن معالجة الميزانيه و المتمثل بالفرق ما بين الميزانيه بالكلفه التاريخيه و الميزانيه بالكلفه الجاريه و الذي يظهر كرأس مال احتياطي في حقوق الملكيه في الميزانيه.
و الذي يمثل المتمم لتساوي الاصول و الخصوم.

القيم الجاريه (الحاليه) Present Value

ما هي القيمه الحاليه للاصل ؟؟؟؟؟

هي أكبر خساره يمكن خسارتها أذا ما جردت الشركه من هذا الاصل
هنالك ثلاثة قيم للقيم الحاليه ليتم الاختيار منها بما يحقق أكبر خساره نتيجة التجرد من الاصل

القيمه الحاليه Current Value	سعر الشراء (قيمة الاستبدال) Replacement Cost	سعر البيع (صافي القيمه البيعيه) Net Revenue Value	قيمة الاستخدام Value in Use

	RC	NRV	VIU
	الاكثر أستخداما		
أمثله على أختيار القيمه الحاليه			
ظاهريا الخساره الاكبر هي سعر الشراء 120 دينار الا أنه لا يقوم أحد بشراء أصل بمبلغ 120 دينار لاستخدامه بقيمة 100 دينار أو بيعه بمبلغ 95 دينار و عليه فأنه لا يتم الأستبدال و تكون أعلى خساره هي القيمه الناتجه عن أستخدام الاصل و التي لا يمكن تعويضها	120	95	**100**
ظاهريا أكبر خساره هي فقدان فرصة البيع بمبلغ 120 دينار الا أنه يمكن تعويضها بشراء هذا الاصل بمبلغ 100 دينار لبيعه بمبلغ 120 دينار و عليه فأن أكبر خساره محققه هي 100 دينار	**100**	120	95
ظاهريا أكبر خساره هي خسارة الاستخدام و لكن يمكن تعويضها بشراء الاصل بمبلغ 95 دينار و الحصول على قيمة الاستخدام البالغه 120 دينار و عليه فأن أكبر خساره محققه هي 95 دينار	**95**	100	120
ظاهريا الخساره الاكبر هي سعر الشراء 120 دينار الا أنه لا يقوم أحد بشراء أصل بمبلغ 120 دينار لبيعه بمبلغ 100 دينار أو أستخدامهبقيمة 95 دينار و عليه فأنه لا يتم الأستبدال و تكون أعلى خساره هي القيمه الناتجه عن ضياع فرصة بيع الاصل بمبلغ 100 دينار و التي لا يمكن تعويضها	120	**100**	95
الخلاصه يمكن أختيار القيمه الحاليه من بين الثلاثة طرق (قيم) من خلال الخطوات التاليه			
الخطوه الاولى (مقارنة VIU و RC)		يتم أخذ القيمه الاكبر فيهما	
الخطوه الثانيه (مقارنة القيمه اعلاه مع NRV)	يتم أخذ القيمة الاقل فيهما		

مسائل تتطلب حلول محاسبيه و معالجات في نظرية المحاسبه

1. محاسبة القوة الشرائيه الثابته **CPP** Constant Purchasing Power Accounting
2. محاسبة القيم الحاليه **CV** Current Value Accounting
3. معالجة الشهره أطفاء الشهره (المعيار الدولي رقم 3) IFRS 03
4. المنح و الهبات غير النقديه
5. أحتساب معدل عائد الاستثمار
6. عقد الايجار التمويلي

7. السندات القابله للتحويل Bonds Payable
8. المكاسب Gain
9. العمليات التي تؤثر على حقوق الملكيه مباشره دون مرورها على قائمة الدخل
10. مكاسب و خسائر غير متحققه Unrealized holding gain
    a. أصول ماليه للمتاجره Held for trading
    b. أصول ماليه معده للبيع Available-for-sale financial assets
11. تعديل ترجمة القوائم الماليه **FCTAA** Foreign Currency Translation Adjustment
12. الجوهر يغلب على الشكل Substance over form
13. خصم / علاوة الاصدار
14. الاوراق الماليه - أوراق الدفع Payable Notes
15. أصدار أسهم أو سندات
16. النقد المكافئ
17. طريقة نسبة الانجاز (percentage-of-completion method)
18. الاعتراف بالايراد قبل نقطة البيع
19. Cost recovery method
20. Percentage-of-Completion Method
21. Completed Contract Method